قاسيون

العدد 441
السبت 20 شباط 2010
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (12.784.037) زائراً..
زورونا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



لهيب الاقتتال والتدخل الأمريكي يعود إلى الصومال مجدداً، والأمم المتحدة تنتقد قيود واشنطن على المساعدات الإنسانية للناجين...

الافتتاحية

المواجهة الشاملة.. ممانعة.. مقاومة.. تحرير

لا تعيش بلادنا في عزلة عن محيطها الإقليمي، هذا المحيط المستهدف بكامله من المخططات الأمريكية- الصهيونية.. وبالفعل فإن المنطقة الممتدة من أفغانستان إلى المتوسط، والتي يحدها مضيق باب المندب جنوباً، كما تؤكد الأحداث اليوم، تغلي وتمور مدافعة عن استقلالها واستقرارها ومصالحها..

وواقعيا، فإن الإمبريالية الأمريكية تتعامل مع هذه المنطقة على أساس أنها مسرح عمليات واحد، وليس مصادفة أنها أنشأت قيادة عسكرية مركزية للتعامل معها، فهي تعي تماما هذه الحقيقة.. فهذه المنطقة تشكل منذ عمق التاريخ فضاء جغرافياً- سياسياً واحدا، يستند في الجوهر إلى العوامل الاقتصادية والثقافية المشتركة..

وفي ظروف اليوم التي ازداد فيها الوزن النوعي لهذه المنطقة عالمياً إلى حد كبير بسبب نفطها وإطلالها الكثيف على خطوط نقله الأساسية، أصبحت السيطرة عليها هدفا لا بديل عنه للإمبريالية العالمية، وعلى رأسها الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية.. وبما أن السيطرة العسكرية المباشرة محفوفة بالمخاطر بعد تجربة احتلال العراق، وبما أن الموارد في تناقص بسبب الأزمة الرأسمالية العالمية، فإن خطة تفجير بؤر مختلفة بآن واحد واستدعاء حروب عسكرية صغيرة متناثرة، ولكن كثيرة، إلى جانب تفعيل التفجيرات الداخلية المستندة إلى عوامل مختلفة، دينية كانت أم طائفية أم قبلية، أصبحت الوصفة الوحيدة للتعامل مع ذلك الشرق العظيم الذي يشكل تضامنه واتحاده خطرا كبيرا ليس على مصالح الإمبريالية العالمية فقط، وإنما أيضا على مستقبل النظام الرأسمالي العالمي..

إن الخط البياني العام للصراع بين قوى الإمبريالية والشعوب منذ أوائل القرن الجديد وحتى اليوم، أصبح واضحا، فقوى الشعوب في صعود، وقوى العدوان في تراجع من حيث المحصلة العامة للصراع الجاري ونتائجه. ولكن صعود قوى الشعوب لم يبلغ بعد تلك النقطة التي تسمح لها بالهجوم الشامل، كما أن تراجع قوى العدوان لا يعني أنها أصبحت ضعيفة، وإن كانت قد أصبحت بشكل مؤكد، أقل قوةً من السابق.. إن تطور هذا الخط البياني سيجري تحت ضغط عاملين:

- الأزمة نفسها التي تلقي بكاهلها وظلالها على قوى الإمبريالية وترهقها وتنهكها، وهذه العملية ستزداد حدةً خلال المستقبل المنظور.
- تطور نضال قوى الشعوب التي يرتقي نضالها إلى درجات أعلى يوماً بعد يوم..

وإذا نظرنا من هذه الزاوية إلى الأمور، آخذين بعين الاعتبار التطور اللاحق الممكن موضوعيا، ومن أجل أن نستنتج ونستخرج الدور الفاعل الذي يجب أن تلعبه القوى الوطنية والثورية، يمكن أن نقول ما يلي:

١ . إن أجزاء هامة من المنطقة التي تتسم دولها وحكوماتها بمنطق الرضوخ والتبعية للإمبريالية، مرشحة لأن تنتقل إلى مواقع **الممانعة** مكنسة في طريقها كل قوى ما يسمى بـ«الاعتدال».

٢ . وهنا تتحمل قوى الممانعة مسؤوليةً كبيرة في تفعيل هذه العملية عبر التقاط هذه اللحظة التاريخية والانتقال من الممانعة إلى **المقاومة**..

٣ . وهذا الأمر بحدوثه على أرض الواقع، سيسمح لقوى المقاومة بالانتقال إلى **الهجوم**، فالمقاومة التي كانت شرف عصرنا في زمن الانهيارات الكبرى، هي فعل دفاعي عالي المستوى في ظل اختلال موازين القوى، وهي كي تؤدي دورها التاريخي سيطلب منها الانتقال إلى مواقع أكثر تقدما، جوهرها الانتقال إلى الهجوم والتحول إلى قوى تحرير للمنطقة من مخططات الإمبريالية وقواها وعملائها..

وهكذا نرى أن المنطقة كلها كانت، وما زالت، وستظل تتفاعل بين أجزائها المكونة، وأي تقدم لأحد مكوناتها سيعطي قوة دفع للمكونات الأخرى على خط المواجهة العام، من ممانعة، إلى مقاومة، إلى تحرير..

إن عدم فهم هذا الواقع الملموس وجدلية هذه العلاقة، والركون إلى وصفات التهدئة الخادعة التي تقوم بها السياسة الأمريكية في المنطقة، سيضر بالدرجة الأولى الواهمين أنفسهم، لأن عجلة الحياة والتاريخ في تقدم، ولم يعد هنالك قوة تستطيع إيقافها..

إن المواجهة اليوم أصبحت شاملة بكل معانيها:

الجغرافية: في كل أجزاء شرقنا العظيم الذي ستتحطم فيه آخر وأهم مخططات الإمبريالية الأمريكية التي تستهدف إنقاذ النظام الرأسمالي العالمي.

والنوعية: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، وليس أخيرا، العسكرية.

لذلك فإن تطوير المعركة على خط المواجهة الشاملة اليوم وغداً، يتطلب سياسات أكثر جذرية مما كان يتطلبه الأمر البارحة في المجالات **الوطنية العامة** في مواجهة المخططات المباشرة للإمبريالية الأمريكية والصهيونية.

وفي المجالات **الاقتصادية- الاجتماعية** في مواجهة السياسات الليبرالية التي تضعف الدولة والمجتمع.

وفي ذلك ضمانة لتعزيز كرامة الوطن والمواطن..

النسبية تتحقق أخيراً في لبنان.. و«حدادة» يحذّر من الالتفاف عليها

• خاص قاسيون - ٢٠١٠/٢/١٧

أصدر مجلس الوزراء اللبناني قراراً باعتماد النسبية في الانتخابات البلدية على كامل الأراضي اللبنانية، وكانت «قاسيون» الصحيفة الأولى التي توجهت إلى الرفيق خالد حدادة لتهنئته بانتصار الحزب الشيوعي اللبناني في نضاله الطويل لتحقيق هذا الهدف. الرفيق حدادة بدوره هنأ عبر «قاسيون» الشعب اللبناني بهذا «الخرق السياسي الذي استمر النضال من أجله منذ تأسيس حزبنا حتى الآن، فالحزب ظل يرفع شعار النسبية، لأن النسبية تعطي مجالاً لتمثيل الحزب ولتمثيل القوى الديمقراطية والعلمانية في بلد تتقاسمه وتتحاصصه البرجوازية باسم الطوائف، وهذا (النصر حق» للقوى الديمقراطية والعلمانية في لبنان.

وأوضح الرفيق حدادة أن النسبية تشكل للحزب الشيوعي اللبناني مدخلاً للبناء الوطني، وليس فقط للإصلاح السياسي أو لإصلاح قانون الانتخابات، فاعتماد النسبية بالانتخابات البلدية اليوم حسب تأكيده «لا يمكن إلاّ أن يكون مقدمة لاعتمادها على مستوى التمثيل السياسي والانتخابات النيابية حكما»، ولذلك سيكون هناك ضرورة لتغيير مفهوم العمل السياسي والحزبي في لبنان. وفي هذا الصدد أوضح الرفيق حدادة أن هذا القانون الجديد «سيساهم في وقف العفونة والانهيار اللذين يتسبب بهما استمرار النظام الطائفي في بلدنا»، وبيّن أن المطلوب اليوم من القوى الديمقراطية والمؤيدة للنسبية هو ألاّ تستكين بعد صدور هذا القرار المبدئي، بل أن «تكثف من نشاطها وجهدها لترسيخ هذا القانون وجعله قاعدةً سياسيةً عامة، ليس فقط في الانتخابات البلدية والنيابية لاحقاً، وإنما في كل أشكال التمثيل الشعبي النقابية والطلابية وغير ذلك من المستويات، خاصةً وأننا تعودنا في لبنان أنه بعد كل خطوة إصلاحية تجري محاولة الالتفاف عليها من قوى البرجوازية وقوى الطوائف، ولذلك نحن مدعوون اليوم للاستمرار في النضال من أجل ترسيخ هذا الإنجاز وهذا الخرق ليصبح قاعدة لخرق سياسي أوسع على طريق التغيير الديمقراطي في بلدنا، وعلى أمل أن يساهم هذا التغيير الديمقراطي في تحصين الوطن بوجه الأخطار الكبيرة التي يتعرض لها كل يوم».

ولدى سؤاله عن الأهداف التي ينظر إليها الحزب الشيوعي اللبناني اليوم بعد تحقيق خرقه السياسي المتمثل باعتماد النسبية في الانتخابات البلدية، بيّن الرفيق حدادة: «أولاً: خوض الانتخابات البلدية بمشروعات تنموية مستقلة وذات طابع ديمقراطي يضمن مشاركة القوى النزيهة والقوى المستقلة والديمقراطية الوطنية القادرة على حمل مشروع تنموي فعلي يحاصر الفساد والتمذهب والتطيف، كما يحاصر جر القرى والبلدات والمدن إلى خلافات ذات طابع طائفي أو مذهبي أو عائلي؛ وثانيا: صياغة برنامج ديمقراطي مستقل يعبر عن مصالح الفئات الشعبية بشكل عام، وثالثا: التهيؤ لاستكمال معركة الإصلاح، وهنا أدعو الشباب اللبناني لزيادة الضغط والتوحد لاسترداد حقهم بالمشاركة في الحياة السياسية عبر إقرار قانون تخفيض سن الاقتراع لسن ١٨، وكذلك أدعو القوى السياسية الديمقراطية كلها من أجل السعي لإقرار وتعميم مبدأ النسبية على الانتخابات النيابية والضغط من أجل إقرار قانون ديمقراطي لهذه الانتخابات على أساس النسبية والدائرة الوطنية دون القيد الطائفي؛ ورابعاً: الضغط لمواجهة الالتفاف حول إنشاء الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية وإقرارها وتطويرها لتطال كل جوانب تكوين الوعي الطائفي وليس فقط الطائفية السياسية». ورأى أن هذه الخطوات التغييرية تأتي «في صلب المعركة الوطنية وليست على هامشها، لأن إنشاء وطن موحد غير قابل للتفكك هو الذي يحمي قدرة هذا الوطن على مقاومة التهديدات والاعتداءات الإسرائيلية الراهنة والمقبلة».



بصراحة

الصحافة العمالية المغيبة!!

■ عادل ياسين

مازالت المقولة الشهيرة بأن الجريدة (داعية ومنظم ومحرض) تكتسب أهميتها في ظل ظروفنا الصعبة والمعقدة، ليتداخل فيها ما هو وطني بما هو طبقي، حيث لا يمكن الفصل بين المهمتين، فمواجهة العدوان الإسرائيلي والأمريكي تعني تأمين متطلبات تلك المواجهة ليس عسكرياً فقط بل وشعبياً من خلال تحسين مستوى المعيشة، وتوسيع الحريات الديمقراطية التي ستلعب دوراً أساسياً في تعزيز الوحدة الوطنية، والتي لا يمكن دونها الحديث عن دور رئيسي للشعب السوري في المواجهة والصمود والمقاومة، ومن هنا فإن القوى الوطنية وفي مقدمتها الحركة النقابية تتحمل المسؤولية في تعبئة وتنظيم الطبقة العاملة، مستخدمةً كل الوسائل المتاحة، ومنها الصحافة التي من الممكن أن تلعب دوراً مهماً في مواجهة الفساد، ومواجهة الهجوم على القطاع العام، والدفاع عن حقوق الطبقة العاملة ومكتسباتها، وحماية الاقتصاد الوطني المنتج، حيث باتت كل تلك القضايا مهددة من السياسات الاقتصادية التي تسير بخطة ثابتة نحو التفريط بكل إنجازات شعبنا وتضحياته التي خلقت القاعدة المادية الواسعة، والتي كلفت شعبنا الغالي والرخيص، وتحمل من أجلها الحرمان والفقر.

لقد دفع شعبنا وفي المقدمة الطبقة العاملة السورية الثمن في بناء تلك القاعدة المادية بإنشاء السدود والسكك الحديدية ومحطات الكهرباء ومعامل النسيج واستصلاح الأراضي... إلخ، والآن يدفع الثمن جراء التفريط بتلك الإنجازات.

والسؤال المطروح: لماذا غابت الصحافة العمالية في هذه الظروف؟؟

الإجابة متروكة لقيادة الحركة النقابية التي قدمت إلى المؤتمر الـ /٢٥/ مشروع قرار في مجال الثقافة والإعلام متضمناً ثمانية وعشرين بنداً، منها تطوير صحيفة «كفاح العمال الاشتراكي» في المضمون والشكل، ورفدها بالكادر الصحفي والإداري المتمكن، إضافة إلى إحداث وحدة معلوماتية تكون بمثابة مركز معلومات نقابي وطني يخدم جميع مجالات عمل الاتحاد العام ومنظماته، ونواة لشبكة معلوماتية نقابية وطنية تتضمن قاعدة معلومات عريضة عن الاتحاد العام وإنجازاته تاريخياً، ومرجعاً على المستوى الوطني، ونافذة على المستويين العربي والدولي، كما جاء في مشروع القرار.

ولكن ما نراه الآن وجود صحيفة واحدة للحركة النقابية «كفاح العمال الاشتراكي» بإمكانياتها المتواضعة في تغطية القضايا العمالية، وما تتعرض له الطبقة العاملة الآن من هجوم على حقوقها ومكاسبها، وما تتعرض له من عملية أضعاف وتفتيت.

لقد لعبت الصحافة العمالية المحلية التي كانت تصدرها النقابات المختلفة دوراً مهماً، مثل صحف نقابات الغزل والنسيج والمعدنية والكهرباء والسياحة واتحاد عمال دمشق، وكذلك بعض النشرات التي كانت تصدر في المعامل وتوقفت، حيث كانت تلك الصحف والنشرات ترصد واقع الطبقة العاملة، وكذلك أوضاع المعامل والشركات، ويساهم في تحريرها العمال أنفسهم، وقد غاب هذا التقليد الآن عن العمل النقابي، وغاب عنه العمال الذين هم الأقدر على التعبير عن أنفسهم ومشاكلهم والدفاع عن حقوقهم والتعريف بها، وهنا تكمن مهمة الشؤون الثقافية في النقابات في إعادة الصحافة العمالية إلى سابق عهدها، وتعميم هذه التجربة وتطويرها بما يتلاءم وظروف الطبقة العاملة الحالية، حيث يقتضي واقع الحال تعزيز وحدة الطبقة العاملة وحركتها النقابية، وهذا لن يتحقق إلا عبر التصدي الحازم للقضايا العمالية والدفاع عنها، وتعبئة الطبقة العاملة حول برنامج نضالي للحركة العمالية يلتف حوله العمال، وخاصة عمال القطاع الخاص الغائبين عن ساحة العمل النقابي الفعلي، حيث المساحة التي تحتلها قضاياهم في الصحافة «العمالية» لا تتناسب مع نسبتهم في تعداد الطبقة العاملة السورية، لأنهم يشكلون الأغلبية، وهم في ازدياد نتيجة التوسع الحاصل في المنشآت الصناعية للقطاع الخاص، ودخول عمال جدد إلى هذه المنشآت ذوي صفات مهنية متقدمه (بكالوريا صناعية، معاهد صناعية، مهندسين)، وهذا يقتضي من الصحافة العمالية رصد هذا التطور في صفوف الطبقة العاملة، وجذبهم إلى مواقع النقابات، لأن تأثيرهم في العمل النقابي في حال تم ذلك سيكون كبيراً، وإلا ذهبوا إلى مواقع أخرى قد لا تخدم الحركة النقابية.

إن مسؤولية تطوير الصحافة العمالية ورصد نضالات العمال لا تتحملها فقط الحركة النقابية، بل تتحملها أيضاً القوى الوطنية الأخرى التي تطرح في برامجها الدفاع عن الطبقة العاملة وحقوقها وحريتها في التعبير عن مصالحها، وفي المقدمة حقها بالإضراب المطلبي الذي غيبته قوانين العمل السورية وأقرته اتفاقيات العمل الدولية والعربية التي وافقت عليها سورية، والمفترض أن تصبح جزءاً من قوانين العمل السورية. فهل تنطلق الصحافة العمالية مرة ثانية؟!

Adel@kassoun.org

في مؤتمر نقابة عمال المصارف والتأمين:

لا لصرف العاملين دون حكم قضائي



كلمة حسام منصور رئيس مكتب النقابة

تدخل مكتب النقابة لمعالجة العديد من تظلمات الأخوة العمال، ويتابع محامي المكتب دعاوى العمال المنظورة أمام القضاء:

١. تم تجديد الدعوى برقم أساس /٥٤٢/ بداية عمالية بعد الشطب، لعمال المالية المصروفين من العمل، على المادة /١٣٧/، منذ تاريخ ٢٠٠٥ بقرار رئيس مجلس الوزراء.

٢. تمت متابعة الدعوى رقم /٣٤/ المنظورة أمام قاضي التحقيق الثاني بدمشق، بعد أن تنحى عنها أكثر من ثلاثة قضاة تحقيق. وهي الآن منظورة أمام قاضي التحقيق الثامن بدمشق، والمتعلقة بحقوق اللجنة النقابية في سوق الهال، والتي تم فيها الاعتداء على أموال النقابة.

رواتب عمال المؤسسة الخارجية تعتمد على العمولات التي تأخذها المؤسسة. إن ما يجري عكس عمليات التطوير والتحديث التي يتم الحديث عنها، والأهم هنا أن الهدف من إلغاء العمولات قبل إيجاد البديل هو تحويل المؤسسة إلى مؤسسة خاسرة، كما حصل مع بقية الشركات والمؤسسات التابعة للقطاع العام التي تم تخسيرها.

نطلب الحكومة بتنفيذ وعدها في الزيادة الباقية من الرواتب والأجور قبل أن تتآكل كلياً.

أمل المصري (المؤسسة العامة الاستهلاكية):

هناك أسئلة كثيرة تطرح نفسها:

- لمصلحة من تتم هذه التعديلات في القوانين والتشريعات والمكتسبات العمالية؟
- لمصلحة من يتم تخسير القطاع العام، وعرقلة القطاع الخاص الإنتاجي الوطني؟
- لمصلحة من يزداد عدد العاطلين عن العمل، ويزداد عدد المسرحين تعسفياً؟

إذا كان كل ذلك يتم لمصلحة العمال!! فإننا نقول بأن هذا تعدي على حقوق كل العاملين بشتى القطاعات.

وإن كان لمصلحة الوطن فإن ما حصل وسيحصل لن يزيد إلا الضغط على الجبهة الداخلية، إننا نؤكد على حماية المكتسبات العمالية وعدم السماح لأي خرق للدستور فيما يخص قانوني العمل والتأمينات الاجتماعية.

وأخيراً جاء مكتب النقابة وزاد الطين بلة حين طلب في اللحظة الأخيرة تنفيذ مقررات المؤتمر النقابي السابق لعام ٢٠٠٩، برفع نسبة الاشتراك النقابي من /٥٠ ل.س إلى ١٠٠ ل.س/، مما زاد غضب عمالنا علينا أولاً وعلى العمل النقابي ثانياً، وتقدم الكثيرون منهم مقرظين ومطالبين بانسحابهم من النقابة كونها لا تقدم لهم شيئاً كنقابة، واعتبروا هذا زيادة في رفاهية القيادات النقابية على حسابهم.

سهام دواي (رئيسة اللجنة النقابية):

نبين لحضراتكم الإجحاف بحق العمال من قبل الإدارة، وفق التالي:

١. نقل المهندسة فاديا النحاس رئيسة لجنة اختبار البرمجيات والعامل حسام شريتم إلى خارج المؤسسة بسبب تدوينهم ملاحظات على البرمجيات.

٢. إعفاء رؤساء دوائر من عملهم، وإحالة خمسين عاملاً إلى الرقابة الداخلية، ونقل البعض بسبب مطالبتهم بإلغاء الإجراء المتبع لدى المؤسسة بإحالة الاستراحة المرضية مهما كانت مدتها تسعة أيام أو يوم واحد إلى لجنة فحص العاملين، وبغض النظر عن مصدر الاستراحة سواء مشفى حكومي أو طبيب خاص.

٣. تدوين أرقام على بطاقات الانتخاب بقلم رصاص تدل على اسم المنتخب، وذلك لمعرفة كل شخص من أنتخب، معارضين بذلك حرية الانتخابات النقابية.

٤. إبعاد رئيسة اللجنة النقابية عن أعضاء اللجنة النقابية وعن العمال، وذلك بنقلها إلى رحبة، وهي تبعد أكثر من /٣٠/ كم عن مقر عملها، ولا يوجد أي عمل إداري لها، ولا يشكل العمال بهذه الرحبة أكثر من /١٠٪/ من تجمع عمال الإدارة.

مداخلة بسام حموش (رئيس اللجنة النقابية):

نطالب بضرورة زيادة المكافآت الممنوحة للإخوة العاملين، وذلك برفع النسبة المطبقة حالياً /٢.٥ ٪/ من كتلة الرواتب والأجور لتصبح حوالي /٣.٥ ٪/، كون القانون أجاز رفعها حتى نسبة /٤ ٪/، وبالطبع فإن هذه الزيادة ستنعكس إيجاباً على سير العمل والعاملين.

بالنسبة للحوافز فإن المرسوم /٥٩/ لعام ٢٠٠٧ ربط الحوافز بنسبة لا تتجاوز /٢ ٪/ من الأرباح، وقد سمح المرسوم باستثنائاً من تطبيق أحكامه لمدة ثلاث سنوات ،ومدة سريانه ستنتهي بغاية الشهر العاشر من عام ٢٠١٠. وتحاشياً لحرمان العاملين من الحوافز الإنتاجية، مما سينعكس سلبياً على العمل، نطالب بضرورة إيجاد نظام للحوافز الإنتاجية خاص بالمصرف الزراعي، بما يتناسب مع حجم وطبيعة العمل الموكولة إليه، إضافة إلى أخذ العمليات المصرفية بكافة أشكالها والتي يقوم بها عاملو المصرف، كأساس لاحتساب الحوافز الإنتاجية.

مداخلة اللجنة النقابية في المجمعات الاستهلاكية

أصدر رئيس مجلس الوزراء خلال ٢٠٠٩ /٧٥١/ قراراً يقضي بصرف عاملين من الخدمة لأسباب تتعلق بالنزاهة، حيث بين أن ما يشفع له حين توقيع هذه القرارات أنه عندما يقرأ الأضابير التي تدين هؤلاء يجد أنهم (لم يحللوا ولم يحرموا)، وإذا كان كل قرار يشمل وسطياً عشرة عاملين، فإن مجموع المصروفين من الخدمة حوالي /٧٥٠٠/ عامل!!

مما سبق فإنني أطالب:

١. عدم صرف أي عامل من الخدمة ما لم يكن قد تم تقديمه للمحاكمة وفق الدستور.

٢. إن صرف العاملين ليس الحل المناسب للقضاء على الفساد، وإنما فرض رقابة صارمة وصادقة ومحاسبة دائمة والقضاء على المحسوبيات.

مداخلة خلف العبد الله
مدير التأمينات الاجتماعية:

أشار في مداخلته إلى تهرب عدد لا بأس به من أرباب العمل من دفع التزاماته نحو المؤسسة والعامل، مؤكداً أن ما حققته المؤسسة على مدار الأربع السنوات الماضية لم يتجاوز /٧.٥ ٪/، وفي موضوع قرار فصل بعض العاملين في مؤسسة التأمينات الاجتماعية أوضح العبد الله إن قرار الفصل صدر من رئاسة مجلس الوزراء بناء على المادة /١٣٧/ التي تعطي الحق لرئيس مجلس الوزراء بإصدار قرار الفصل، ومن يرى في نفسه مظلوماً ما عليه سوى تقديم اعتراض على هذا القرار عن طريق النقابة، مضيفاً أنه بصفته مديراً للمؤسسة ليس لديه اعتراض على أحد من المفصولين، لذلك فليفعلوا ما يحلو لهم، وليطرقوا جميع الأبواب بما يرونه مناسباً لهم!!

■■

في مؤتمر نقابة عمال العتالة والخدمات:

عمال منسيون.. وحقوق مهدورة

رئيس نقابة عمال العتالة والخدمات ناصر المفعلاني:

يجب التطرق لزيادة أجور معظم العقود في العام ٢٠٠٩ استناداً لمرسوم السيد رئيس الجمهورية رقم /٢٤/ لعام ٢٠٠٨ القاضي بزيادة أجور العاملين بالدولة.

علماً بأن الزيادة قد تم صرف المستحق منها للعمال بمفعول رجعي للعام ٢٠٠٨ بنسبة /١٠ ٪/، استناداً لنص المادة /٦٣/ من قانون العقود ، وتم لحظ ذلك في عقود العام ٢٠٠٩ برفع الأجور بنسب تتراوح بين /١٠ ـ ٢٥ ٪/، تبعاً لظروف العمل وواقع المؤسسات، وضمن المتاح، ولابد من الإشارة إلى أن هذه الزيادات قد ساهمت في تحسين الظروف المعيشية للعامل، وتحسين وضعه الاقتصادي، وتطمح النقابة لمزيد من الانجازات لعمالها.



مداخلة اللجنة النقابية في غاز عدرا:

على صعيد عملنا في تجمع غاز عدرا، فإن أكثر ما يعانيه عمالنا هو مسألة الأسطوانات الممنوعة التداول (المخالفة)، والتي تتشابه إلى حد كبير مع الأسطوانات المتداولة، ولاسيما بعد أن أصبح التغريم يبلغ ضعف سعر الأسطوانة، أي بمبلغ /٤١٠٠/ل.س، في حين كان التغريم سابقاً بسعر الأسطوانة /٢٠٥٠/ل.س.

لقد بلغت مجموع المبالغ من جراء تغريم هذه الاسطوانات /٣٣٩٤١٥/ ل.س، وذلك خلال عام ٢٠٠٩ فقط!!

نؤكد على اقتراح مكتب النقابة بإشراك العمال بالمظلة التأمينية، أو خفض القيمة التي تأخذها مؤسسة التأمين الاجتماعية من /٥٪ / إلى /٢٪/، لأننا ندفع /٥٪/ كحد أعلى، وعند إصابة أي عامل يقبض راتباً كحد أدنى /٦٠٠٠/ ل.س شهرياً، وذلك بعد الجهد والعناء.

تم صرف إعانات لعمالنا خلال عام ٢٠٠٩ لا تتجاوز مبلغ /١١٠.٠٠٠/ ل.س، والباقي لم نستفد منه بشيء، لذلك نقترح فتح صندوق خاص لعمالنا (صندوق زمالة) لاستفادتهم من هذا الصندوق، وذلك برفع سقف الإعانات، ويكون الصندوق بديلاً عن صندوق المساعدة الاجتماعية، لأنه كما علمنا ليس إلزامياً.

نادر الحارون (اللجنة النقابية في فرع حبوب دمشق):

السيور الناقلة الموجودة في مراكز فرع حبوب دمشق قديمة ومتهالكة وبدائية ولا تفي بالغرض، حيث أن هذه السيور مستخدمة منذ العام ١٩٩٤، ولم تحدث بها المؤسسة شيئاً لغاية هذا التاريخ. بالرغم من أن تعميم رئاسة مجلس الوزراء قد نص على أن تقدم المؤسسات أحدث التقنيات المساعدة في مجال عمل العتالة للعمال. وهذا الواقع يؤدي إلى تكبيد النقابة خسائر مادية عالية لقاء إصلاح السيور، تصل في معظم الأحيان إلى أن تكلف مصاريف الإصلاح والصيانة كامل الأجور المستحقة للأعمال المنفذة، وبذلك تعمل النقابة مجاناً، والأجور المستحقة تصرف نفقات إصلاح.

اللجنة النقابية لعمال العتالة في مؤسسة عمران:

نطالب بما يلي:

١. النظر في زيادة الأجور بما يتناسب مع غلاء الأسعار.

٢. بالنسبة لإصابة العمل إعادة النظر في هذا المجال، على أن يكون على حساب المؤسسة مثلما كان سابقاً.

٣. بالنسبة إلى عقود العتالة نطالب بتغيير صفة العقود من عقد مقاولة إلى عقد عمل.

٤. تشميل عمال العتالة للاستفادة من السكن العمالي، أسوةً ببقية النقابات الأخرى.

مداخلة اللجنة النقابية لعمال العتالة في المؤسسة العامة الاستهلاكية:

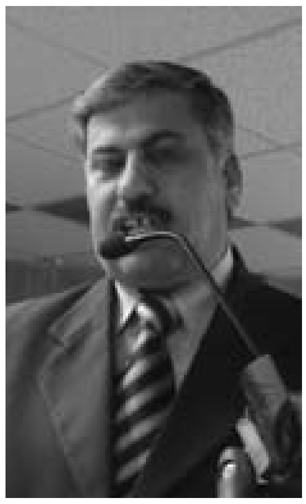
نحن عمال مؤسسة العامة الاستهلاكية نعاني من عقد العتالة الموقع مع النقابة، ونطالب بعقد شامل يكفل حقوق عمال المؤسسة بأجر يتناسب مع الجهد المبذول، حيث أن راتب العامل لا يزيد عن /٧٥٠٠/ ل.س، وهو لا يكفي لتغطية مصاريف العامل، علماً أن عمالنا من محافظة درعا.

و أن عددنا حوالي /٦٠٠٠/ عامل على مستوى القطر، ولكن لا حياة لمن تنادي، نحن نطالب بعقد مركزي بأجور تتناسب مع الأسعار الحالية، ونطالب تشميل عمالنا بالزيادة التي أصدرها رئيس الجمهورية

■■

في مؤتمر نقابة عمال الصناعات الغذائية:

شركاتنا المتعثرة بحاجة إلى «تغذية»!!







محمود رحوم رئيس النقابة:
ناقش مكتب النقابة واقع الشركات المتعثرة إنتاجياً وتسويقياً وطرح الحلول التالية:
١. الاستفادة من الأبنية والعمال في إنشاء وحدة صناعات غذائية جديدة ومنافسة.
٢. استبدال وتجديد خطوط الإنتاج القديمة.
٣. إعادة تأهيل وتدريب العاملين والإدارات لمواكبة التطور العلمي والتقني.
٤. رصد الاعتمادات الكافية للدعاية والإعلان.
٥. منع إدخال سلع مستوردة منافسة إلى الأسواق المحلية على حساب المواصفات والجودة.

فريال شكرو (الشركة العامة للمطاحن):
قد يكون الحديث عن طبيعة العمل مؤلماً بالنسبة للعاملين في الدولة، ويثير الكثير من التساؤلات وإشارات الاستفهام التي يطرحها العامل دون أية إجابة واضحة، لأنها قد تتعارض مع آراء البعض التي يرون فيها إرهاقاً مستمراً لخزينة الدولة، والتي باتت في ظل التهرب الضريبي تقدر بـ /٢٠٠/ مليار. هذه الحقيقة يعيها العامل الباحث عن مستقبل أفضل لهذا البلد.
لقد أرهق تعويض طبيعة العمل ذاكرة العامل، وبات أثقل الأعباء الضاغطة على حياته، لم يعد العامل قادراً على تحمل المزيد من الوعود، كل عامل في هذا البلد يطمح لمزيد من المكاسب العمالية، فهل يعقل أن يتقاضى العاملون بالمطاحن تعويض طبيعة العمل منذ عام ١٩٧٥ لتاريخه، بما لا يتجاوز /١٥٠/ ل.س شهرياً. ونطالب بإنشاء صندوق التقاعد للعاملين بالدولة كباقي النقابات.

مداخلة شركة صناعة الزيوت والصابون العربية بدمشق:
إن وضع الشركة الراهن سيئ، فهي متوقفة عن العمل تماماً بناءً على توجيهات الجهات الوصائية، حيث أن الشركة سيتم بيعها إلى وزارة التربية، ونقل عمالها إلى الوزارة المذكورة!!
وأهم ما تعاني الشركة منه:
١. قدم الآلات حيث أن أحدث آلة في الشركة تعود لعام ١٩٧٨.
٢. المنافسة الشديدة في الأسواق.
٣. تصنيع الصابون في معامل القطاع الخاص من مواد أولية رخيصة الثمن وغير مطابقة للمواصفة القياسية السورية، وبالتالي تكون أسعارهم أرخص.
المقترحات:
١. إعفاء الشركة من الفوائد المتراكمة لمؤسسة الأقطان، والتي تبلغ حوالي /١٣٠/ مليون ليرة سورية.
٢. منح ورثة العامل المتوفى تعويض الوفاة مع تعويض نهاية الخدمة، أو منحهم تعويض الوفاة.
٣. الاستفادة من الهوية النقابية في مستوصف المشاريع العمالية.
٤. دفع البدل النقدي للإجازات الإدارية غير المستعملة لبعض العمال، أسوة ببعض الشركات الخاسرة التي تم صرف البدل النقدي لها.
٥. منح خريجي المعاهد المتوسطة والعمال الفنيين /مركز التدريب المهني/ تعويض الاختصاص المستحق أسوة ببعض الشركات.
٦. دعم صناديق المساعدة في الشركات، وخصوصاً الشركات التي عدد عمالها قليل جداً.
٧. المطالبة بمنح العمال وجبة غذائية، وذلك لتعامل العمال مع المواد الكيميائية.
٨. منح العاملين الطبابة الكاملة، لتعرضهم للمواد الكيميائية، والأبخرة الناتجة عن الصابون.

مداخلة اللجنة النقابية الثانية كونسروة دمشق:
العقبة الأولى التي تواجهنا تتجلى في:
١. مزاحمة القطاع الخاص، والذي انتشر بصورة عشوائية على شكل ورشات ومعامل في أطراف المدن، وبعيدة عن أية رقابة صحية أو تموينية، وتقوم بعمليات التصنيع بصورة بدائية.
٢. تصدير المنتجات الزراعية إلى الدول المجاورة بصورة عشوائية، مما انعكس سلباً ليس على الصناعات الغذائية، بل على المواطنين، نظراً لارتفاع أسعار المتبقي منها في الأسواق.
٣. إن تقيد الشركة بالمواصفات القياسية السورية من حيث مواصفات المنتج وتقيدها بالأنظمة والقوانين المتعلقة بالعمل مثل (ضرائب ـ تأمينات)، إضافة إلى التزامها بالحقوق العمالية من أجور ومتمماتها مثل (طبابة ـ ألبسة العمل ـ وغيرها) مما ينعكس على ارتفاع تكلفة المنتج. كل ذلك يضع الشركة في موقف تنافسي ضعيف أمام تلك المعامل والورشات التي لا تلتزم بالقوانين والأنظمة الواردة أعلاه، ولا بالمواصفات القياسية ولا الصحية.
٤. اضطرار الشركة لبيع منتجاتها بأقل من سعر التكلفة، وخاصة إلى إدارة التعيينات العسكرية، في ظل قلة منافذ البيع الأخرى، والتي يسيطر عليها القطاع الخاص وأسلوبه في ترويج بضاعته وأسعاره المنخفضة.

إخلاص فرج
(الشركة العامة للمطاحن فرع دمشق):
١. استثناء المطاحن من نسبة التكليف بالعمل الإضافي /٢٥ ٪/ وجعلها /١٠٠ ٪/، وذلك كون المطاحن تعمل على مدار الساعة دون توقف لعطلة رسمية أو أعياد، وفتح سقف تعويض العمل الإضافي على أساس العمل ببند الطوارئ الوارد بالقانون /٥٠/ لعام ٢٠٠٤.
٢. متابعة أعمال اللجنة التي تم تشكيلها من رئيس الحكومة المخصصة لدراسة طبيعة العمل ومنحها على الراتب الحالي، والعمل مع هذه اللجنة لتصنيف المطاحن ضمن المنشآت ذات طبيعة عمل خطرة والمهن الشاقة.
٣. الإسراع بإبرام عقود للتأمين الصحي للعاملين مع الشركة السورية للتأمين.
٤. بما أن تجمع فرع دمشق للمطاحن يبلغ فيه عدد العاملين أكثر من /٦٠٠/ عامل، مقسمين على مطحنتي الجولان وبردى ودائرتي التوزيع والمرآب وإدارة الفرع، وواقع العمل يختلف ضمن الموقع الواحد للمواقع المذكورة. نطالب بتشكيل لجان نقابية لكل موقع على حدة (مطحنة الجولان ـ مطحنة بردى ـ المرآب والتوزيع ـ إدارة الفرع) حيث أن عدد العاملين في كل موقع يتجاوز /١٠٠/ عامل.

■■

في مؤتمر نقابة عمال التنمية الزراعية بدمشق:

لا تسحبوا الدعم عن القطاع الزراعي







وحيد منصور رئيس مكتب النقابة:
نؤكد على ضرورة إقامة مجمعات مهمتها تسويق الإنتاج وتوضيبه وفرزه وخزنه وتسويقه، محلياً وخارجياً، كما نؤكد على ضرورة إيلاء الأهمية المناسبة لهذا القطاع والاستمرار في دعمه وتشجيعه وزيادة استثماراته النباتية والحيوانية، في إطار الاهتمام بالزراعة والصناعة الوطنية، كونها الداعم الأساسي لاقتصادنا الوطني ولقرارنا السياسي المستقل.

مدين صالح
(اللجنة النقابية لمركز التلقيح الاصطناعي بالغزلانية):
بعض الصعوبات التي تواجه تطوير العمل في مركز التلقيح الاصطناعي في الغزلانية:
١. إعادة تصنيف وتسمية دوائر قسم التلقيح الاصطناعي بالغزلانية كمركز منفصل يتبع لمديرية الإنتاج الحيواني بشكل مباشر باسم مركز الغزلانية لإنتاج السائل المنوي والازوتي.
٢. تحويل مركز التلقيح الاصطناعي من مركز خدمي إلى مركز إنتاجي.
٣. إعلان مسابقات للخريجين البيطريين والزراعيين.

نور الدين الحناوي
(اللجان النقابية في مديرية الزراعة):
نطالب بما يلي:
١. توجيه مكتب العمل بفرز العمال حسب سكنهم القريب من مراكز العمل للحد من حاجة وسائط النقل.
٢. توصيف المهن الشاقة في المديرية لإمكانية إجراء الفحص الطبي الدوري والوجبة الغذائية والضمان الصحي في القطاع العام.
٣. إنشاء ضواح عمالية فرعية في الأرياف البعيدة بنظام الجمعيات السكنية في الأراضي الجرداء، للحد من الهجرة الريفية، وتخفيف أعباء الانتقال ضمن مراكز العمل القريبة.
٤. الاستفادة من المشاتل الزراعية، واعتبارها نواة محميات صناعية في تكاثر حشرات المكافحة الحيوية، وتطبيق نظام صناعة التربة الزراعية، من خلال إعادة تدوير المخلفات.
٥. الاستفادة من البحوث في الكليات العلمية والبحوث الزراعية، من خلال مشاركة بعض عناصر الوحدات الإرشادية المتميزين.
٦. إلزام جميع معامل الصناعات الغذائية بالاستفادة من خريجي المعاهد والثانويات الزراعية والبيطرية بنسب معقولة.
٧. السماح لمربي الثروة الحيوانية ببناء الحظائر، لأنها تعتبر الحماية الناجحة بوقف الزحف للمخالفات السكنية والصناعية.
٨. إلغاء شعار المقنن العلفي، للحفاظ على استمرارية أحد مفاصل القطاع العام، والحد من تزايد الغش و تفشي الأمراض واستهلاك الأدوية وأثارها الضارة على الأطفال قبل الكبار.

مداخلة بركات ماريا
نؤكد على التوصيات التالية:
- تعديل القوانين والتشريعات الزراعية مثل قانون العلاقات الزراعية باتجاه تمكين الفلاح من البقاء في أرضه، عملاً بشعار الأرض لمن يعمل بها، ولا لرفع سقف الملكية الزراعية.
- زيادة دعم الإنتاج الزراعي ومعالجة مشكلتي التسوق والتسويق، ولاسيما بعد الارتفاع الكبير في أسعار المازوت والأسمدة الكيماوية.
- تفعيل دور القطاع التعاوني وخاصة الإنتاجي، وتشجيعه من خلال تقديم التسهيلات الإدارية والمالية.
- إبقاء مجانية الطبابة في مشافي الدولة، مع تشميل جميع العاملين بالمادة /٦٥/ من قانون العمل، إلى أن يصدر قانون الضمان الصحي الشامل.
- تعديل قانون التأمينات الاجتماعية، بما يحافظ على مكاسب الطبقة العاملة وتشميل كافة العمال بالمظلة التأمينية.
- مع تأكيدنا على مكافحة الفساد في مؤسسات الدولة، نؤكد على ضرورة عدم صرف العاملين من الخدمة قبل صدور قرار قضائي بذلك، وضرورة منحهم رواتبهم خلال فترة التحقيق في حال ثبوت البراءة.

■■

عمال القطاع الخاص في مؤتمر نقابة عمال خدمات الصحة:

وضعنا النقابي غير «صحي»!



سامي حامد (رئيس مكتب النقابة):
إن وضع الممرضات وتحويلهن من الفئة الثالثة إلى الفئة الثانية تم تسويته، وصدر القانون رقم /٣١/ لعام ٢٠٠٩.
وعلى الرغم من التوسع الحاصل في المراكز الصحية المتواجدة في مدينة دمشق وريفها، إلا أنه من الملاحظ وجود ضعف في خدماتها المقدمة للمواطنين، الأمر الذي يفرض على مكتب النقابة واللجان النقابية بذل المزيد من المساعي والجهود مع الجهات الوصائية لضمان قيام هذه المراكز بتقديم الخدمات المرجوة، والارتقاء بكادرها إلى مستوى المسؤولية.

مداخلة فاطمة غطروف:
١. زيادة نسبة طبيعة العمل الممنوحة للعاملين في المشافي، وذلك باعتبار العمل في المشافي من المهن الخطرة.
٢. تحديث وتطوير القرار رقم /٧٩/ لعام ١٩٩٠ الخاص بمنح الكساء العمالي، وذلك عبر إضافة فئات أخرى من العمال للاستفادة من هذا المكسب العمالي.
٣. زيادة قيمة تعويض الاستلام لمستلمي المستودعات والأجنحة والأقسام.
٤. ضم العاملين في أقسام الأشعة بالمشافي، للاستفادة من قرار وزير التعليم العالي رقم ١٩٩٨/٤١ الخاص بمنح طبيعة العمل بنسب عالية تترافق مع الأخطار التي يتعرضون لها.
٥. إقرار مشروع قانون النظام الموحد لمشافي التعليم العالي المحال إلى مجلس الشعب من مجلس الوزراء، ليتسنى للعاملين الاستفادة من الحوافز أسوة بالمشافي المتعددة التي تعطي حوافز للعاملين لديها، آملين أن يكون قد تم الإطلاع عليه من اتحاد العمال ومكاتب النقابات.
٦. العمل على إقرار اعتبار سنوات الخدمة وسنوات الانتساب بالنسبة لتعويض نهاية الخدمة في صندوق التكافل الاجتماعي، وإصدار بطاقات تثبيت للعامل انتسابه للصندوق.
٧. استفادة أبناء العاملين في مشافي وزارة التعليم العالي من ميزة الحسم في التعليم الموازي، أسوة بأبناء المنتسبين إلى نقابة المعلمين.
٨. استمرار استفادة العامل المتقاعد من الطبابة المجانية في دائرته التي عمل بها، كونه أصبح في سن أحوج للطبابة والدواء، تكريماً له لما بذله من جهد وتفان خلال عمله.

شارل طنوس
(اللجنة النقابية لعمال مشفى القديس لويس):
١. إنصاف عمال القطاع الخاص كما القطاع العام بالنسبة للسكن العمالي، فالعامل بالقطاع الخاص يسدد اشتراكاته كما القطاع العام، فلما لا يكون الحافز هو إنصافهم وتخصيصهم بالسكن العمالي؟!
٢. إعداد مشروع نظام داخلي موحد يصدق من وزارة العمل يعمم على جميع المشافي.
٣. أن يكون النظام الداخلي شرطاً أساسياً عند منح ترخيص بإنشاء مشفى خاص جديدة وعند تجديد الترخيص القديم، كما عملت وزارة الصناعة مع أصحاب المنشآت الصناعية.
٤. تعميم المرسوم رقم /١٧/ الخاص بطبيعة العمل على أصحاب المشافي الخاصة ليشمل عمال هذا القطاع أسوة بعمال وزارة الصحة.
٥. لقد صدر مرسوم بزيادة على التعويض العائلي لعمال القطاع العام، أما عمال القطاع الخاص الذين يأخذون هذا التعويض منذ عشرات السنين فلم يشملهم هذا المرسوم، لذلك نأمل من وزارة العمل إصدار قرار بهذا الشأن.
٦. إصدار قرار يشمل عاملات القطاع الخاص بإجازة الأمومة المعدلة أسوة بعاملات القطاع العام.
٧. إصدار قرار يعطي بموجبه عمال القطاع الخاص عطلة عيد الأم وعيد الشهداء أسوة بعمال القطاع العام.

■■

مؤتمر نقابة عمال النقل البحري بطرطوس:

مطالب مؤجلة.. وحلول غائبة

مديرية الفوسفات: أين التنظيم النقابي؟ والقرار التنفيذي رقم ٢٠ الصادر عن مجلس الوزراء لم يكن منصفاً وليس لمصلحة العمال، وطالب النقابيين بالابتعاد عن ألفاظ العجزوالمطالبة بتسوية حقوق العاملين مع التأمينات الاجتماعية

ممثل لجنة السائقين: تحدث عن تغريمات السائقين من اللجنة الفنية، التي قد تصل الى٢٦٥ ألف ليرة، وهل من المعقول أن يكون فني واحد يعمل على الرافعة الايطالية وبغيابه يتعطل العمل؟ وتكلم عن الرشاوى والفساد في الورش، وطالب بتشكيل لجنة طوارئ لدراسة الانسحابات من النقابات حتى لاتصبح النقابة ملكاً دون مملكة، ولماذا الانتقاص من صرف مكافئات الأعياد؟

الضابطة: تعويض السائق المنقول إلى الضابطة لا يحصل عليه إلا بقرار قضائي، والفرق في الورديات بحدود ٨٠ ساعة عمل زيادة عن دوام ورديات قطاعات الدولة الأخرى.

وتساءلت عاملة من المرفأ : مادامت الشركة تربح المليارات لماذا البطء بصرف إجازات من يتقاعد؟ ولماذا يكون التعويض لمن يعمل بظروف سيئة وصعبة أقل من تعويض الذي يجلس خلف مكتبه؟

توضيح : لم يتطرق التقرير المقدم ولا المداخلات ولا المتحدثون عن محطة حاويات الشركة الفيليبينية، رغم أن مشرف النقابة في الإتحاد طلب ذلك، مع العلم إن هذه الشركة أخذت أهم ساحة وأهم رصيف بمساحة ٢٥ ألف متر مربع من حرم المرفأ!

■ **محمد سلوم**

استمرار ظاهرة الضرب في المدارس العامة.. وانتقالها للخاصة

مدرسة «السورية الحديثة» نموذجاً

يبدو أن ظاهرة الضرب في المدارس التي جاء منعها بقرار وزاري، ما تزال سارية المفعول في المدارس الخاصة والعامة على السواء.. فـ«الضرب على أبو جنب» كما يقال بالعامية، أو على الأقل هذا ما يؤكده العديد من الأهالي ومعظم المدرسين والموجهين التربويين في أكثر من مدرسة..

ولعل هذه الظاهرة ما تزال بحاجة إلى دراسة تربوية – اجتماعية أكاديمية واسعة لقراءة أسباب التصاقها وتغلغلها بالمجتمعات الأقرب إلى التخلف كمجتمعنا، وعدم قدرة الممنوعين من ممارستها على الإصرار على الإقدام عليها بين الحين والآخر تحت ذرائع مختلفة!! حيث لم ينفع وجود المدرسين الأقل انفعالاً، والمشرفين النفسانيين المتخصصين الذي تم فرزهم إلى مدارس المرحلة الأولى من التعليم الأساسي في لجمها والحد منها..

إذاً، الضرب ما يزال حاضراً، ولكن انتقال هذه الظاهرة من المدارس العامة إلى المدارس الخاصة يعد أمراً غريباً، خاصة وأن هناك مدارس تصل رسوم التسجيل فيها إلى عشرات الآلاف، ولعل الحادثة التي وقعت في إحدى هذه المدارس والتي كادت أن تؤدي بأحد الطلاب إلى فقدان عينه، بحاجة إلى مراجعة ومتابعة دقيقة من وزير التربية علي سعد، فقد تعرض التلميذ دليار محمد مللي، من الصف الخامس في مدرسة «السورية الحديثة» الخاصة للضرب المبرح من رئيسة القسم الابتدائي في المدرسة السيدة المشرفة على تلاميذ المدرسة والمكلفة برعايتهم وحل المشاكل التي تواجههم.

محمد مللي والد الطفل دليار أكد أن رئيسة القسم الابتدائي في المدرسة استخدمت أقسى أنواع الضرب المبرح مع ابنه دون أية رأفة مع التلفظ بشتائم لا تليق بمعلمة لتتذرع لاحقاً بأنها فعلت ذلك لكي يكون المضروب عبرة لغيره من التلامذة.. كونه يضايق الفتيات في المدرسة ويوجه إليهم ألفاظ لا أخلاقية.. وقد وقعت إحدى الضربات القوية على عين التلميذ اليسرى ما أدى إلى انتفاخ عينه بشكل كبير.. يتساءل الوالد: كيف لطفل لم يتجاوز سن العاشرة أن يتهم بهذه الاتهامات؟ حتى وإن كان الأمر صحيحاً ألا تتحمل إدارة المدرسة جزءاً من هذه التصرفات والأخلاقيات؟ ويتابع الوالد: كل هذه الاتهامات من الموجهة الأولى بالمدرسة كانت ضمن خطة استباقية منها لتبرئة نفسها مما حدث، خاصة وأنها المرة الأولى التي يتم فيها الحديث عن (قلة أدب) رغم مرور أربع سنوات على تسجيله في هذه المدرسة.

ويبين تقرير الطبيب الشرعي في مشفى ابن النفيس وجود أذية كبيرة تعرضت لها عين الطفل اليسرى ووجود انتفاخ وكدمة كبيرة حول العين بالإضافة إلى وجود سحجة بطول /٥سم/ على الخد الأيمن وهو ما يتطلب نقاهة قد تتجاوز العشرة أيام.

إن ظاهرة الضرب في المدارس زادت بشكل واضح مؤخراً، والمطلوب من وزارة التربية أن تعمل بشكل حازم على وضع ضوابط صارمة تلزم كل معلم بعدم استخدام هذا الأسلوب البدائي في التعليم، خاصة وأن معاون وزير التربية لشؤون التعليم الخاص أصبح على علم بأكثر من حادثة من هذا النوع، ووعد بالتحقيق في جميع حيثيات الحالات المقدمة ومعالجة الأمر في مدة أقصاها عشرون يوماً واتخاذ الإجراءات المناسبة بحق المسيئين للعملية التربوية.

وثمة سؤال مهم هنا: ألا تدل هذه الحالة على ضرورة إعادة النظر بالأعداد الكبيرة للمدارس الخاصة ذات الأقساط العالية، ووضع أنظمة وضوابط تكون أكثر حزماً وملائمة للمواطنين كافة.

■■

الإصلاح الإداري حين يضل الطريق..

◄ نجوان عيسى



كان إصلاح الإدارات العامة في الدولة ولا يزال، في رأس سلم أولويات الحكومة السورية الحالية، ويبدو أن مخططي عملية الإصلاح المعقدة تلك، استنتجوا بعد الدراسة المعمقة أن السبب الأساسي للمشكلات المزمنة التي تعتري إدارات الدولة، من فساد وهدر وبيروقراطية، هو تسيب الموظفين وعدم التزامهم بساعات الدوام الرسمي. ولذلك اتخذت هذه الحكومة العديد من الإجراءات والقرارات التي تهدف إلى ضبط الموظفين، وكان إلغاء الإجازات الساعية بقرار من رئاسة مجلس الوزراء، واحداً من أبرز هذه الإجراءات.

بداية لا بد من القول أن هذا القرار الذي أخذ نصيبه من النقاش وقت صدوره، فيه مخالفة صريحة للفقرة (د) من المادة (٤٤) من نظام العاملين الأساسي في الدولة، التي منحت الموظفين الحق في الإجازات الساعية، على أن يتم تنفيذ هذه الفقرة وفق تعليمات رئاسة مجلس الوزراء. والمعروف أن القانون الصادر عن السلطة التشريعية، أعلى من أي قرار تتخذه السلطة التنفيذية، وإن أي قرار يصدر عن هذه الأخيرة بما يخالف النص التشريعي يعتبر باطلاً.

وبعيداً عن هذا التجاهل للقانون ومفاهيمه الأساسية، يحق لنا أن نتساءل بعد مرور عدة أعوام على صدور هذا القرار، ترى هل ساهم في الحد من تسيب الموظفين في الإدارات العامة؟

تتلخص مبررات هذا القرار في أن بعض الموظفين كانوا يتخذون من الإجازات الساعية أثناء الدوام الرسمي، وسيلةً للتسيب وترك مواقع عملهم، مما يعرقل عمل «الأخوة المواطنين»، ويهدر وقتهم ووقت الإدارة العامة. ولكن الواقع يقول بأن جميع الموظفين بحاجة ماسة لمغادرة العمل أثناء الدوام الرسمي من حين لآخر، إما لإتمام معاملاتهم لدى إدارات الدولة الأخرى، أو لدفع فواتير لهاتف، أو لتسجيل أبنائهم في المدارس، أو ..أو .. أو غيرها من عشرات الأعمال التي لا يمكن إنجازها إلا خلال ساعات الدوام الرسمي. وبديهي أن إجازاتهم الإدارية المحددة في القانون لن تكفي للقيام بهذا المهام، فضلاً عن أن من حق الموظف استعمال إجازاته تلك للراحة أو السفر أو غير ذلك. وفوق هذا يمكن أن يضطر الموظف للمغادرة بشكل مفاجئ لأي أمر عائلي طارئ أو غيره.

وهكذا وجد الموظفون أنفسهم في مواجهة قرار جائر يحرمهم من أبسط حقوقهم، وكان لا بد لهم من إيجاد حلول، منها الحصول على مهمات رسمية وهمية، ومنها مغادرة العمل دون إذن رسمي، لأن الموظف سيغادر عمله حكماً لحل مشكلاته تلك، سواء كان ذلك بإذن رسمي أو بغيره، بمعنى أن عمل الأخوة المواطنين سيكون عرضة للتأخير والعرقلة في كل الأحوال. وكل ما أضافه هذا القرار إلى الواقع المتردي في الإدارات، كان مغادرة الموظفين لعملهم بشكل غير قانوني، بدل أن يغادروه في ظل القانون، وهو ما رفع من نسبة الفوضى والتسيب، ولم يغير شيئاً من مستوى أداء الإدارات العامة لمهامها.

وظهرت مشكلة جديدة فوق ذلك، تتعلق بأولئك الموظفين الذين لا يقدرون على الحصول على مهمة رسمية لمواجهات الحالات الطارئة، لأسباب شتى أبرزها مزاجية رؤسائهم المباشرين في توقيع تلك المهمات، فأصبحوا في مواجهة مشكلات يعجزون عن حلها بشكل قانوني، وعرضة للعقوبات الظالمة من رؤسائهم إذا هم اضطروا للمغادرة لسبب طارئ.

إذاً بدل أن تعمل الحكومة على حل مشكلة تسيب الموظفين، من خلال العودة إلى جذر المشكلة الذي يتمثل في انخفاض مستوى الأجور، والفساد الكبير قبل الصغير، وعدم التنسيق والتنظيم الجيد لعمل الإدارات، اتجهت إلى حل المشكلة بمشكلة أخرى، فيها خروج على المشروعية من جهة، وتجاهل لسبب المشكلة الأساسي من جهة أخرى.

يكون حل المشكلات بمعالجة أسبابها، لا بمحاولة محاصرة نتائجها التي ستكون محاولة فاشلة دون شك، لأن نتائج أي خلل ستظهر دائماً وبأشكال متعددة، طالما بقي الخلل قائماً.

فإذا كان لدى الحكومة السورية نية جدية لحل مشكلة التسيب بين الموظفين، فإن عليها أن تكف عن هذه المحاولات التجميلية المحكوم عليها بالفشل، وأن تتجه مباشرة إلى أصل المشكلة لمعالجتها كجزء من عملية الإصلاح الشامل المفترضة.

■■

الاتحاد الدولي للعمال العرب في مؤتمره الثاني عشر..

كيف يمكن مواجهة الواقع المتردي؟

◄ نزار عادلة

إذا كانت الوقائع تقول بفشل جميع منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك بدءاً بالجامعة العربية ومتفرعاتها، كمنظمة العمل العربية والاتحادات الصناعية ومنظمات عديدة أخرى.

إذا كان الفشل أمراً واقعاً والشلل واضحاً في أداء ودور هذه المؤسسات فإن السؤال الذي يطرح نفسه:

لماذا فشلت النقابات والاتحادات والمنظمات الأهلية؟ ونموذج ذلك الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.. أقول ذلك لأن هذا الاتحاد الدولي يعقد مؤتمره الثاني عشر في الخرطوم بمشاركة وفود نقابية عربية للمنظمات الأعضاء في الاتحاد، وأجنبية تمثل اتحادات عمالية دولية وإقليمية، وضيوف يمثلون منظمات جماهيرية ومهنية.

ويناقش المؤتمر قضايا سياسية واجتماعية ونقابية وثقافية وتنظيمية ومالية.

وسيخرج المؤتمر كالعادة:

- قرارات تأييد للنضال العربي.
- مواجهة التدخل الاستعماري
- قرارات مساندة لفلسطين والعراق ولبنان وسورية والصومال.

قبل أكثر من ٥٥ عاما تأسس الإتحاد الدولي للعمال العرب، وكان تأسيس هذا الإتحاد إيذانا بميلاد منظمة نقابية قوية تجسد إرادة عمال البلدان العربية ووحدتهم، وتدافع عن حقوقهم ومصالحهم وتحشد طاقاتهم في مواجهة ظروف القهر والاستغلال والهجمة الاستعمارية الشرسة التي كانت تستهدف المنطقة العربية.

انعقاد المؤتمر الآن بعد ٥٥ عاماً من تأسيس الإتحاد لن يشكل حدثاً، ولن يشكل عنوانا أو منطلقاً رحباً لنضال العمال على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومن يتأمل أو يدرس الواقع العام منذ تأسيس الإتحاد الدولي وخصوصاً في السنوات الأخيرة يلاحظ أن الموقف الاجتماعي والسياسي للعمال العرب بتنظيماتهم القطرية أو تنظيمهم القومي لم يكن حاضرا يوماً، بل كان غائبا بشكل دائم عن مسرح الأحداث رغم التناقضات القائمة والتي أحدثت وتحدث الكثير من الهزات والاضطرابات، ولكنها هزات عفوية واضطرابات لا هدف لها، وكثيرا ما كانت تؤدي الصراعات العفوية إلى انفجارات هائلة ولكنها كانت فاشلة لأن هناك عوامل داخلية وخارجية تتحكم في ظروف تطور البلدان العربية، وهي من النوع الذي خلق حالة من التدجين للشعور الطبقي وثم إخماده أو خلق الأجواء التي لا تساعده على الاستيقاظ.

تعطل خلال ٥٥ عاما ما لدى البلدان العربية من طاقات إنتاجية، وأصاب التحلل والتفسخ بنية المجتمعات العربية، ووصل أولا إلى البيئة العمالية التي لم يكتمل نموها ووعيها، والتي لم يحل فيها الولاء النقابي محل الولاء العائلي والعشائري، وانقضَّت نزعة الاستهلاك لتشكل أخطر المناخات الاقتصادية والاجتماعية، ولتقضم بأسنانها الحادة الأواصر الطبقية، وتحول العمال ونقاباتهم إلى حجر يتسرب منه المضمون.

٥٥ عاماً مرت منذ أن حصلت البلدان العربية على استقلالها، وتم إخضاعها بالسلطة والسوط، وقد أعطى هذا نتائجه الآن، وإذا كان الأمر كذلك في الواقع العربي بشكل عام، فإن السؤال الأساسي يبقى ملحاً:

كيف يمكن للعمال العرب ونقاباتهم مواجهة هذا الواقع؟

لا شك أن الجواب يبدو صعبا أمام تساؤلات عديدة:

- هل النقابات مستوفية شروطها؟
- كيف تمارس النقابات دورها الاجتماعي والسياسي؟

في البلدان العربية، ومع انتشار الأفكار الاشتراكية، شكلت النقابات عفوياً وارتجالياً خلال سنوات طويلة، ورغم ذلك كان دورها فاعلاً من خلال مواقف عديدة اتخذتها في سورية ومصر وغيرها.

عام ١٩٥٦، و تحديداً في شهر آذار، تأسس الإتحاد الدولي للعمال العرب، وفي دمشق عقد المؤتمر التأسيسي لهذه المنظمة النقابية العمالية العربية، ولن نشير هنا إلى البرامج العريضة التي وضعها الإتحاد العربي عبر مؤتمراته، فقد بقيت مجرد برامج تتكرر من مؤتمر إلى آخر، وذلك لأسباب عديدة أبرزها:

الاختلافات البينية التي تفصل بين منظمة نقابية وأخرى، كما هو بين دولة عربية وأخرى، نقل الصراع بين الأنظمة العربية إلى صراع بين الحركات النقابية العربية داخل الاتحاد الدولي للعمال العرب، رغم أن الدول العربية أول مجموعة دولية في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية تقرر التعاون الإقتصادي فيما بينها، بدءاً من ميثاق الجامعة عام ١٩٤٥، مرورا بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي واتفاقية تسهيل التبادل التجاري عام ١٩٥٣، وصولاً للوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧، ولم تلتزم الدول العربية بهذه الاتفاقيات وإحكام هذه الوثائق وغيرها، وهذا ينطبق على الاتحاد الدولي للعمال العرب وكافة قراراته، وكما أن هناك استمرارية في الدول العربية لمظاهر التفتت والانفجار من الداخل، فإن هذه المظاهر انتقلت إلى الإتحاد الدولي للعمال العرب، وكما أن الجماهير العربية غائبة ومغيبة عن الفعل السياسي بل وغائبة حتى عن رد الفعل، فإن العمال العرب ومنظماتهم النقابية في غياب كامل عن دورهم الحقيقي، رغم التطورات الاقتصادية والاجتماعية والكوارث التي تحفل بها المنطقة.

أوجز أمين عام الإتحاد الدولي للعمال العرب أزمة الاتحاد في المؤتمر الحادي عشر بالآتي: «على صعيد الحريات ثمة مشكلة كبيرة، بسبب تدني مستوى الديمقراطية، وضعف مستوى المشاركة الشعبية في الحكم، وغياب المساءلة وانتهاك القوانين. وهذه الأسباب تجعلنا عاجزين أو متخلفين إزاء متطلبات عصر الثورة العلمية والتكنولوجية، وتجعلنا متأخرين ومستلبين إزاء مسارات العولمة.



هذه التحديات تتطلب حركة نقابية فاعلة تتأسس على المرتكزات التالية:

الاستقلالية: فالحركة النقابية معنية بترسيخ ارتباطاتها بالعمال ومصالحهم، كونها تستمد شرعيتها منهم بدفاعها عن حقوقهم النقابية والاقتصادية والاجتماعية، والإشكالية في واقعنا العربي تكمن في تدني مستوى الديمقراطية، وهيمنة السلطات على المجال الاجتماعي.

الديمقراطية: لابد للحركة النقابية حتى تتطور أن ترسخ طابعها الشعبي وأن تكرس الديمقراطية واحترام الرأي الآخر في العلاقات الداخلية، وتطبيق مبدأ الانتخاب والاحتكام للمؤتمرات باعتبارها مصدر السلطات.

فالديمقراطية هي قوة للنقابات، والحركة النقابية التي تفتقد لها لا تستطيع أن تجدد نفسها وأن تتطور.

إن ابتعاد الحركة النقابية عن ارتباطها بمصالح العمال وقضاياهم يضعفها ويهمشها ويحد من دورها.»

هذا ما قاله الأمين العام للاتحاد الدولي للعمال العرب أمام هذه الصورة؟

ونسأل أيضاً: ماذا حقق الاتحاد الدولي للعمال العرب في الضغط لتنفيذ الاتفاقية العربية لتنقل الأيدي العاملة العربية، والاتفاقية العربية بشأن مستويات العمل، وبشأن التوجيه والتدريب المهني. ومنطلقات اتفاقية تنقل الأيدي العاملة تقول:

١ - أن تتعهد الأطراف العربية بوضع وتنفيذ سياسة هجرة على المدى القريب والبعيد تتلاءم مع احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية.

٢ - الحفاظ على شروط الأولوية في التشغيل للعمال العرب، مع التأكيد على الآتي: الحفاظ على فرص العمل بالنسبة لعمال الدول الأصليين، والعمل تدريجياً على إحلال قوة العمل العربية محل الأجنبية.

لم يقم الاتحاد الدولي للعمال العرب بدوره، ولم يقدم شيئا في هذا المجال، والعمالة العربية كما نعرف تعاني في عدد من الدول العربية من أنواع التمييز والإجحاف بحقوقها.

وانطلاقا من ذلك نقول: إن المؤثرات المرضية في أكثر المنظمات النقابية العربية، كالترهل والولاءات وعدم المحاسبة ونقص الأهلية النقابية وانعدام الديمقراطية انتقلت إلى الاتحاد الدولي للعمال العرب، لذلك فإن السمة البارزة في مؤتمرات الاتحاد الدولي المساومات والصفقات والصراعات في الكواليس وفي العلن، ليس حول تطبيق مبادئ الاتفاقيات العربية والأسباب التي تحول دون التطبيق، وليس حول انتهاك أكثر البلدان العربية للحريات الديمقراطية، وإنما حول منصب الأمين العام بين هذه الدولة وتلك، وحول نواب الأمين العام، وحول مقر الاتحاد، وتقدم الإغراءات وتجري الصفقات بين هذه القيادة النقابية وتلك الدولة التي تفوز بالأمانة العامة، نعم الدولة وليست الحركة النقابية، والتي ترجع إلى بلدها رافعة راية الانتصار، ليس بتفعيل عمل ودور الاتحاد الدولي، وإنما باستحواذها على منصب الأمانة العامة، لتنال رضى الحكومة، ولتنال الدعم المادي والمعنوي!!

واقع الاتحاد الدولي للعمال العرب يتطلب من المنظمات النقابية العربية دراسته والخروج بقرارات إصلاحية تضع هذه المنظمة في مكانها الطبيعي، خصوصاً وأن هنالك ضغوطاً كبيرة تمارس على المنظمات النقابية العربية، وعلى الاتحاد الدولي للعمال العرب من الاتحاد الحر، للانضواء تحت لوائه، وقتل الحدود الدنيا من الروح النضالية.

■■

ريف حماة:
أسطوانات الغاز المنزلي دون أختام.. والمسؤولون مرتبكون



يامن طوبر

تقوم الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية (فرع حماه) بتزويد ريف المحافظة بأسطوانات الغاز المنزلي المنزوعة الأختام، وكأن أبناء الريف مواطنون درجة ثانية، أو أنهم لا يتعرضون للخطر الذي قد يتعرض له أبناء المدن أو أبناء المحافظات الأخرى..

فلم هذا الاستخفاف بسلامة الريفيين؟ ألأن قلوبهم طيبة ولا يفتشون عن الأسباب والدواعي، أم يحسبهم بعض المسؤولين يجهلون التمييز بين الروائح الجميلة والكريهة، وبالتالي لن تزعجهم رائحة الغاز الواخزة؟.

فرغم أن بعض المحافظات انتهت من مشكلة الواقيات البلاستيكية على أسطوانات الغاز المنزلي منذ زمن، ورغم أن بعض العمال والفنيين في محافظات أخرى صنعوا من أكوام الخردة ونفايات الحديد أبراجاً لتعبئة الغاز، وأن بعض الغشاشين توصل إلى فك شيفرة هذه الواقيات ومن ثم التلاعب بالأوزان.. رغم كل هذا لم تصل تقنية الواقية بعد إلى قرى حماه، ومع موجة البرد الأخيرة، كثرت شكاوى المواطنين من نقص أوزان الأسطوانات والتلاعب بكمية الغاز الموجودة فيها . ولأن الطلب على الغاز بازدياد، راح الغشاشون يقسمون كمية الغاز الموجودة في الأسطوانة إلى اسطوانتين حتى تزداد أرباحهم على حساب المستهلكين..

على لسان المسؤولين

لقد تحدث إلينا الكثير من المواطنين يشكون نقص كمية الغاز في الأسطوانة التي اشتروها سواء من المراكز المعتمدة أو من الباعة الجوالين، ولأن الجميع أصابهم خداع وغش اللاهثين وراء الربح الفاحش، حملت (قاسيون) تلك الهموم وعملت على تقصي الحقيقة، ونقلت الصورة إلى الجهات المختصة بما فيها الشركة السورية وتوزيع المواد البترولية في حماه ممثلة بشخص مدير الفرع عبد الوهاب الذي قال: «إن الوزن المقبول لأسطوانة الغاز يتراوح بين ٢٥ -٢٦ كغ»، وعزى السبب في عدم وجود الواقيات البلاستيكية إلى تعطل الآلة!!. وتابع حديثه بالقول «إن الوزن لا يختلف لأن خط الإنتاج هو ذاته سواء أكانت الأسطوانة مختومة أو لا ..».. ومع ذلك اشتكى من قدم القبابين الموجودة في الوحدة، وأكد أنه يجري الآن العمل على تبديل هذه القبابين. وأنهى حديثه بإحالتنا إلى رئيس قسم تعبئة الغاز في الفرع، فعاودنا الاتصال على الرقم المخصص لرئيس القسم المهندس عيسى حسن الذي أفادنا بأن «آلة الواقيات البلاستيكية موجودة لدينا منذ فترة، ولكنها تتعطل أحياناً لمدة ساعة من الزمن، فتتم تعبئة حمولة سيارة أو سيارتين من الأسطوانات دون واقية، نحولها إلى القرى البعيدة، وفي هذه الحالة لا نستطيع توقيف خط الإنتاج بسبب الضغط الشديد على مادة الغاز المنزلي، وبشكل عام يتم ختم ما نسبته ٩٨٪ من أسطوانات الغاز». وعن تباين وزن الأسطوانات أجاب: «وحدة الإنتاج قديمة، وكذلك القبابين، فقد مضى على وجودها قيد الاستخدام في المركز أكثر من ٢٠ عشرين عاماً ولا تزال تعمل، ونقوم بمعايرة القبابين من خلال سبر وزن ١٢ أسطوانة كل ساعتين للتأكد من أن القبابين تعمل بشكل سليم، وأن الوزن المقبول يتراوح بين ٢٤،٥ - ٢٦ كغ، وفي حال قام المواطن بشراء أسطوانة غاز أقل من ذلك فليتصل بنا لنعمل على تبديلها بأسطوانة نظامية من الموزعين»!! ويتابع: «ونظراً إلى أن القبابين قديمة، فنحن الآن نعمل على تبديلها بقبابين إلكترونية، وهي موجودة لدينا، لكن لا نستطيع تبديلها في الوقت الحالي لأن ذلك يعني توقف العمل لمدة من ٤-٥ أيام، وهذا مستحيل في فصل الشتاء، ولذلك سيتم تبديلها في الشهر الخامس أو السادس من العام الحالي».

تناقضات.. وأسئلة

إذاً، يتطلب تحقيق الحل الذي قدمه رئيس قسم التعبئة أن يتفرغ رب الأسرة لمهمة الاستحواذ على جرة غاز فتصبح هاجسه الوحيد وشغله الشاغل!! فهل على المواطن الساعي للحصول على أسطوانة غاز نظامية أن يتصل بالشركة لتقوم بدورها بالاتصال بالموزع لكي يؤمن للمواطن أسطوانة غاز نظامية!؟

أما عن أن آلة الأختام البلاستيكية تتعطل بمعدل ساعة، فيجري التحويل إلى القبابين الثابتة التي لا يوجد فيها آلة أختام، وفي غضون ذلك يتم تعبئة سيارة أو سيارتين من الأسطوانات التي لا يتم تزويدها بالواقيات، فنقول أن رئيس قسم التعبئة نفسه أوضح أنه خلال ساعة واحدة يتم تعبئة ١٥٠٠ أسطوانة، وهي حمولة حوالي خمس سيارات، لأن حمولة السيارة الواحدة كما هو مبين من الكشف الذي اطلعنا عليه مع سائق الشاحنة تيسير عنيزات (٣٢٥) اسطوانة.. ثم إن توجيه الاسطوانات المنزوعة الأختام إلى القرى (كي لا يتأخر السائقون) يستدعي وضع إشارة تعجب وأكثر من خط عريض، فتلك حلول ومبررات ضعيفة نرجو ألا يكون القصد من ورائها إخفاء ما يسيء إلى سير العمل في هذه الشركة. والمستغرب في الأمر هو عدم الاتفاق على رقم محدد لوزن الاسطوانة فمدير الفرع يقول إن الوزن يتراوح بين ٢٥- ٢٦ كغ، أما رئيس القسم فينزل الدرجة لتكون ٢٤،٥- ٢٦ كغ أما مدير فرع الشركة في دمشق فعنده رقم آخر هو ٢٦ كغ للأسطوانة، مما يدل على وجود خلل ما قد يعزى إلى القبابين من وجهة نظر معينة، وقد يعزى إلى الوزانين من وجه نظر ثانية، وفي الحالتين يبقى السؤال: تحت أي بند تصرف قيمة كمية الغاز الفائضة المتبقية لدى الشركة جراء النقص في أوزان الأسطوانات الموجهة إلى السوق؟؟ تلك الكمية التي يصل وزنها اليومي إلى ١٩٠٠٠كغ، باعتبار أن نقص الوزن على كل أسطوانة هو واحد كغ، وبما أن عدد الاسطوانات المعبأة يوميا هو ١٩٠٠٠ ألف كما ذكر رئيس القسم، فيكون المبلغ اليومي المتراكم ٤١١٠٠٠ ألف ل.س، وذلك باعتبار أن سعر الكغ الواحد من الغاز ٢١ ل.س!.

ويبقى أن نقول إنه على مديرية حماية المستهلك تكثيف دورياتها وإلزام البائعين الجوالين وأصحاب الرخص بميزان، كي يستطيع المواطن فحص الأسطوانة قبل شرائها والتأكد من وزنها . وإن كان المواطن مكرهاً على التخلي عن حقه في الحصول على أسطوانة غاز ناقصة الوزن من المصدر، فهذا لا يعني أن يصبح عرضة لنهب الموزعين وأصحاب الرخص بدفع ثمن الأسطوانة مضاعفاً، أو أن يضطر للاتصال على الرقم ١١٩ دون جدوى، أو يهدر وقته في أروقة المحاكم .

خط «الدائري الجنوبي» بحلب.. هكذا تكون الخدمات وإلا فلا!!

حديث المواطنين حول باصات الدائري الجنوبي في مدينة حلب بوح مشبع بالهموم والمعاناة اليومية وكثرة الشكاوى، فتلك الباصات أنهكتها السنون، ومعظمها قديمة جداً وبالية ومهتلكة، إذ يعود عمرها لأكثر من ثلاثين عاماً، وبالتالي فهي بحاجة إما إلى التنسيق، أو إلى إعادة التأهيل بشكل كامل، وهذا بدوره يكلف أكثر من سعر الباص ذاته..



وبنظرة إلى تلك الباصات المتهالكة من الداخل ستبدو للناظر، الراكب بطبيعة الحال، فاقدة لكل معاني الراحة والإنسانية، فهي مجردة من الكراسي، أما إذا وجدت فعددها قليل جداً، بعضها هرب منها مسند الظهر، وأخرى ممزقة القماش، وثالثة عارية تماماً (هيكل حديد صدئ)، وقد عمل المستثمر مؤخراً على إلغاء بعض المقاعد الخلفية وذلك لزيادة المساحة التي تمكنه من صعود عدد أكبر من الركاب وقوفاً، ولم لا؟ فهمّه الوحيد هو جمع أكبر قدر ممكن من الأرباح، حتى لو تجاوز ذلك كل ما عرفه المواطن السوري تاريخياً من طمع وجشع الطامعين الجشعين.

رحلة المشقة

عند وصول الباص بعد انتظار طويل للناس تحت سحابة الدخان التي تغطي السماء الحلبية، يتدافع الركاب ويتزاحمون.. في بداية الأمر يتعاركون من أجل الصعود للحصول على مقعد، وبعدها يتحول الصراع حول من يستطيع الصعود.. الذين وُفّقوا بالصعود تجدهم وقد حشروا فوق بعضهم، كل يحاول تحسين موقعه، غير مكترثين بكبار السن والنساء والأطفال، وطبعاً الأغلبية لا تجد موطئ قدم للوقوف من شدة الازدحام، أما من فشل في الصعود، فيبقى واقفاً على الرصيف المكتظ متفرجاً ومتحسراً ومجبراً رغم أنفه على البقاء منتظراً باصاً آخر سيبطئ في الحضور..

تبدأ الرحلة، السائق الذي يضع جلابيته داخل البنطال بمنظر غير حضاري، وسيجارته الطويلة بيده، لا يكف عن توجيه الأوامر للركاب بصوته المرتفع: (ادخلوا لجوّا.. الباص فاضي!!! شو ما سمعت؟؟؟).. ثم يبدأ دور المعاون لجمع أجرة الركوب، فيتنقل بصعوبة بين الركاب المحشورين كقطيع غنم، ليزيد من ثقل الفوضى والازدحام، وهنا على من لم يحالفهم الحظ بإيجاد كرسي للجلوس، أن يتمسكوا جيداً لكي لا يتعرضوا للسقوط أثناء ضرب الفرامل المفاجئ في أية لحظة.. ويرافق هذا الجو اللطيف جداً جداً صوت المسجل المرتفع لأغاني ما أنزل الله بها من سلطان، كلمات وإيقاعات تثقب أذني الراكب فتزيد شعوره بالضيق والانزعاج، أما السائق فتجده متفاعلاً منفعلاً مع كلمات وموسيقى أغنيته، فيأخذ الباص بمن فيه بالترنح والانعطاف يميناً ويساراً على الأنغام المسموعة، وتزداد السرعة وتبدأ المطاحشة مع السيارات الصغيرة.. ويعلو صوت الأشطمان الذي يخترق مجرى السمع، فيطرب المعاون ويتفاعل مع السائق، فتراه يصرخ تارة ويرقص تارة!.

ثم يأتي دور الكلام النابي.. فعند أية مشكلة مهما كانت صغيرة يتفوه المعاون أو السائق بكلمات تخدش الحياء، ولا يحق لأي راكب الاعتراض على شيء، فربما يتعرض إلى الضرب أو الطرد من الباص! في هذا الجو المضطرب يستغل بعض الشبان المنحرفن شدة الازدحام، فيقوم بعضهم بالتحرش بالنساء، ويقوم سواهم بعمليات سرقة ونشل، ويتناسى آخرون أفضلية الجلوس لكبار السن والنساء، حيث تجد رجالاً أكلت عمرهم السنون وأفناهم التعب واقفين على أقدامهم، وشباب في ميعة الصبا جالسين غير مهتمين لأحد!

أما عن تسعيرة أجرة الركوب، فالمواطن مضطر لدفع بطاقة ذهاب وإياب، وقد لا يستخدم هذا الخط سوى مرة في الشهر، فتتلف البطاقة بجيبه ويرميها .

الركاب يتحدثون..

يقول أبو عبدو بصوت حزين وغاضب: «إلى متى نبقى هكذا نرضى بالإذلال والمعاملة السيئة.. حتى في النقل هناك من يحاول معاملتنا بصورة غير إنسانية، ففي باص الدائري حتى السائق ومعاونه يهينون الناس، والباص يأتي متأخراً، ولا يتحرك إلا عندما يمتلئ ولا يبقى مكاناً لوضع قدم، ويتجاهل السائقون المواقف التالية.. التنظيم مفقود والعشوائية مسيطرة، وكل سائق يفعل ما يفرضه عليه مزاجه».

علي (طالب جامعي): «تقدمنا بعدة شكاوى تتعلق بتخديم الخط، ولا حياة لمن تنادي. الباصات مهترئة ومنتهية الصلاحية، أين المسؤولون؟ أين الحكومة؟؟ ألا يرون ما نعاني منه؟!.

سامر يضحك بألم ويقول: «ما نفع الشكوى؟ تقدمنا بآلاف الشكاوى وما حدا رد علينا».

أخيراً نقول: هل على المواطن أن يعيش مهموماً حتى بأبسط الأمور الخدمية؟ ألا يكفيه غلاء الأسعار التي شلت تفكيره وأفرغت جيبه؟ لماذا لا تعمل الدولة على تخديم هذا الخط بصورة أفضل، خاصة مع وجود باصات جديدة وسائقين مسجلين في مكتب العمل يبحثون عن وظيفة منذ عشرات السنين، أم أن للمستثمر يداً في كل هذا الخراب المهيمن؟؟

أ - ف - م - حلب

طلاب الطب يعترضون

رفع عدد من طلاب السنة السادسة في كلية الطب البشري في جامعة دمشق عريضة إلى مكتب فرع دمشق لاتحاد طلبة سورية في ٢٠١٠/٢/١٦، يشكون فيها من انخفاض نسبة النجاح بشكل غير منطقي في مادة الباطنة، داحضين فيها ذريعة

إدارة الكلية بوجود طلاب (مرسوم) من المتقدمين وهم السبب في انخفاض نسبة النجاح.. مع أن عدد هؤلاء هو /١٣/ طالب وطالبة فقط، وأعلنت بوضوح نتائج /١١/ منهم فقط. والغريب أن عدد من ظهرت نتائجهم النظري + المقابلة بوضوح في لوحة الإعلانات هو /١١٣/، بينما توجد أسماء مع سجلات فارغة..

تقول العريضة:

«نحن الموقعين أدناه: طلاب السنة السادسة في كلية الطب البشري في جامعة دمشق، الذين تقدمنا لامتحان مادة الباطنة لدورة شباط ٢٠١٠ بشقيها (النظري ٢٠١٠/٢/٧ + المقابلة ٢٠١٠/٢/٨). نتقدم بهذه العريضة المطلبية إلى إدارة كليتنا وذلك للأسباب التالية:

تدني نسبة النجاح إلى /٦٩, ١٧٪/ في مادة الباطنة لوحدها (إذ لم ينجح فيها سوى /٢٠/ طالباً فقط من أصل من /١١٣/ متقدماً؟!)، وهي نسبة مفاجئة للطلاب والأساتذة على حد سواء وغريبة عن كليتنا، وينجم عنها انخفاض نسبة النجاح في كتلة الباطنة (=الباطنة×٦ + الجلدية)، وسلب من يستحقون النجاح والتخرج، وهم أغلبية المتقدمين، حقهم الذي يوازي دراستهم وعملهم، والذي سيؤدي عدم استرجاعه إلى حكم ظالم على مستحقيه من الطلاب لمدة أشهر في انتظار الفرصة الامتحانية التالية (أي في تموز ٢٠١٠).

الطابع الإشكالي الذي اكتنف معظم الأسئلة التي وردت في الشق النظري من الامتحان المذكور، والذي طغى أحياناً على أقسام بأكملها وطرح تساؤلات بين الطلاب حول هوية الأساتذة المكلفين بوضع تلك الأسئلة، وإذا ما كانوا أعضاء في الكادر التعليمي الذي قام فعلياً بتدريس المقررات النظرية لتلك الأقسام.

في فحص المقابلة تفاخر بعض الأساتذة أمام الطلاب بأنهم وضعوا في الامتحان النظري أسئلة معينة تستعصي على الحل، مما يؤكد الشكوك السابقة.

إن الضرر لا يقتصر فقط على ترسيب معظم المتقدمين، بل ويطال أيضاً من نجح منا في هذه المادة، لأن كتلتها تسهم في الحصة الكبرى من معدل السنة السادسة، ما ينعكس سلباً على فرصنا في التفاضل على الاختصاص بعد التخرج.

ونظراً لجميع الأسباب الموضحة أعلاه، فإننا نطالب بما يلي:

تعديل علامة الشق النظري من امتحان المادة المذكورة، والذي لن يكون منصفاً إلا بإضافة /١٠,٥/ درجة إلى هذا الشق لكل طالب وطالبة ممن تقدموا إلى الامتحان بشقيه وتم إعلان نتائجهم بوضوح في لوحة الإعلانات الرسمية بتاريخ ٢٠١٠/٢/٩، سواء أكانوا ناجحين أم راسبين في هذه المادة.

إعلان النتائج المعدلة في لوحة الإعلانات الرسمية بكليتنا في أقرب موعد ممكن.

صدّق أو لا تصدّق..

هناك قصص تجري في بلادنا من النوع الذي يمكن القول عنه إنه لا يصدق.. ومنها هذه الحادثة العجيبة..

فمنذ نحو سبع سنوات أجرى المواطن السوري خالد داود من أبناء محافظة الحسكة، عملية جراحية في إحدى المشافي الخاصة بمدينة القامشلي، وبعد عدة أيام تبين أن الطاقم الذي أجرى له الجراحة قد نسي في بطنه مقصاً ومنشفة وبعض أدوات العمل الجراحي الأخرى!!، وبعد معرفة ذلك على نطاق ضيق، قام الطاقم نفسه بإجراء عمل جراحي آخر له دون علم أو موافقة المريض أو ذويه، فأخرجوا الأدوات المنسية من بطنه، كما قاموا باستئصال قسم من الأمعاء، والكولون بعد اكتشاف حدوث تعفنات وتجرثم واسع.. وقد أدى ذلك إلى عجز دائم للمريض.. وبعد افتضاح الأمر، أقام ذوو المريض دعوى بحق كل من الطبيبين الجرّاحين: (ع. م) و(أ. م) وطبيب الأشعة (ط.ح)، ولكن حتى الآن لم يحصل المدّعون على أي قرار حكم قد يوصلهم إلى حقهم!!.

وقد تقدم عبد الحميد بن محمد داود، شقيق المريض، بكتاب إلى السيد رئيس الجمهورية العربية السورية بهذا الخصوص بعد أن ضاقت به وبشقيقه وبقية العائلة السبل.. راجياً أن يتم فتح التحقيق في الحادثة من جديد، ومعاقبة الأطباء إن ثبت أنهم ارتكبوا هذا الخطأ الفادح، وتعويض المريض عما لحق به من أذى..

فما رأي وزارتي الصحة... والعدل؟؟

شيكات الدعم توزع بالقطارة على المراكز

التلكؤ بات واضحاً ومقصوداً في دعم الحكومة لمواطنيها

◄ يوسف البني

إن آلية إعادة توزيع الدعم على مستحقيه بالبدل النقدي عبر شيكات تصرف على دفعتين، هي برأي الكثيرين ليست سيئة وغير مدروسة فقط، بل وطريقة تنفيذها أسوأ. فقد ظهرت بدايات وضع العراقيل أمام المواطنين لمنع الدعم عن الكثير منهم، في وضع الشروط المهينة التي يجب أن يتمتع بها المواطن كي يحصل على البدل النقدي لدعم المازوت، ومع ذلك فمازالت المهزلة مستمرة حتى اليوم، ولن تنتهي بانتهاء فصل البرد والشتاء، ومازال التدافع والمشاجرات أمام نوافذ مراكز توزيع شيكات البدل النقدي، يجري تماماً مثل الأيام الأولى التي بدأ فيها التوزيع.



جالت «قاسيون» على عدد من مراكز توزيع الشيكات، وكانت الصورة فيها واحدة ومتشابهة، تدافع وصراخ وسخط وشتائم، وتوسل في أغلب الأحيان. وننقل الصورة دقيقة وصحيحة من مركزي التوزيع في جرمانا، كنموذج عن هذه المراكز. المواطنون يلقون باللوم وأسباب التقصير على الموظفين الذين يوزعون الشيكات، ويتهمونهم مرة بالتلاعب بالدور وتقديم الواسطات والمحسوبيات على من سواهم، ومرة بقبض الرشاوى، ومرة بعدم الإحساس بمشاعر وظروف المرضى أو المسنين.

هكذا ظهرت الصورة عند دخولنا مركز النادي الرياضي في ملعب كرة السلة بجرمانا، هرع إلينا كثير من المواطنين يصرخون غاضبين، وقد حصلنا على التصريحات والشكاوى التالية:

- أحد المواطنين قال: «والله صار لي ثلاثة أسابيع، آتي إلى هنا كل يوم دوام، وانتظر حتى نهايته، علّني أحصل على الشيكات، فالشتاء يكاد ينتهي، والمركز هنا يومياً لا يوزع سوى ٢٥ أو ٣٠ استمارة، وأغلبهم واسطات ومحسوبيات، يدخلون من أمام مجموع المنتظرين، ليخرجوا بعد قليل وقد حصلوا على الشيكات».

- مواطن آخر قال: «كل هذه اللعبة ذل في ذل للمواطن، ولا أعرف كيف يخترعون هذه القرارات! أو من يخترعها! وطالما أنهم رأوا أن هذا الحل هو المناسب، فلماذا افتتحوا مركزين فقط في بلدة يزيد عدد القاطنين فيها عن ٣٠٠ ألف نسمة؟! وفي كل يوم يوزعون ٣٠ أو ٤٠ شيكاً فقط، وربما كانوا قبل هذا الأسبوع يوزعون حتى ١٠٠ شيك، أي أنه في المركزين ٢٠٠ شيك في اليوم، وإذا قسمنا ٣٠٠ ألف بني آدم على ٢٠٠، يعني يلزمنا ١٥٠٠ يوم حتى ننتهي من هذه المهزلة، يعني بعد أربع خمس سنوات.. وعيش يا ..».

- مواطن ثالث قال: «يعني كل هالمهزلة وهالبهدلة والذل الذي تعرضنا له لم يكن له ضرورة، كان يكفي الحكومة تحديد سعر لتر المازوت كما وعدت بـ١٢ ل.س، وهذا يسري على الجميع ولا يضر بتكاليف الزراعة والصناعة كما حصل، ولكن أظنهم يأخذون ثمن وقود سياراتهم من المواطنين حين رفعوا سعر لتر المازوت من ٧ إلى ٩ إلى ٢٠ ل.س، يعني بحدود ٢٠٠٪».

- مواطن آخر قال: «الحكومة تتخبط في قراراتها ولا تدري كيف تسد سرقات الفاسدين من الخزينة، وإن رفع سعر لتر المازوت إلى ٢٠ ل.س هو جمع قسري للضرائب من المواطنين، ولولا أن الحكومة لاحظت سخط الناس وفقرهم وعوزهم لما بادرت إلى سد ثقب في سلتنا، بدعمنا بعشرة آلاف ليرة، كرفع عبء من مجموع ثمن المازوت الذي نستخدمه في الشتاء البارد، وكانت الحكومة في الموسم الماضي قد اخترعت لعبة القسائم التي أثبتت فشلها الذريع، وتبين أن كل سياسات الحكومة ليست سوى تجارب اختبار جعلت من المواطن السوري فأر مخبر، تطبق علينا الوصفة، وتخلق أزمة جديدة، ثم تبحث من جديد عن علاج لهذه الأزمة».

في المركز الثاني لتوزيع الشيكات الكائن في المقر الجديد للمركز الثقافي العربي في جرمانا، كانت العاصفة أقوى، وغضب بعض المواطنين وشكاواهم أعلى، ووصلت إحدى الحالات إلى حد البكاء والنحيب، حيث أن إحدى السيدات كانت تعول وتصيح بصوت عال، والبكاء يقطع كلماتها ويُهدّج أنفاسها قائلة: «والله ما فيني إجي بكرة، أنا مرضانة، وعندي قلب وضغط وتصلب شرايين، وبكرة مسافرة على حلب لأدخل مشفى، منشان الله مشيني».

مع أن المنظر للوهلة الأولى كان يطمئن إلى أن الأمور تجري بكل ترتيب، والمواطنون جالسون ينتظرون أدوارهم المحددة لهم منذ الصباح الباكر على قصاصات من الورق مرقمة، وتحدد لكل مواطن بشكل تقريبي متى يحين دوره، ومع ذلك فقد ارتفعت شكاوى المواطنين من بطء عملية استلام الاستمارات، وتسجيلها وتوثيقها، حيث تستغرق كل استمارة أكثر من ربع ساعة، أي أنه لا يتم تنفيذ أكثر من ٣٠ أو ٤٠ استمارة في اليوم كحد أقصى.

التقصير والتأخير وافتعال الأزمة ناتج عن التنفيذ العاجز لسياسات عاجزة ظهرت في قلة عدد الشيكات وقلة عدد المراكز المفتتحة لاستقبال المراجعين

الصورة من الجانب الآخر

في المركز نفسه تقدمنا من رئيس المركز وقدمنا له أنفسنا، وسألناه إذا كانت هناك صعوبات في العمل، وعن سبب بطء التوزيع، ولكنه بدا غاضباً أكثر من المواطنين المنتظرين فرصة الحصول على دور، وأجاب على تساؤلاتنا بالقول: «أنا لن أفيدكم بشيء، ولن أصرح عن شيء، وإذا أردتم أجوبة لتساؤلاتكم فلتذهبوا إلى رئيس البلدية، أو إلى المحافظ، أما أنا ماني فاضي».

لم نفهم في البداية سبب غضب الموظف، وإحجامه عن التصريح بأي شيء، ولكننا في المركز الثاني، وبعد أن رأينا حقيقة ما دار هناك، سألنا رئيس المركز فقال لنا ما يلي: «إن السبب الحقيقي للتقصير ليس هنا، فنحن هنا موظفون موجودون لخدمة المواطن، ولكن التقصير الحقيقي هناك في الأعلى، في مركز القرار، فمنذ البداية لم يكن هذا الأسلوب مدروساً جيداً، وعند تنفيذه ظهر العجز الحقيقي في الحصول على النتائج المتوخاة منه، فالمسؤولون عن تنفيذ هذا الشكل من إعادة توزيع الدعم لا يعطوننا سوى ٢٠٠ شيك في الأسبوع، على خمسة أيام دوام أي بحدود ٤٠ استمارة في اليوم فقط، وحتى هذا العدد الضئيل فهو كاف لوقت الدوام، ومرهق بالنسبة لنا، لأننا سننزلّ المعلومات على ذاكرة الحاسوب، والمطلوب هنا الدقة والانتباه، فقد حدث في الأسبوع الماضي أن حصل بعض الخطأ نتيجة الازدحام والفوضى، وكنا سندفع مستقبلنا ثمناً له، التقصير من فوق بسبب قلة عدد الشيكات وقلة عدد المراكز المفتتحة لاستقبال المراجعين، ولكن المواطنين الخائفين من عدم حصولهم على مبلغ الدعم ليس لهم في الواجهة سوانا، ويظنون أننا نحن خصومهم، أو نحن سبب الأزمة، ويتهموننا بالتقصير والتسويف لأنهم لا يرون أمامهم غيرنا».

وتابع رئيس المركز: «إلى جانب الفوضى والزحام أيضاً قد يشارك بعض المواطنين بخلق أزمات تؤثر على سير العمل، فكثير من المتقدمين لم يلتزموا بالتعليمات والنظام، حيث أننا نفتح المركز منذ الساعة ٨ صباحاً، ونسجل الدور للموجودين، إلا أن الازدحام الحقيقي يبدأ بعد العاشرة حيث تتوافد الحشود بشكل كثيف، الأمر الذي يسبب إرباكاً في العمل، والأوراق الثبوتية المطلوبة بحاجة إلى دقة عالية ودراسة مستوفاة، وغالباً ما تأتي ناقصة، فنضطر نحن لتصوير هويات المراجعين أو دفاتر العائلة على الآلة الناسخة هنا في المركز، وهذا يستغرق وقتاً ويؤخر الإنجاز في المعاملات. أما بالنسبة للسيدة التي كانت تبكي وتعدد أمراضها فقد اعتدنا هذا المنظر عند ٩٠٪ من المراجعين، فكل المراجعين أصبحوا يعانون من أمراض مزمنة دفعة واحدة وبالجملة، طبعاً لا يخلو الأمر من حالات صحيحة وتستحق الرعاية، ولكن الغالبية العظمى يتظاهرون للفوز بالرأفة على أمل الحصول على دور ولو تجاوزاً».

واستطرد بعد أن أخذ نفساً عميقاً: «أخيراً، طبعاً نحن نقدر قلق المواطنين وخوفهم من فقدان هذا الحق، ونعرف تماماً حاجتهم الماسة إليه، فنحن أولاً وأخيراً مواطنون مثلهم ولنا مشاكلهم وهمومهم واحتياجاتهم نفسها، ولكننا نطلب من المراجعين أن يقدروا أيضاً أن المشكلة الحقيقية ليست عندنا نحن، بل عند المشرفين على العملية من الأعلى».

باب جديد للفساد والرشوة والابتزاز

لا ينتهي المواطن من مواقف التسول والانتظار الطويل، حتى يقع في براثن المصطادين في الماء العكر، ضعاف النفوس والمرتشين من موظفي المصارف العامة والخاصة، ونظراً لأهمية الوقت وحساسيته للمواطن، فإنه مضطر لأن يخضع لشروط الابتزاز التي يمليها الفاسدون، فأمام بعض المصارف الخاصة الموجودة في جرمانا رأينا سماسرة لصرف الشيكات وبالسرعة القصوى، حيث أن لهم معارفهم في الداخل يصرفون لهم الشيكات بعد حسم عمولة كانت منذ شهر ونصف ٤٠٠ ل.س من أصل العشرة آلاف ل.س (يُصرَف الشيكان معاً)، ثم ارتفعت إلى ٥٠٠ ل.س، أما اليوم وعند الوصول إلى الأوقات الحرجة، يقتطع السمسار ٦٠٠ ل.س، (٣٠٠ عن كل شيك)، يقتسمها مع شريكه في الداخل. حاولنا التحدث لمن يعرضون الخدمة مقابل العمولة، فرفضوا التحدث وأشاحوا بوجوههم عنا بعيداً.

أين الجهات الرقابية من هذه الظاهرة؟! أتراهم لا يعلمون بها؟! أم إن صمتهم عنها لغاية في نفس يعقوب؟! لماذا يتركون المواطن بين أنياب الفاسدين ينهشون منه حقه (المستحق)؟!

تغيرت الصورة والإطار نفسه

هكذا هو دأب حكومتنا العتيدة؟ تتظاهر بأنها تهتم لأمر المواطن وتحاول دعمه، ولكنها تخترع مختلف الطرق والأساليب غير الناجعة، وتطبقها بشكل قاصر وبطيء، فتتقلنا في برامجها الاقتصادية والتنموية من أزمة إلى أخرى، ومن حالة عجز إلى إحباط فانهيار. فمتى يكون لدينا حكومة تخطط لبرامج تنموية صادقة، تعود بالنفع والراحة والطمأنينة على عموم المواطنين؟! سؤال برسم كل القائمين على الشأن العام.. ■

مطبات

في موت الفقير

مات عبد الرحمن الطرابلسي بعد أن هرس رأسه الصغير باب الحديقة الثقيل، مات عبد الرحمن الذاهب إلى الأرجوحة التي لم يجدها، لكنه الآن ممدد في متر واحد في مقبرة الفقراء بـ(سيدي مقداد) يلعب مع الملائكة حيث لا يوجد عامل مهمل أو رئيس بلدية غائب.

في الصباح المشؤوم حيث الأقدار تأخذنا إلى المجهول، في الصباح الذي يخبّئ بين ساعاته مصائرنا، في الصباح الفقير لا يذهب الفقراء إلى الوسائد الوثيرة في فندق (خمس نجوم)، ولا يعدون الفطور في (التراسات)، ولا يخططون لعطلتهم مثلما يستعدون لزفاف أو كرنفال، وحدهم الفقراء تخطط لهم الأقدار خطوات الذهاب إلى الموت فرادى أو جماعات على طريق سريعة معدة للنهايات الوحشية، ربما يعود العامل والزوج والطالب، والبنت، والمدرسة إلى نعوشهم بلا رأس أو جثة.

ذلك اليوم، ودّع الطفل من يحب بقبلات دافئة، الشمس أغرته بالخروج، وأغرت أبويه بيوم دون مدفأة تقضي على ما تبقى من مازوت مدعوم، فالشمس حلم مجاني للذين يشتهون الدفء دون انتظار أو دعم أو طابور.

خرج عبد الرحمن إلى موته بكيس من (الشيبس)، خمس ليرات تكفي لكي يقضي مشواراً مشمساً، لكن الأقدار التي هيأها الباب الثقيل قاده للموت.. هل كان يدري أن روحه ستمضي تحت الباب المتروك لدفعة يد صغيرة، هل كان عبد الرحمن قرباناً ليصير الباب باباً لحديقة يلعب فيها الصغار دون عبد الرحمن، أو بظل روحه.

في الطريق إلى موته المقدس لم يجد الجسد الصغير من يعينه على خروج الروح دون ألم، المشفى الخاص المعد لجمع الأموال من جيوب الناس رفض معاينة الجسد المتهالك، إمكانيات المشفى الذي من المؤكد أن دعاية إنشائه كلفت إدارته ثمن جهاز حديث كان من الممكن أن يريح الجسد أو ينقذه، لكنها حمى الركض وراء الحسابات الجارية، حمى جمع الأرصدة والمباهاة بحجمها، المشفى ركل الجثة الرخيصة إلى سيارة أجرة عابرة.

في الطريق مات عبد الرحمن بسيارة أجرة.. ترى ماذا كانت تقول روحه لنا، رئيس البلدية الغائب، العامل الذي أسند الباب على الجدار وهرب إلى بيته، المشفى الذي لا قلب له، هل كانت تلعننا، هل كانت تتذكر ملمس حبات البطاطا في كيس الشيبس، أم حلم أرجوحة في يوم مشمس مجاني.

ستدعو الأم في ليلها على (من كان السبب)، ستبكي وهي تتذكر خطواته الصغيرة، حلمها برجولته، ضحكاته الموزعة على جدران البيت، أول مرة نادت عليها الجارة: يا أم عبد الرحمن، جلوسه الطويل في حضن جدته، شعره الناعم، وستندم... كيف أغرتها الشمس، كيف خدعها الدفء المجاني، وتبتهل بإيمان الفقراء.. وتدعو عليهم.. علينا .. وعلى الدفء.

هنا .. يموت الفقراء على طريقتهم، اغتصاب مهووس، سقوط في (ريكار)، الموت بسبب النهي العصبي الناتج عن فعل مناف للحشمة، انتحار على الطريقة الحلبية، قتل في منتصف الليل على طريق مقطوعة من أجل ٣٠٠ ليرة، موت بجرعة حبوب مخدرة، حبوب البالتان، تدهور بسبب دراجة تمنعها الشرطة وتبيعها المحلات كالفلافل، جلطة بسبب هدم منزل مخالف أخذت البلدية حصتها ثم هدمته ورشة مركزية من المحافظة، حادث مروع بسبب تحويلة ليلية أدت لاصطدام بولمان حديث مع شاحنة طويلة، ضربة شمس في انتظار سرفيس، سكتة دماغية بسبب تدافع على أحد الطوابير، الطوابير فلسفة الانتظار الجديدة من أجل دعم المازوت، على الكازية، الشيكات، المصارف، المسح الاجتماعي، التقدم لمسابقة المدرسين.. إلى نهاية هذا الأنين الطويل، بانتظار شمس ليست مخادعة.

موت عبد الرحمن في أعناقنا حتى يذهب المتسببون به إلى حسابهم، إلى ليلهم وحدهم، بعد أن خدعت الشمس الدافئة جسد الطفل وقادته إلى أرجوحة الموت.

■ عبد الرزاق دياب

واحد مقابل ثمانية.. حصيلة أولى لاقتصاد السوق «الكوارثي»!

◄ وسيم الدهان

«كل باص سيدخل المدينة ليزاول مهامه بخدمة السكان سيحل محل ثمانية سرافيس»، أول ما يشير إليه هذا الكلام الذي أفاد به مدير النقل الداخلي بدمشق هو أن السكان سيتابعون معاناتهم مع وسائل النقل، فإما سيتجهون للمستقبل واقفين على رؤوس أصابعهم في مكان معدني شديد الضيق، أو سيتجهون إليه متكئين على أكتاف السائق العصبي من فرط الزحام، فالسرفيس كما يعرف الجميع يتسع لعشرة ركاب في أحسن حالاته، أما في أسوأها- أي عند الظهيرة- فيتسع لأربعة عشرة راكباً على الأقل، وهذا يعني أن على الباص الذي سيعوض الركاب عن ثمانية سرافيس أن يستوعب على الأقل نحو ١٠٠ راكب، وهذا يعني بوضوح أن واقع النقل بالتكديس (من مكدوس) سيبقى مستمراً في دمشق إلى أجل غير مسمى.

أما ثاني ما يشير إليه هذا الكلام فهو الأخطر، إذ أن التخلي عن ٨ سرافيس مقابل باص واحد يعني التخلي عن ٢٤ عائلة (كل سرفيس يعيل ثلاث عائلات) مقابل عائلتين (عائلة المستثمر وعائلة السائق الموظف)، أما التخلي عن السرافيس كلها، والتي يقدر عددها بأكثر ٢٠ ألفاً في دمشق وريفها، فسيعني التخلي عن أكثر من ٦٠ ألف عائلة مقابل ٢٠٠١ عائلة (٢٠٠٠ للموظفين وا للمستثمر)، وهذا يعني بالمحصلة ازدياد أعداد العاطلين عن العمل من جهة، وتفاقم المشكلات الأسرية لدى أكثر من ١٨٠ ألف سوري (أصغر عائلة تتكون من ٣ أفراد) من جهة ثانية.

وإذا كان المعنيون يسعون في كلامهم إلى تلطيف أثر ذلك على الناس عبر إشارتهم دائماً إلى حق السائقين في العمل على الخطوط البديلة، فإن هذا لا يعفيهم أبداً من الاعتراف بأن معظم السائقين سيبقون بلا عمل، أما إذا كانوا يعولون على سعة صدر المستثمر لتوظيف هذا الحجم الهائل من البطالة المفاجئة فهذا كارثة، لأن أول ما سيفعله المستثمر هو انتقاء «الأرخص» أجراً بينهم ليستغل قوة عمله، وثاني ما سيفعله هو تسعير المنافسة غير الشريفة بين السائقين أنفسهم الذين سيتقاتلون لنيل جائزة العمل على باصاته، إذ سيتنافس أكثر من ٦٠ ألف عاطل عن العمل في قطاع النقل على ما لا تتجاوز ألفي وظيفة، وهذا يعني بالمحصلة انخفاض الأجر الشهري في هذا القطاع بنسبة كبيرة قد تتعدى ٥٠٪ من الدخل الذي يحصله سائق السرفيس قبل انقطاع رزقه (بدل ٣٠ ألف ستصبح ١٥ ألف ليرة).



إن ما يشهده قطاع النقل الجماعي اليوم ما هو إلاّ تجسيد بسيط لأحد التصورات الشنيعة لاقتصاد السوق غير الاجتماعي، وهو تكريس عملي لواقع لم تعرفه حتى أعتى أنظمة الرأسمالية؛ وخلاصة القول: إن الفريق الاقتصادي يمهد لقوننة نهج «كوارثي» يسمح للأقوى بأن يأكل حصة الأضعف بحجة وبغير حجة! ■

الثلاثاء الاقتصادي يتطرّق للاقتصاد الريعي..

د. غسان إبراهيم:

القوى الريعية مناهضة للمنتجين وستطالب بتمثيل سياسي عاجلاً أم آجلاً!

تصدت جمعية العلوم الاقتصادية السورية في ندوتها الأخيرة لموضوع «الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية»، وقدم د. غسان إبراهيم محاضرةً في هذا الصدد أوضح من خلالها بعض الملامح الريعية في الاقتصاد السوري، معرفاً الاقتصاد الريعي بأنه الاقتصاد الذي تمثل مساهمة القطاعات غير المنتجة فيه نسبة تتجاوز النصف، مقابل القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الزراعة والصناعة. وبعد تحديد مفهوم الريع من وجهة النظر القاموسية والاقتصادية التقليدية، انتقلٍ الباحث إلى تعريف الثروة وأصولها موضحاً الفرق بين الدخل الناتج عن العمل وبين الريع الناتج عن الفارق بين سعر التكلفة- العمل وبين سعر البيع.



وتطرق د. إبراهيم إلى ثقافة الريع موضحاً أنها تؤثر على طبيعة العلاقة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة لجهة عدم الوضوح والاستغلال، ما يسهم في توظيف المصلحة العامة لتحقيق المصلحة الخاصة، إي تساهم ثقافة الريع في تفشي وازدياد الفساد، وأوضح أن المؤسس الفعلي لثقافة الريع تاريخياً هو اقتصاد ما بعد الصناعة، أو اقتصاد الخدمات الذي ابتدعته الطغمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الطغمة حولت الفكر الاجتماعي عن الاهتمام بالصناعة والاقتصاد الحقيقي لمصلحة الخلاص الفردي وتفكيك البنية الإنتاجية، ويتمثل الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة من تكريس هذه الثقافة حسبما أوضح د. إبراهيم بـ«تجميد النمو الحقيقي وتفكيك المجتمعات في دول العالم الثالث ودول منافسيها الاقتصاديين»، فاستراتيجية ما بعد الصناعة أو تطوير الخدمات تعني عملياً وضع حدود للنمو والتنمية، وبالتالي استمرارية التبعية الاقتصادية للدول النامية تجاه الدول الرأسمالية المتقدمة.

أما ملامح الاقتصاد الريعي في سورية فأوضح د. إبراهيم أن التعرف عليها ممكن عبر تحليل تركيب الناتج المحلي الإجمالي، أو عبر تحليل واقع بعض الأنشطة الاقتصادية الريعية، أو عبر معدلات النمو القطاعي، وأشار الباحث إلى أن تجاوز مساهمة القطاعات غير الإنتاجية لنسبة النصف من الناتج المحلي الإجمالي تعني أن الاقتصاد ريعي، أما إذا لم تتجاوز هذه المساهمة النصف فيعدّ الاقتصاد معتمداً بشكل أساسي على الريع، وأوضح د. إبراهيم أن الاقتصاد الإنتاجي أسهم بنسبة ٥٢٪ في الناتج الإجمالي المحلي لسورية عام ٢٠٠٥ بينما انخفضت تلك المساهمة إلى ٤٥٪ عام ٢٠٠٨، وبذلك فإن الاقتصاد السوري يعتمد بشكل أساسي على الاقتصاد الريعي، أما من حيث معدلات النمو القطاعية فأوضح الباحث ارتفاع معدلات النمو للقطاعات غير الإنتاجية بنسب أعلى من مثيلاتها للقطاعات الإنتاجية، وهذا يعني أيضاً أن الاقتصاد الوطني يعتمد بشكل أساسي على الريع.

وحدد د. إبراهيم الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية استناداً إلى مؤشر الحامل الاجتماعي للاقتصاد الريعي تحديداً، أي «القوى الاجتماعية المعبرة في رؤيتها وأيديولوجيتها ومصلحتها عن الاقتصاد الريعي»، وبيّن الباحث أن الاقتصاد الريعي الذي يستولد ثقافةً خاصةً به يستولد قبل ذلك قوى وشرائح اجتماعية تحتضنه وترعاه وتحميه، وتلك القوى الاجتماعية تعتبر أبعد ما تكون عن ذهنية العمل والإنتاج والإبداع، وأقرب ما تكون في المقابل إلى ذهنية السوق الحرة المتجاوزة لكل ضبط وتنظيم حكوميين، وهذه القوى تشكل قاعدة اجتماعية لما يعرف بالحراك الاجتماعي السريع والخطير في انعكاساته وآثاره ودلالاته، وهي قوى مناهضة للمنتجين من عمال وفلاحين وأصحاب دخل محدود ومن لف لفهم، ويؤدي تنامي الاقتصاد الريعي حسب د. إبراهيم في إلى تراجع تدريجي للاقتصاد الإنتاجي في الزراعة والصناعة، ومن ثم إلى تراجع أهمية العمال الزراعيين والصناعيين، ما يفضي موضوعياً إلى تراجع القوى الاجتماعية المساندة والداعمة لاستراتيجية الإصلاح الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

فالقوى الاجتماعية الممثلة للاقتصاد الريعي تطرح حسبما يرى د. إبراهيم «توازناً اجتماعياً جديداً تكمن خطورته في التأسيس لمرحلة تاريخية جديدة يعيد فيها هؤلاء القادمون الجدد اقتسام كل المكاسب والإنجازات المتراكمة للطبقات الكادحة، وهم يرون أن السوق يتسع للجميع وبالتالي فكل نشاط اقتصادي مبرر ما دام تحت سقف القانون».

وحذر د. إبراهم من أن «صعود تلك القوى الاجتماعية الجديدة سيقود إلى خلخلة البنية الاجتماعية القائمة عبر التشكيك بكل مرتكزاتها الاقتصادية والسياسة والأيديولوجية والفكرية، ما يحول الاستقرار الاجتماعي إلى (فوضى خلاقة) لا يحتملها إلاّ الأقوى والأصلح»، وفي مقابل هذا يرى د. إبراهيم أن أصحاب الريع وممثليه الجدد سيطالبون إن عاجلاً أم آجلاً بتمثيل سياسي يتناسب وموقعهم الاقتصادي المتنامي والقوي، ما يحول المفاهيم والمكاسب الشعبية المتراكمة والسائدة إلى مسألة تتطلب إعادة النظر، وحدد الباحث هؤلاء بأنهم «الليبراليون الجدد»، موضحاً أن اللبوس الاقتصادي للقوى الاجتماعية الريعية الجديدة لا يتجاوز الاقتصاد غير الإنتاجي، ولذلك فإنه من الضروري والملح جداً حسب قوله: «التركيز على معالجة ذلك الأثر السلبي الناجم عن الاقتصاد الريعي، والخطوة الأولى والصحيحة تتمثل في إعادة النظر بدور القطاعات الاقتصادية لمصلحة قطاعي الصناعة والزراعة عبر زيادة الإنفاق الاستثماري وتحسين الإنتاجية والتحديث التكنولوجي وتطوير الأداء الإداري».

وأوضح د. إبراهيم أن مشكلة الاقتصاد الريعي لا تكمن في «طبيعة هذا الاقتصاد بحد ذاته، وإنما في الاعتماد عليه وعدم خلق أشكال أخرى من الاقتصاد، وفي أن نصيب الاقتصاد الإنتاجي لم يزدد ما أدى إلى زيادة نصيب الاقتصاد الريعي من الناتج الإجمالي المحلي لسورية».

الإصلاح الذي يفهمه المواطن.. والإصلاح الحكومي!!

◄ **نزار عادلة**

لأن الظروف غير ملائمة لتغييرات جذرية، لذلك عندما يُشار إلى مطارح الخلل فإن القصد من وراء ذلك هو الإصلاح، ولكن يبدو أن هناك بوناً واسعاً بين الإصلاح الذي يريده المواطن، والإصلاح الذي تقوم به الوزارات والجهات الوصائية. فالقطاع العام الإنشائي الذي قام عبر ٤٠ عاماً بتنفيذ المشاريع الإنشائية، ارتُكبت بحقه أكبر الموبقات، وأنهك من خلال ظروف مفتعلة: قلّة جبهات العمل، ارتفاع أسعار المواد الداخلة في أعماله، تأخر صرف الكشوف المالية، الدخول في المنافسة مع القطاع الخاص رغم عدم توفر عوامل المنافسة، ارتفاع تكاليف الصيانة والإصلاح، قِدَم الآليات والتشابكات المالية.

تبين التقارير الرسمية أن الكشوف المستحقة للشركة العامة للطرق والجسور ٢,٤٠٠ مليار ل.س، وللشركة العامة للمشاريع المائية ١,٧٦٤ مليار ل.س، وللشركة العامة للبناء والتعمير ٥٠٠ مليون ل.س، وهذه ديون على الجهات الحكومية لم تُدفَع. فهل تسكت الشركات الخاصة عن هكذا ديون؟ وهل تتأخر الجهات الحكومية في دفع أي مبلغ للقطاع الخاص؟

الخلل الإداري والفساد في الشركات الإنشائية أدى إلى تسليم أعمال هامة من إدارات الشركات الإنشائية إلى متعهدين لقاء حصص معلومة ونسب للمدراء، رغم أن الشركات العامة تملك من الآليات واليد العاملة الخبيرة والفنية والمؤهلة ما يكفي للقيام بأي مشروع، وبدلاً من التشدد في محاسبة الإدارات يصدر مؤخراً قرار عن رئاسة مجلس الوزراء يسمح بموجبة لشركات القطاع العام الإنشائي التعاقد مع القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع بحيث لا يتجاوز العمل ٢٥٪ من القيمة، ويسمح باستخدام عمال بعقود عمل مؤقتة على المشروعات. وقبل صدور هذا القرار كانت إدارات الشركات الإنشائية تسلم ٣٥٪ من أعمالها للقطاع الخاص دون مساءلة أو محاسبة، الآن في قرار رسمي عن رئاسة الوزراء يعني تسليم ٨٠٪، وهذا يعني شرعنة الفساد.

الانفتاح في الشؤون الاجتماعية

قبل أشهر دعت وزيرة الشؤون الاجتماعية القيادات النقابية إلى اجتماع قالت فيه: «إن البنك الدولي قدم مساعدة مالية لدراسة واقع مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وقد استقدمت الوزارة خبيرة اكتوارية درست واقع المؤسسة خلال ثلاثة أشهر، وخرجت بنتيجة تقول إن المؤسسة سوف تكون مفلسة عام ٢٠١٧ إذا لم نخفض الرواتب التقاعدية، وقوبل هذا الاقتراح برفض شامل من القيادات النقابية. الخبيرة الاكتوارية لم تطالب بإصدار مرسوم أو قانون يجبر أصحاب العمل على تسنيب عمالهم للمؤسسة، ولم تطالب بتحصيل ٦٠ مليار ل.س ديوناً على وزارة المالية، ولم تطالب بتوسيع استثمارات المؤسسة، طالبت فقط بتخفيض رواتب العمال.

رئيس اتحاد عمال دمشق قال للنائب الاقتصادي في اجتماع لمجلس الاتحاد العام لنقابات العمال: «لماذا تأخذ من الاتحاد الأوروبي مليون ونصف يورو لتجديد مكتبك، أنا أعطيك هذا المبلغ لو طلبته» فقال النائب الاقتصادي: «من حقي أن أجدد المكتب وهذه منحة أوروبية».

قال وزير الزراعة لمدير في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية «إيفاء»: «درسنا مشروع تطوير الثروة الحيوانية وأهميتها فهي تلعب دوراً كبيراً في تأمين الغذاء، وأن هذا القطاع يحتاج إلى عناية خاصة وآلية عمل لتأمين الأعلاف، والدخول في النهج التشاركي وتنظيم المراعي والاهتمام بعملية التسويق، ونتمنى أن يحقق المشروع الهدف الأساسي له». وطبعاً وصلت الوزارة إلى النهج التشاركي بعد أن أوصلت المؤسسة العامة للأبقار إلى الخسارة، تلك التي كانت تملك أكثر ١٠ آلاف بقرة وآلاف الدونمات الزراعية!!

في وزارة النقل سيتم إلغاء الرسم السنوي للسيارات ورفع سعر البنزين، وهذه الدراسة تمت مع فريق وكالة التنمية بالأمم المتحدة، والهدف تخفيف العبء على المواطنين الذين يملكون سيارات، ولتبسيط الإجراءات وتخفيض الكلف المباشرة كالورقيات والمطبوعات والوقود والمصاريف الأخرى. وفي عملية حسابية لسيارة عمرها ١٠ سنوات رسومها العادية ٤٠٠٠ ل.س سنوياً سيعفى منها، ولكنه سيدفع فرق سعر البنزين ١٧٠٠٠ ل.س سنوياً إذا احتاج إلى ١٢ لتر بنزين كل يومين.

يقول وزير النفط على هامش الندوة التي أقامتها المؤسسة العامة لتكرير النفط وتوزيع المشتقات النفطية بالاستعانة مع شركة «شل» بأن شركة «شل» قدمت تقريرها النهائي حول تقييم واقع صناعة التكرير في مصفاتي حمص وبانياس والسبل والمقترحات الكفيلة بتحسينه بعد دراسة قامت بها على مدى أكثر من عام قدمه الخبير اندرو مورتيمر حدد فيه الفجوات بين الوضع القائم وما يمكن أن يكون عليه الحال بعد جسر هذه الفجوات، بتغيير طريقة التشغيل والسلوكيات والذهنية السائدة بما يجعل عمل المصافي أكثر كفاءة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضغط النفقات. ووصل الخبير إلى الاستنتاج أن مصفاة حمص تستهلك ٢,٥ ضعف ما يجب استهلاكه من الطاقة لنفس كمية الإنتاج. وكذا الأمر لمصفاة بانياس التي تستهلك ١,٧ ضعف ما يجب استهلاكه، والهدر يقدر بنحو ١٨٥ مليون دولار سنوياً. وحدد الخبير أن التقانة السائدة تعتمد على ردة الفعل لا على حس المبادرة، وتوقف عند الحجم الكبير في أعداد القوى العاملة في كلتا المصفاتين، قياساً إلى مصافي بلدان أخرى إذ تصل إلى ١٦ ـ ١٨ ضعفاً بالقياس مع مؤشر شل للعمالة.

هناك تقارير نقابية منذ ٢٠ عاماً تشير إلى الخلل في مصفاة حمص التي أقيمت منذ عام ١٩٨٥ وبقيت دون تجديد أو تطوير أو تحديث، وتطالب هذه التقارير الحكومة بتطوير المصفاة، وتطالب تقارير لاحقة بإقامة مصاف جديدة، خصوصاً وأن إقامة مصفاة قبل ١٠ سنوات لا تكلف أكثر من ١٠٠ مليون دولار، ولكن الحكومة كانت آنذاك تستسهل الاستيراد، وإذا كان الخبير قد نفى حس المبادرة فقد كان من واجب وزير النفط أن يشرح له الدور الهام الذي قام به عمال المصفاة حين قصفت من العدو الإسرائيلي واستطاع عمال المصفاة بناءها من جديد بإمكانات ذاتية وبالاعتماد على الذات، وإذا كان الخبير قد توقف عند حجم العمالة الكبير كان على السيد الوزير أن يشرح له دور القطاع العام ووظيفته الاجتماعية في بلدان العالم، ومتوسط أعمار عمال المصفاة ونسبة الأمراض المهنية المتفشية في صفوفهم.

ولا شك أن الخبير لم يعلم بالمافيا التي تقوم بضرب الخطوط النفطية وسرقتها وتسجل ضد مجهول، ولم يعلم بالمليارات التي كانت تهرب إلى البلدان المجاورة ولم تستطع الوزارة أو الجهات الحكومية إيقاف هذا الهدر الكبير، وحملته للمواطن من خلال تحرير أسعار النفط، ولم يعلم السيد الخبير بالفساد الإداري الذي استشرى في المصافي وفي غيرها من الشركات من خلال العقود والمناقصات والسمسرات، ولكنه علم بالعمال الفائضة.

ماذا بعد؟!

مازالت الندوات تعقد في الفنادق الكبرى والفخمة، ومازالت الورش تقام، ومازالت المنظمات الدولية تتوافد على سورية لإقامة هذه الندوات وتقديم النصائح الاقتصادية والاجتماعية تحت يافطة التطوير والإصلاح والتحديث، وينظر المواطن بخوف إلى هذه الأنشطة التي تهدف في مجملها إلى ضرب مكاسب تحققت منذ أكثر من ٤٠ عاماً، في حين تتوالى التصريحات التي تبشر بما هو قادم. ومن هنا نجد أن البون شاسع بين الإصلاح الذي يفهمه ويريده المواطن، والإصلاح الذي تقوم به الحكومة.

أجور الري والضرائب الجديدة ستهجّر بقية الفلاحين من حقولهم!!

أصبح الفلاح والزراعة في أسوأ حال بعد رفع سعر المحروقات، وبعد اتخاذ العديد من القرارات البائسة الأخرى كرفع سعر السماد والسماح باستيراده وغيرها من القرارات المركزية التي لم تصب في مصلحة الزراعة والمزارعين..

ثمّ جاءت سنوات الجفاف لتفاقم الأمور، إذ اضطر أغلب الفلاحين لهجرة أراضيهم ومنازلهم، واللجوء إلى أحزمة الفقر في العاصمة ومدن الداخل التي تحولت إلى مخيمات تعصف فيها الرياح والرمال..!!

ومما يزيد شجون الفلاحين الذين بقوا مصرين على البقاء في أرضهم لأنّ لا سبيل لهم للبقاء أحياء إلاّ العمل بالزراعة على قلة جدواها، هو أجور الري للأراضي التي نُفذت فيها مشاريع الاستصلاح، ومحاسبتهم حتى على السنوات السابقة التي لم يزرعوا فيها.. علماً أن أغلب المشاريع المنفذة لم تستكمل، فقد بقيت أغلب الأراضي دون تسوية، ودون توزيع.. فالتوزيع يجب أن يخرج المصارف والطرقات والسواقي من مساحات الأرض، وبالتالي تحاسب الفلاح بموجب الملكية المسجلة في سندات الملكية وليس على الواقع.. ناهيك أن خنادق الصرف في بعض المناطق لم تحقق الجدوى المناسبة، فجرى تطبيق الصرف المغطى بطريقة تختلف عن الدراسات المعدة بالإضافة لسوء في التنفيذ مما جعل الأمور تبقى على حالها لأن النتائج كانت ضعيفة جداً..

أمّا آخر طعنة تلقاها الفلاحون فهي فرض ضرائب بنسبة ١٠٪ على أجور الري تحول إلى حساب المحافظة المعنية في مصرف التسليف الشعبي.. مما يدعو إلى التساؤل:

ما هي الخدمات التي تُقدمها المحافظة للفلاح في مجال الري لتقوم بفرض الضرائب على المنتفعين منها؟! وبالتالي فإنه لمن المستغرب موافقة أغلبية مجالس المحافظات على هذا القرار رغم أنهم يعرفون واقع الفلاح المأساوي؟؟

وهل من المعقول أن نُحمّل الفلاح فوق كل المصائب التي انصبت على رأسه حملاً آخر بهذه الضريبة الجديدة التي تُضاف أيضاً على ضريبة التأخير، والتي هي على ما قبل ٢٠٠٩ وأيضاً ١٠٪، أي في السنوات العجاف، وهو لا يستطيع تحصيل كلفة الإنتاج فكيف بالمعيشة الكريمة، بينما يمنح من يُسمون مستثمرين وهم وهميون الإعفاءات الكبيرة؟؟

ألا تخلق مثل هذه القرارات بؤر توتر اجتماعي جديدة تسهم في خلخلة بنية المجتمع وتدفع باتجاه تفجيره كونها تخلق مزيداً من الآلام للمواطن المنتج؟!

ولعل الطامة الكبرى هي أنّ أغلب المسؤولين الكبار في الحكومة وفي مجالس المحافظات يتحدثون ليل نهار عن التنمية الزراعية، بينما ما يجري بعيد عن ذلك بُعد السماء عن الأرض..

إنّ إلغاء هذه الضريبة وإعفاء الفلاحين من غرامة التأخير، وإعفاءهم كذلك من أجور الري، وتقديم مستلزمات الإنتاج بكافة أنواعها، هو ما سيسهم في تطوير الزراعة وزيادة الإنتاج وتحسين المستوى المعيشي للفلاحين، وكل ذلك يصب في تقوية اقتصاد الوطن وزيادة منعته وتقوية صموده.. لذا فالمطلوب إعادة النظر في هذا القرار أو وقفه قبل أن يتحول بقية الفلاحين المتشبثين بالزراعة إلى مشردين على أطراف المدن ينتظرون الرحمة والإعانات وفرج السماء..

■ **زهير مشعان**

85.2 % في استطلاع للرأي: قمة طرابلس فاشلة مسبقاً

كشف استطلاع للرأي عن القمة العربية المنوي انعقادها في العاصمة الليبية طرابلس في آذار المقبل، أن مصيرها سيكون الفشل

وحسبما نقلت «العرب اليوم» من باريس فقد عبر ٨٥,٢٪ ممن شملهم الاستطلاع عن اعتقادهم أن اجتماع القادة العرب لن تكون نتائجه بمستوى ما يعصف بالعالم العربي اليوم من حزمة تحديات تستهدف وجوده وكينونته خاصة وان غالبية الدول العربية تعاني من مشاكل داخلية جمة، وأطماع خارجية، وتدخلات مركبة. ووفق الاستطلاع الذي أجراه مركز الدراسات العربي الأوروبي في باريس فإن ١١,٥ يرون أن أعمال قمة ليبيا ستخرج بقرارات تصحيح المسار العربي على الرغم من صعوبة الظروف!! في حين رأى ٣,٣ انه ليس المهم مدى نتائج القمة بل مدى تنفيذ قراراتها، وخلص المركز إلى نتيجة مفادها أن القمة تأتي في ظل ظروف حساسة يمر بها العالم العربي حيث هناك مسار السلام في الشرق الأوسط الذي وصل إلى حائط مسدود بسبب التعنت الإسرائيلي وضعف الضغط الأمريكي والأوربي على تل أبيب، وهناك الوضع الأمني المتفجر في العراق في ظل التحضير لانتخابات تشريعية وسط أجواء تنافسية حامية جداً، وهناك الملف اليمني الذي بدأت نيرانه تبرد من دون أن تنطفئ نهائياً بعد، وهناك ملف السودان واحتمال منح الجنوبيين دولة مستقلة، وهناك الانقسامات على الساحة الفلسطينية بين فتح وحماس، وهناك الخلافات العربية– العربية بين بعض الدول، وهناك تداعيات الأزمة المالية العالمية، والملف النووي الإيراني وتصاعد الحديث عن حرب محتملة بين الغرب وإيران. ويضيف الاستطلاع إلى ذلك كله المشاكل التقليدية المتمثلة بارتفاع نسبة البطالة في العالم العربي، وازدياد حجم المديونية على الدول العربية، وضعف العلاقات التجارية البينية العربية، وهذه المسائل ستعالج جميعها على مدار يومين في وقت تبدو فيه الحركة الدبلوماسية الليبية شبه معطلة ولا تقوم بأي تحضيرات هامة لترطيب أجواء علاقاتها مع الدول التي هي على خلاف معها، كما لا تجري أي تحضيرات هامة بين وزراء الخارجية العرب الذين اعتادوا أن يلتقوا قبل يومين فقط من موعد انعقاد القمة لإعداد البيان الختامي الذي غالباً ما يكون عاماً وشاملاً ويفقد أهميته فور انتهاء القمة من أعمالها.

شايلوك.. يأتينا من جديد (3)

◄ إبراهيم البدراوي – القاهرة



كان انتقال رأس المال اليهودي من المجال الربوي إلى المجال العقاري يمثل مرحلة خطيرة في الهيمنة على الاقتصاد المصري. وصلت هذه المرحلة بعد السيطرة على «اتحاد منتجي الإسكندرية العام» إلى فتح الطريق للسيطرة على البورصات، بما أدى لتركز دورة رأس المال «القطنية» في أيديهم. ومن خلال المضاربات والتلاعب وانخفاض الطلب البريطاني على القطن المصري بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية وانخفاض أسعار القطن تراكمت الديون على كبار ملاك الأراضي، وبدأت الحجوزات العقارية، وهو ما مكن رأس المال اليهودي من الانتقال إلى مرحلة رأس المال العقاري نتيجة نزع ملكيات الأراضي من المدينين. وتحولت الأراضي إلى مجال للمضاربة التجارية متجاوزة المضاربة على المحاصيل. وهكذا تحقق تراكم سريع لرأس المال اليهودي. وخلال الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩٠٧ أقام اليهود أكثر من ٨٠ شركة تعمل في مجال رهن وبيع واستصلاح الأراضي.

العبور من الاقتصاد إلى السياسة .. مصر في قلب المخطط الصهيوني :

من قبل إعلان المؤتمر الصهيوني العالمي في «بال» بسويسرا عام ١٨٩٧ حاول «مارولد باروخ» المولود في القسطنطينية عقد مؤتمر صهيوني بالقاهرة بعد وصوله إليها، معتمداً في ذلك على الرأسماليين اليهود في تجمع القاهرة والإسكندرية (خصوصاً عائلات موصيري– منشة– سوارس– طوبي).

بصرف النظر عن صراعات قوى الرأسمالية العالمية «الأوربية» فإن تحركات الرأسماليين اليهود في مصر قد جرت في إطار توازنات تسمح بأن تغطي تحركاتهم مجمل الحركة اليهودية في أوربا . اذ أن الهجمة اليهودية على مصر واستنزافها قد وضع الاقتصاد المصري في قلب المخطط الذي تقاطعت فيه مصالح الرأسمالية العليا اليهودية مع المصالح الرأسمالية للمتروبولات الاستعمارية.

ودون الدخول إلى تفاصيل المساعي والألاعيب اليهودية على كل القوى الأوربية مضافاً إليها الدولة العثمانية فلقد استقر الأمر في نهاية المطاف على مشروع «وايزمان» الذي جعل من مصر منطقة عبور أو منصة انطلاق للاستيلاء على فلسطين. وهنا يبرز الدور الخطير للرأسمالية اليهودية في مصر الموالية لبريطانيا وعلى رأسها عائلات «موصيري– منشة– سوارس» التي أدت دوراً قوياً في تمويل اقتصاديات الحركة الصهيونية في مصر، وتم تنصيب «جاك موصيري» كرئيس للتجمع الصهيوني في البلاد، علنا وعلى رؤوس الأشهاد.

نقلة نوعية جديدة :

كثيرة جداً هي التفاصيل والأحداث في هذه المرحلة (الربع الأول من القرن العشرين). لكن حدثاً مهماً للغاية ينبغي التوقف عنده، وهو إعداد «الفيلق اليهودي» من اليهود المقيمين بمصر بداية الحرب العالمية الأولى، والذي وصل تعداده إلى ١١٢٧٧ فردا من بين إجمالي اليهود في مصر البالغ عددهم ٥٤٩٣٢ فرداً في عام ١٩١٧ . وهنا يتضح الحجم الكبير للفيلق الذي تولى تثبيت التحالف اليهودي مع الامبرياليين المنتصرين وأكد الدور الوظيفي اليهودي والذي لعب دورا حاسماً فيما بعد في اغتصاب فلسطين. حيث أشرفت الجماعة اليهودية بمصر على إنشائه، إذ قدمت عائلات قطاوي– ليون كاسترو (اليوناني الأصل)– إدجار سوارس الدعم المادي اللازم. وطالبوا سلطان مصر آنذاك «حسين كامل» في عهد وزارة «حسين رشدي» بتوفير كافة الامكانيات لمعسكرات الإعداد بقيادة اليهودي «إدجار نجار».

عقب قيام الفيلق اليهودي وإعلان «وعد بلفور»، رحل عدد وافر من العمالة الفنية اليهودية إلى فلسطين وسط ترحيب البرجوازية المصرية تحت وهم أن ذلك سيساعد على نمو التجارة أمام الصناعات المصرية. لكن العكس هو ما حدث، إذ نمت الصناعة في المجتمع الصهيوني الجديد في فلسطين، وتحولت إلى خطر على الصناعة المصرية من جراء دعم الرأسمالية اليهودية والغربية لها، والقيود التي وضعها هؤلاء على مرور التجارة المصرية إلى المشرق العربي وايران عبر فلسطين.

لكن الأخطر هو أن هذه القوى العمالية والبرجوازية الصغيرة اليهودية التي رحلت من مصر إلى فلسطين سرعان ما أعلنت صراحة عن طموحها لاقامة دولة في فلسطين (أي إسرائيل الحالية). بل تجاوز الأمر ذلك إلى المطالبة عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى بالاستيلاء على العريش (شمال سيناء).

بالتزامن مع كل ذلك استمر تنامي الهيمنة اليهودية. إذ بلغت الديون المستحقة للبنوك اليهودية على المزارعين المصريين في بداية الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٨) حوالي ٣٣,٥ مليون جنيه للبنوك اليهودية. ووصل عدد القضايا المنظورة أمام المحاكم المختلطة إلى ٣٠٠٠ قضية للمطالبة بمبلغ ٤٠ مليون جنيه أي أكثر من كل ايرادات الدولة المصرية في ذلك العام (١٩٣١).

ومع اقتراب انجاز المشروع الصهيوني آثرت الرأسمالية اليهودية في مصر تفضيل السيولة النقدية والأصول المنقولة على التوظيف العقاري، بعد أن أدى دوره في تعظيم التراكم المالي.

والتزمت الحكومة المصرية بسداد الديون وتحصيلها بمعرفتها من المدينين، بما أتاح الفرصة للرأسمالية اليهودية للانتقال إلى قطاعات الخدمات والصناعات التحويلية، إلى جانب تصدير رأس المال من مصر إلى الجماعات اليهودية في فلسطين.

ولم تكتف الرأسمالية اليهودية بحماية القوى الامبريالية لها، بل استقطبت إلى شركاتهم عدداً من أقطاب النخبة السياسية من كبار ملاك الأراضي بينهم من شغلوا مناصب رئاسة الوزراء مثل: يحيى إبراهيم– إسماعيل صدقي– عمر سلطان– مدحت يكن– عدلي يكن. بل تم اختراق أول بنك وطني (بنك مصر) الذي تأسس عام ١٩٢٠ . حيث قام «قطاوي» بإدخال «جوزيف شيكوريل» لمجلس إدارته في العام التالي لتأسيسه. ورغم تمرير هذا الاختراق فقد وقف اليهود ضد رغبة طلعت حرب مؤسس البنك ورئيسه لافتتاح فرع له في فلسطين عام ١٩٢٤ . وزادوا على ذلك بأن طالبوا حكومة الانتداب البريطاني بتشكيل لجنة لبحث إمكانية إصدار عملة في فلسطين بديلة عن الجنيه المصري. باعتبار تلك خطوة لاستقلال فلسطين (أي قيام إسرائيل).

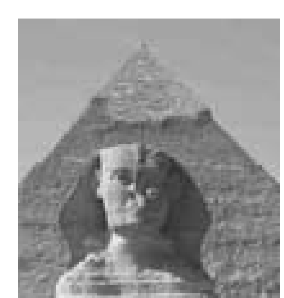
وتيرة عالية من الزحف «النوعي»:

تولى «يوسف قطاوي» وزارة المالية في حكومة «زيور» بعد إقالة حكومة سعد زغلول. وهللت الصحافة اليهودية في مصر لهذا الأمر. كانت الحكومة مرفوضة شعبياً. ولكنها كانت موضع رضى اليهود، ليس فقط لتولي واحد منهم وزارة المال ، ولكن « زيور» كان متفهماً لمطالب الجماعات اليهودية الموالية لتركيا وألمانيا في إطار «الحركة الصهيونية».

لقد استمر الزحف (كمياً ونوعياً) ليصل إلى مختلف الأنشطة الاقتصادية، وعلى رأسها البنوك. حيث العائد الكبير من ناحية، والسيولة المالية من ناحية أخرى. للوفاء بمتطلبات تمويل المشروع الصهيوني واستنزاف ونهب الاقتصاد المصري.

ويكفي كمؤشرات فقط أنه من بين شبكة البنوك اليهودية (أي كل البنوك تقريباً عدا بنك مصر)، فقد كانت ٣٣ أسرة يهودية تسيطر بالكامل على أكبر تسعة بنوك. وأنه من بين شركات قطاع النقل بالسكك الحديدية الفرعية والملاحة البحرية، كانت ١٢ أسرة يهودية تسيطر على ٥ شركات منها . وكان من أهم هذه الأسر: رولو– موصيري– كورييل– عدس) الذين سنأتي على جوانب من أدوارهم فيما بعد .

ما رأي مسؤولي الأمن القومي المصري؟ «اليهود هم بناة الأهرامات» !



فجر محمد غريب نقيب المرشدين السياحيين المصريين مفاجأة من العيار الثقيل عندما أعلن في تصريحات صحفية له مؤخرا عن وجود ٢٠٣ مرشدين سياحيين أغلبهم إسرائيليون زرعتهم إسرائيل في مصر من خلال شركات سياحية مصرية، وأنهم عملوا طيلة الفترة الماضية من دون رقابة.

وأعلن غريب أيضاً أن أجهزة الأمن المصرية اكتفت بترحيل ٢٩ منهم إلى تل أبيب من دون عرضهم على النيابة، بعد أن تمكنت من ضبطهم متلبسين أمام الأهرامات– بناء على بلاغ من النقابة– وهم يخبرون السائحين أن اليهود هم من بنوا الأهرامات، وأن التاريخ المصري مزيف.

وأكد نقيب المرشدين السياحيين أن النقابة أخطرت وزارة السياحة بأسماء الشركات التي تمنح تراخيص مزاولة مهنة للمرشدين الأجانب، والذين وصل عددهم إلى ٢٠٣ في جميع أنحاء مصر لكن أحداً لم يتحرك، خاصة وأن هذه التراخيص تصدر تحت مرأى ومسمع من مسؤولي الدولة.

وأشار غريب إلى أن عمل الأجانب في مهنة الإرشاد أثر على عمل المرشدين المصريين، مما جعل معظمهم يعملون ٢٩ يوماً في السنة. وأضاف أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢ حدد على من يمارس المهنة أن يكون من أم وأب مصريين، لكن شركات السياحة لا تلتزم بهذا القانون.

من جانب آخر كشفت مصادر عاملة في المجال السياحي بالإسكندرية لصحيفة «المصريون» أن «إسرائيل» نجحت في زرع المئات من المرشدين السياحيين في مصر من خلال إغراء الشركات السياحية المصرية بأفواج سياحية أوربية وإسرائيلية مقابل التصريح بعمل عدد من المرشدين السياحيين الإسرائيليين سواء من حاملي «الجنسية الإسرائيلية» فقط أو من الإسرائيليين من حاملي جنسيات أخرى.

وأكدت المصادر أن خطورة عمل هؤلاء لا تقتصر فقط على تزوير التاريخ المصري والترويج إلى أن اليهود هم بناة الأهرامات، وإنما تتعدى خطورتهم ذلك إلى الأمن القومي المصري ، حيث يتمتعون بحرية الحركة في كافة المواقع المصرية، ويقيمون علاقات مع شخصيات عامة كثيرة تحت مسمى العمل السياحي والإرشادي.

ولم تستبعد تلك المصادر أن يكون هؤلاء المرشدون جواسيس وعملاء للموساد الإسرائيلي.

التحدي والبقاء في مواجهة القمع والتهجير

◄ محمد العبد اللّه



يخوض الشعب العربي الفلسطيني معركة الوجود والبقاء على أرض وطنه، منذ الغزوة الاستعمارية/ الصهيونية للأرض الفلسطينية. وإذا كانت مجموعة العوامل المحلية والإقليمية والدولية هي التي أوجدت النكبة، التي نتجت عن الاحتلال اليهودي/ الصهيوني، فإن الواقع الجديد الذي يعاني منه شعب فلسطين، المنكوب باحتلالي ١٩٤٨ و١٩٦٧، يقارب في ملامحه العامة، سنوات الموت التي رافقت حياة هذا الشعب، بتعبيراتها وأشكالها المختلفة. لكن تلك السنوات الممتدة على أكثر من ستة عقود، لم تستطع أن تكسر إرادة الحياة والصمود في مواجهة جبهة الأعداء.

جاء مهرجان «التحدي والبقاء» الذي شهدته بلدة «سخنين» المحتلة منذ عام ١٩٤٨ قبل بضعة أيام، وبمشاركة المئات من مختلف المناطق الفلسطينية، ومن كل ألوان الطيف السياسي المقاوم لسياسة التهويد والقمع و التهجير، ليعيد التأكيد مجدداً على طبيعة المعركة البطولية التي يخوضها أبناء الشعب الفلسطيني في مناطق الجليل والمثلث والنقب والساحل، وفي كافة «المدن المختلطة»، من أجل حفاظهم على أرضهم وثقافتهم ومقدساتهم وارتباطهم بشعبهم، وأمتهم العربية. المواقف السياسية الواضحة، التي عبّر من خلالها الخطباء عن واقع الجماهير العربية، وتطلعاتها لمستقبلها، عكست تطوراً ملحوظاً في طبيعة التوافقات بين مختلف القوى الحزبية، والمنظمات الأهلية، في مواجهة السياسة الصهيونية التي تنتهجها حكومة العدو في تعاملها مع أصحاب الأرض الأصليين. كلمة «التجمع الوطني الديمقراطي» التي ألقاها أحد أبرز قادته جمال زحالقة، لخصت الرؤية، وأعادت إنتاج الرواية الحقيقية لعرب الداخل. يقول زحالقة (إن قرار الدولة بمحاكمة القيادات العربية هو قرار «إسرائيلي» إستراتيجي تبلور بعد هبة أكتوبر، وبعد وقفة جماهيرنا الموحّدة ضد الحصار على غزة وضد العدوان الهمجيّ على لبنان). مضيفاً (لقد حدّد «الشاباك الإسرائيلي»، في السنوات الأخيرة، بأن ما يحدث بين الجماهير العربية هو التهديد الإستراتيجي لـ«إسرائيل» كدولة يهودية. ونحن –من ناحيتنا– نعترف بأننا تهديد استراتيجي للعنصرية والاحتلال ومصادرة حقوق الإنسان والشعوب وكافة أشكال الاضطهاد والقمع والظلم... لقد فشلتم في مشروع احتواء الفلسطينيين في الداخل وفي التحكم بهويتهم ومواقفهم السياسية، فلجأتم إلى إجراءات قمعية، نقول لكم سلفاً إنها لن تجديكم نفعاً، فالمسيرة الوطنية مستمرة مهما فعلتم). كما ركز المتحدثون على أهمية العمل الوحدوي في مواجهة الإجراءات القمعية المستمرة التي تستهدف الوجود العربي.

مواقف الجماهير العربية لم تكن صرخة احتجاج، ولا جملة اعتراضية فقط على خطط حكومة الكيان الصهيوني، بل كانت تعبيراً عن الاحساس الكبير بخطورة التوجهات القديمة/ الجديدة لأحزاب وقادة العنصرية التي تتحكم بحكومات العدو منذ اكثر من ستة عقود. بعد ساعات قليلة من انفضاض المهرجان، خرجت علينا صحيفة «الشرق الأوسط» الصادرة في لندن، بلقاء مطول مع «داني أيالون» وكيل وزارة الخارجية الصهيونية، صاحب السلوك الهمجي في ابتداعه لنظرية «الكرسي الواطي» في أثناء استقباله لسفير تركيا في الكيان. الكلام الذي تحدث به أيالون كان التعبير الأكثر صراحة في الخطة الكارثية الجديدة المعروفة بـ«تبادل الأراضي» التي تستجيب لها سلطة رام اللّه المحتلة، والتي ترتبط بطرد أصحاب الأرض من بيوتهم وممتلكاتهم في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٤٨ . يقول أيالون: (إذا كان العرب في «إسرائيل» يقولون إنهم فخورون بفلسطينيتهم، فلم لا يكونون فخورين بأن يكونوا جزءاً من الدولة الفلسطينية؟ فهم بانضمامهم إليها لن يخسروا أي شيء على الإطلاق. إضافة إلى هذا، فإن ذلك سيكون في مصلحة الدولة الفلسطينية... لن يخسروا شيئاً إذا انتسبوا إلى الدولة الفلسطينية العتيدة ضمن صفقة تبادل أراض). وتساءل (لماذا نعطي الفلسطينيين أراضي خالية في النقب، ولا نقدم لهم أراضي مليئة بالمواطنين)؟ مؤكداً في إجابته على سؤال الصحفي حول احتمالات أن تكون منطقة «المثلث» المكتظة بالمواطنين العرب (لم لا؟ أنا أتحدث عن المناطق التي فيها منطق التواصلية الجغرافية. وأي منطقة قريبة إلى الحدود يمكن أن تدخل ضمن هذه الخطة).

يأتي كلام المجرم أيالون، العضو القيادي في حزب «ليبرمان» الذي يدير دبلوماسية وزارة «الزعران والبلطجية» متوافقاً مع خطة حكومة «نتنياهو» في تعاملها مع المواطنين العرب. فقد أكدت المعلومات أن سلطات المحتلين قامت خلال العام المنصرم بهدم أكثر من ١٢٠ منزلاً في مختلف المدن والقرى العربية المحتلة بذريعة عدم الترخيص، ولاحقت المواطن الفلسطيني الذي يعيش في المدن المختلطة أيضا، مثل حيفا، عكا، يافا، اللد والرملة. كما أن قائمة الهدم مازالت تحتوي على إزالة جميع البيوت البالغ عددها ٧٠ منزلاً في حي «دهمش» في مدينة الرملة. بالإضافة لأكثر من ٦٠ منزلاً في مدينة اللد .

أمام هذا المشهد، يتعين على القوى السياسية العربية الجذرية التعامل مع مشروع «يهودية الدولة» بطبيعته الاستعمارية/ الإستئصالية، الهادف، تهجير الشعب الفلسطيني و تبديده في بقاع العالم . ولأن طبيعة المشروع الاحتلالي/ الإقصائي تقوم على التطهير العرقي «قتلاً وطرداً»، فإن هرطقات البعض عن امكانية «التسوية/ التعايش» مع المشروع الصهيوني تسقط تماماً على أرض الواقع. وانطلاقاً من ذلك، فإن التحركات والمبادرات الجماهيرية الواسعة داخل الوطن المحتل منذ عام ١٩٤٨ ، يجب أن تكون جزءاً من المشروع التحريري والتحرري العربي الفلسطيني، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار، أهمية أن تصوغ القوى السياسية العربية في الداخل، ومن خلال أطر عملها الجماعية في «لجنة المتابعة» برنامج عملها الاستراتيجي والتكتيكي الخاص بواقعها المحدد .

محاربة الإرهاب.. أم بناء إمبراطورية في آسيا؟!

وليام بفاف
ترجمة د. نبيل حوج – قاسيون

أثارت تعليقات السياسي والدبلوماسي الأمريكي، ريتشارد هولبروك، المبعوث الخاص لأفغانستان، عن «المصالحة» مع طالبان في أفغانستان، في أثناء مؤتمر الأمن الأخير في ميونيخ، أصداءً سريعة لدى مسؤولي الأمم المتحدة وبعض القادة العسكريين الأمريكيين في كابول، الذين يرون بأن الدبلوماسية قد تكون الحل الأنجع على الجبهة الأفغانية فهذا يمكن أن يكون صحيحاً من جهة احتمال قيامه بدور متمم للهجوم الجديد لحلف الناتو الذي بدأ في جنوب أفغانستان حالياً، مع بقاء النية باتجاه الإمعان في الغزو والبقاء للأبد في الأرض المحتلة



على أية حال، لإنجاح ذلك، هناك عقبات هائلة تعترض بسط السيطرة، أولها: أنه لا البنتاغون ولا البيت الأبيض إلى الآن، يعرفان بوضوح مكمن الضعف الأمريكي في أفغانستان، هل هو الفشل بأسر قيادة «القاعدة»، أو تعذر هزيمة طالبان وإنشاء حكومة عميلة فاعلة هناك..

الرئيس باراك أوباما في حالة حرب في أفغانستان، لأنها – أي الحرب- الطريقة «الصحيحة» لهزيمة «الإرهاب»، خصوصاً أن أفغانستان هي المقر المفترض للقاعدة. لكن يبدو أن الرئيس أيضاً أصبح واثقاً بأن هدفه الحقيقي في الآن ذاته، يجب أن يكون استقرار باكستان وأمنها، وكذلك أفغانستان، بسبب مشكلة الأسلحة النووية. وهما هدفان مختلفان كلياً.

إن الجيش الوطني في باكستان يتخذ موقفاً عدائياً للغاية تجاه الولايات المتحدة. فهل ثمة أكثر من ذلك لمنع الرئيس والبنتاغون من التدخل العسكري في باكستان؟ واشنطن ملتزمة في أفغانستان، بينما تريد إسرائيل من الولايات المتحدة أن تهاجم إيران. والعراق يمكن أن يتعرض لاضطراب عنيف في هذا الربيع بسبب اللوائح الانتخابية ومحاولات التمثيل الحكومي على أساس تنازع طائفي واتهامات بالارتباط مع الحزب الحاكم السابق. وكذلك، فإن تدخلاً في باكستان سيتضمن دخول الهند في المعمعة أيضاً، بشكل غير مباشر.

أمام هذه الخارطة المعقدة، رأى صديق سابق من عالم الدراسات الإستراتيجية بأنه تجب زيارة واشنطن للحصول من مجلس الأمن القومي مباشرة على تفسيرات منطقية حول حقيقة عمل الولايات المتحدة في أفغانستان.. فمن الواضح أن هناك ورقة يتم التخطيط لها وهي: هزيمة وتحييد القاعدة، ولكن هذه المرة، كل ما يشكل القاعدة في أفغانستان من زعماء، وموظفين، وأسلحة، ومناطق تدريب للمتطوعين...الخ.. مما يتيح لها أن تترك البلاد حينما تقرر هي ذلك: العناصر الأساسية يمكن أن تغادر خلال عدة ساعات، بينما يتم بعثرة البقية.

اليوم، تنشط الولايات المتحدة لبناء قوة عسكرية دولية عاملة مع قواعدها، فمع بنية تحتية «ضعيفة جداً» تكون خطوط التجهيز ضرورية جداً. وكل ذلك لإحباط محاولات طالبان لاستعادة السيطرة على أفغانستان، وللدفاع عن الحكومة «المنتخبة» في كابول ضد أعدائها السياسيين والعرقيين الداخليين. لماذا؟ أليس بإمكان الحكومة الأفغانية الحالية أن تدافع عن نفسها؟ أو أن تخلق تواصلاً مع الغالبية الباشتونية في البلاد، وعندها أين سيجد الطالبان دعم هؤلاء؟

لم تحقق القوة العسكرية لأمريكا نجاحاً عظيماً لإلحاق الهزيمة بطالبان، فأفغانستان لا تقدّم بقعة من أرضها للاستيلاء التقليدي، وليست هناك إستراتيجية «لجيش تقليدي» لمواجهة الفدائيين و«الإرهابيين». لذلك يفضّل الرئيس أوباما الأسلحة غير التقليدية، أي إلقاء قنابل من طائرات دون طيار، والتي حسب كل الروايات، لها التأثير المباشر لبعدها عن السكان الذين تدعمهم أمريكا طلباً للربح.

قال ريتشارد هولبروك، وهو رجل سياسي ذو فطنة، في الاجتماع الأمني الأخير في ميونيخ بأنه استاء كثيراً العام الفائت من عدم الاهتمام بـ«المصالحة» مع طالبان، وأضاف بأن الجنرالات الأمريكيين يأملون هذه السنة بـ«عزل» طالبان من خلال العمل على قطع علاقتهم مع السكان البشتون العاديين، هؤلاء الذين يعيشون معهم ويجدون الحماية بينهم.

إن اهتمام ريتشارد بالمصالحة هو تذكير بإستراتيجية الجنرال ديفيد بتراوس المطبقة في العراق، حيث تعامل مع قيادات العشائر لتعزيز «نزعة» حركة «الصحوة»، والتي قامت أمريكا من خلالها بدفع أبناء عشائر معينة لتوفير الأمن في المناطق «الصعبة».

قُدّم تقرير في أفغانستان مؤخراً يفيد بأن واحدة من أكبر القبائل الأفغانية «الشينواري» قد انقلبت على طالبان، «ربما لأسبابهم الخاصة». ووعدت الولايات المتحدة برصد مبلغ مليون دولار ودفعها بشكل مباشر لزعماء العشائر. ولكن هذا سبب هش لمناهضة طالبان، لأنه كثيراً ما يفتقر الجنرال ماك كريستال قائد القوات الأمريكية في أفغانستان، للرؤية، فالمسؤولون الأمريكيون يتحدثون عن الإعانات المالية العشائرية الكبيرة لتوفير الوظائف والأمن الاقتصادي، ويكون الاعتراض هنا بأنه يمكن أن يحدث ولاء للجيش الأمريكي أو لوحدات الناتو، لكن ليس للحكومة المركزية في كابول، التي يسيطر عليها المنافسون العرقيون من البشتون، والفاسدون على ما يبدو.

تسعى السياسة الحكومية الحالية بأن يقدم عناصر طالبان ولاءهم للحكومة، والتي غالباً ما تكون غير مقبولة، نظراً لأن التعاون بين الطرفين هو شأن وطني. رشوة القبائل لا تحل النزاع السياسي في البلاد لأن الأمريكيين حتماً سيذهبون إلى بيوتهم «يوماً ما».

يزعم مسؤولو الأمم المتحدة والولايات المتحدة بأن زعماء طالبان التقوا بشخصية رفيعة من الأمم المتحدة في أفغانستان، كاي ايدي، في مكان من إحدى دول الخليج العربي، بالرغم من أنه تم إنكار القصة.

إن مصير القاعدة يبقى معلقاً، فتسوية النزاع الأفغاني مستحيلة، وربما من غير المحتمل إنجازها دون تدخل ودعم البلدان المجاورة ذات الصلة العرقية بالأقليات الأفغانية، ومن ضمنها – بشكل خاص- إيران، إضافة لباكستان والهند. الكل يتوقع انسحاب القوات الأمريكية. ويكون أحمق من يعتقد بأن التسوية يمكن أن تكون موجودة بين أوراق السيطرة الأمريكية.

هل ذلك مقبول بالنسبة للولايات المتحدة؟ إن لم يكن، لما لا؟ لماذا الاهتمام الدائم، والحاجة لقواعد أمريكية دائمة، هل الولايات المتحدة تضمن في هذه البلدان المركز وكذلك جنوب آسيا؟ هذه هي القضية المفتاحية. والجمهور له كل الحق في الحصول على تقرير واضح من الرئيس، يراعي أن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت أفغانستان لوجود القاعدة فيها، وليس لحكم آسيا.

www.williampfaff.com

إذا كذب اوباما.. فهل سيموت الآلاف أيضاً؟

دالاس دارلينغ / ترجمة: د. عبد الوهاب رشيد

«ليس فقط سأنهي الحرب الدائرة في مختلف أنحاء العالم، بل أيضاً عقلية الحكومة القائمة على الخوف والتخويف، لأنها ليست عقلية جيدة تحتذى». (السيناتور باراك اوباما، أمام مركز المصارف الأمريكية، ٢١ فبراير/ شباط ٢٠٠٨)

بعد سنوات عديدة من الحروب المدمرة والتورط في عدد من الحملات العسكرية في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، صار واضحاً الآن ماذا كان يقصد المتظاهرون أيام بوش بلافتاتهم وقد كتب عليها: «كذب بوش.. آلاف سيموتون». وفي بريطانيا كانت اللافتات تقول: «كذب بلير.. آلاف سيموتون». هذا القول يوضح، بالطبع، كيف أن بوش وبلير تلاعبا بمعلومات مخابراتية وبالأدلّة المقدمة لإشعال الحرب ضد العراق، وبذلك شهد العام ٢٠٠٣ إثارة الصراع بقيادة الولايات المتحدة ومقتل آلاف العراقيين والجنود الأمريكيين والبريطانيين.

وكما يخطط أوباما لإطلاق الميزانية الجديدة، فقد يكون شعار «كذب بوش.. آلاف سيقتلون»، مناسباً ومطابقاً جداً في هذه الحالة.. سيطلب اوباما ٣٢٠ بليون دولار لتمويل تكاليف السنتين القادمتين في كل من العراق وأفغانستان. وستكون ميزانية وزارة الدفاع ٥٤٩ بليون دولار. في حين، ومقابل وعد تخفيض الصواريخ النووية، سيطلب أكثر من سبعة بلايين دولار للأنشطة المتعلقة بأبحاث الأسلحة النووية، وبزيادة قدرها ٦٢٤ مليون دولار. وعند إضافة ميزانيات وكالة الاستخبارات (سي آي إيه) مركز (راند) للأبحاث العسكرية، وخدمات قدامى المحاربين، العمليات السرية، والأمن الداخلي، يصل مبلغ الإنفاق الكلي على الأنشطة العسكرية إلى أكثر من تريليون دولار.

وبينما يخطط اوباما لتوجيه الدولارات لقطاعات مثل التعليم، العمل والبرامج الاجتماعية (ستحصل كافة الخدمات البشرية فقط على زيادة ضئيلة من الملايين الدولارية)، فسوف تخفض مخصصات وزارتي البيئة والطاقة.. وفي حين ينوي تجميد الإنفاق على الرعاية الطبية والضمان الاجتماعي- حيث سيؤذي غالبية المهددين اجتماعياً وزيادة حالة الخوف من المرضى وكبار السن- فكم من الأمريكيين سيموت ارتباطاً بنقص الأدوية والرعاية الصحية والعمالة الكاملة، وغيرها من الخدمات والحاجات الحيوية؟

في ٢١ فبراير ٢٠٠٨، وقبل بضعة أشهر من فوزه بالرئاسة، لم يقف السيناتور اوباما عند حد إدانته للحروب الأمريكية الدائرة في مختلف أنحاء العالم، والمبالغ التي تنفق على الحروب، بل كذلك ادعى أن العقلية الحكومية القائمة على الخوف والتخويف ليست مرشدة جيدة. قال بأنه تعب من رؤية الجنود الجرحى العائدين إلى الوطن، بخاصة هؤلاء الناس المصابين بصدمات عاطفية ونفسية، علاوة على من بترت أطرافهم. ذكر أن الشركات الخاصة والمتعاقدين في مجال الدفاع شكلت هدراً لبلايين الدولارات وجعلت العالم أقل أمناً.. تعهد بإعادة بناء الدبلوماسية، ليس فقط بالتحدث مع الأصدقاء، بل كذلك مع الأعداء..

بعد أن أكد لجمهور كبير في حملته الانتخابية «لم يحصل منذ وقت طويل، لكن التغيير قادم لا محالة.. وسوف نبعث جورج بوش عائداً إلى تكساس»، عندئذ قال اوباما: إن أول أمر سيصدره سينصب على خلق اقتصاد عادل، الاستثمار في البنية التحتية لأمريكا، وضمان أن كل أمريكي سيحصل على تغطية كافية للرعاية الصحية والوظيفية. ووفقاً له، فمنذ دخل الاقتصاد في حالة فوضى، صارت زيادة الحد الأدنى للأجور غير جيدة بما فيه الكفاية. وأضاف: ينبغي تحقيق هذه الزيادة كل سنة لمواكبة التضخم.

لكن التجارة الاقتصادية صارت تتجه على خطى العسكرة بتدفق بلايين الدولارت للطائرت دون طيار، نظم الأسلحة والصواريخ المتطورة، الحوامات، طائرات النقل من أجل تسريع زيادات عديد القوات وحملاتها العسكرية، قوات خاصة وتغطية العمليات لفرق الاغتيالات، الطائرات النفاثة، وهي قاتلة في مشروع العسكرة، علاوة على أنها تقود إلى سحق العمال الفقراء الأكثر هشاشة في المجتمع. وفي الخارج ترد أقوال كثيرة بأن الإصابات بين المدنيين ستتصاعد في أفغانستان هذا العام (٢٠١٠). كما أن استمرار الهجمات الصاروخية والطائرات بدون طيار والغارات عبر الحدود، أحدثت دماراً في باكستان.

الحشد البحري مؤخراً في الخليج العربي من اوباما والبنتاغون، لن يؤدي إلا إلى زيادة التوتر مع إيران والمزيد من المصاعب للأمريكيين. فعندما يتعلق الأمر بإنفاق الأموال والموارد على النزعة العسكرية والحرب، عندئذ يكون جلياً أن حكومة الولايات المتحدة قلّما تعلمت أن تقوم بالمفاوضات بعيداً عن عقلية الخوف والتخويف بدلاً من المفاوضات السلمية. هذا النوع من التفكير الايديولوجي سيكون قاتلاً وسيقود إلى المزيد من الإفقار الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك قتل المزيد من عناصر القاعدة والطالبان والأفغان المدنيين وعلى نحو أكثر من أي وقت مضى..

لكن الكذب عند الكلام أو الممارسة، وبشكل مقصود لخداع الآخرين، قد يؤشر إلى أن العلّة أعمق بكثير مما هو ظاهر على السطح.. ربما وجد كلا اللاعبين نفسيهما رهينة في أيدي المؤسسات القوية (الصناعة/ المال والتصنيع الحربي) التي هي بعيدة عن الديمقراطية. كما أن ثقافتها لا تقتصر على مكافأة الأكاذيب، بل كذلك خداع النفس. عليه، ومنذ البداية، ألم تكن أمريكا سباقة لتوجيه اللوم إلى الآخرين وهي تتهيأ لشن الحروب وارتكاب الفظائع؟!

«أمريكا والأمريكيون. إذا استمروا في الكذب كم آلفاً سيقتلون!؟»

■■

زيارة نتنياهو.. وإرجاء روسيا تنفيذ صفقة صواريخ مع طهران

الحرب بين روسيا وجورجيا والتي كانت مدعومة معنويا وعسكرياً وسياسياً وعلى كافة الصعد من الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الإسرائيلي، ثم استكمال الولايات المتحدة في الوقت نفسه نصب شبكة صواريخها في بولندا مهددة روسيا، كل ذلك عجل من بحث روسيا عن مكان موجع ترد من خلاله على الضربتين السابقتين.



ضربة الدب الروسي جاءت في تأكيد روسيا توريد صواريخ أس – ٣٠٠ لإيران، وهي صفقة قديمة تعثرت كثيراً حتى جاءت البيئة الإقليمية الحالية لترفع الحرج عن موسكو لتبر بوعدها لإيران.

منع إتمام الصفقة

ومنذ الإعلان الروسي، يمارس المسؤولون الأمريكيون والإسرائيليون ضغوطاً مكثفة من أجل منع إتمام صفقة بيع إيران نظاما لصواريخ أرض جو من طراز إس – ٣٠٠، والتي تعتبر أهم الموضوعات تأثيراً في العلاقات الروسية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط منذ سنوات وحتى اليوم. إلا أن طهران تؤكد لروسيا أن مستقبل العلاقات الثنائية بينهما على الصعيد الأمني يتوقف على هذه الصفقة.

ومازال صانعو السياسة في روسيا يلعبون فوق كل الحبال الممكنة مع إيران والغرب من أجل مصلحتهم إلا أن الإيرانيين يهددون بشراء النسخة الصينية من نظام الصواريخ إس–٣٠٠ مما من شأنه أن يقوض موازنات الدبلوماسية الروسية. (وحتى بصناعة نموذجهم الخاص).

شد وجذب

ولاتزال الولايات المتحدة و«إسرائيل» من جهة وطهران من جهة أخرى في حالة من الشد والجذب مع موسكو حول الصواريخ «إس- ٣٠٠». ومازال المسؤولون الروس بصدد تقدير الخسائر والمكاسب التي يمكن أن تعود عليهم من المضي قدماً في هذه الصفقة، من حيث انعكاساتها على العلاقات مع إيران والولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي، كما أنهم يدرسون قيمة تنفيذ هذه الصفقة بالنسبة لصناعة الدفاع الروسية، في الوقت الذي يقدم فيه الصينيون عرضهم.

مشكلات فنية

حسابات الربح والخسارة الروسية وكأنها حسمت بين ليلة وضحاها، فبعد أيام من زيارة رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي إلى موسكو أعلنت روسيا، إرجاء تسليم أنظمة (اس-٣٠٠) المضادة للصواريخ لإيران «بسبب مشكلات تقنية»!!

الدب وبيت العنكبوت

وهنا تبرز إلى ذهن أي متابع للأحداث أسئلة وشكوك حول دور نتنياهو في إلغاء الصفقة أو على الأقل تأجيلها. فربما تمكنت أصابع الدبلوماسية الناعمة لنتنياهو من التغلب على الدب الروسي وإدخاله إلى شرك بيت العنكبوت الواهن ومنعته من إكمال الصفقة المتفق عليها.

جورجيا مقابل إيران

وتكهنت وسائل إعلام روسية بأن «إسرائيل» قد توافق على وقف بيع أسلحة لجورجيا عدوة روسيا، مقابل موافقة روسيا على وقف صفقة بيع اس-٣٠٠ إلى إيران. ولم ينف نتانياهو وجود مثل هذه الصفقة في مقابلة نشرتها صحيفة «كوميرسانت» الروسية. وقال نتانياهو رداً على سؤال حول جورجيا «حين يتعلق الأمر ببيع الأسلحة، نأخذ على الدوام بالاعتبار قلق كل الأطراف ونتوقع من روسيا أن تقوم بالشيء نفسه، أن تتصرف لمصلحة الاستقرار في مناطق مضطربة».

قبل الزيارة

وما يزيد الشكوك أكثر، أن روسيا استبقت زيارة نتنياهو، بالقول بلسان فلاديمير نازاروف نائب رئيس مجلس الأمن القومي الروسي إن روسيا وقعت عقداً وعليها الوفاء به، قبل أن يضيف إن «هذه الصفقة لا تحظرها أي عقوبات دولية لأن الأمر يتعلق بتسليم سلاح دفاعي حصراً».

تأكيد نتنياهو

(وجاء) إعلان نتنياهو لمرافقيه في ختام زيارته إلى موسكو إنه نجح في إقناع قادة روسيا بأن لا يزودوا إيران أو سورية بالصاروخ الحديث (إس-٣٠٠) القادر على إسقاط أحدث الطائرات الهجومية في العالم.

يذكر ان نتنياهو اجتمع مع رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين، ومن ثم مع الرئيس ديمتري مدفيديف، وقال في نهاية اللقاءين إنه استمع إلى «لهجة حازمة» ضد إيران لم يستمع إليها من قبل، وإنه يثق في أنهما لن يساعدا إيران على التسلح النووي (..)

تعزيز قدرات إيران

رئيس أكاديمية القضايا الجيوسياسية الروسي الجنرال ليونيد ايفاشوف قال «إن تزويد إيران المحتمل ببطاريات الصواريخ المضادة للجو من طراز (س – ٣٠٠) من الممكن أن تعزز القدرات الدفاعية الإيرانية في حال تعرضت لضربات عسكرية محتملة من الولايات المتحدة وإسرائيل». وأضاف ايفاشوف «من الضروري أن تحصل إيران على أكبر قدر من الأسلحة الدفاعية بما في ذلك الدفاعات الجوية لحماية نفسها في الوقت الحاضر». وأشار الخبير العسكري، إلى أن «الخسائر التي ستلحق بأمريكا و«إسرائيل» في حال قيامهما بهجوم عسكري بالطائرات على إيران ستكون غير محتملة بالنسبة لهما» (..)

■ **مقاطع مطولة نقلاً عن موقع المنار**

باراك يهدد بعمل عدواني للإفراج عن شاليط



أعلن وزير الحرب الإسرائيلي أيهود باراك أن «إسرائيل» لن تدفع كل الثمن من أجل استعادة الجندي جلعاد شاليط

وأضاف «لدينا أسس وقواعد فأكثر من مرة قمنا بعمليات عسكرية بهدف الإفراج عن أسرى إسرائيليين ولكن قضية أسر شاليط ليست بالسهلة فقضيته تتطلب منا الإمعان جيداً فطالما لم تتهيأ الفرصة لنا للقيام بعملية عسكرية للإفراج عن شاليط بينما تجري مفاوضات مع آسريه»

وقال باراك إنه «في نهاية الأمر وبطريق أخرى سنقوم بكل إجراء ممكن من أجل استعادة شاليط، ولكن ليس بكل ثمن ولكن عبر كل إجراء معقول ومحتمل»، على حد تعبيره!!

■■

التصعيد الأمريكي ضد إيران..
دروس الماضي القريب.. واحتمالات اشتعال الحرب



أندرو غيفن مارشال❖
ترجمة قاسيون

استخدم نظام بوش طوال ثماني سنوات بلاغةً عدوانيةً تجاه إيران، متوعداً البلد بحرب محتملة دائما، قابلها في الفترة نفسها، تحذير إيرانيٌ مستمر من أنّ أيّ هجوم على أيران سيشعل فتيل حرب عالمية.. ومع وصول أوباما إلى السلطة لم تغير سحنةَ الرئيس وخطابه «اللّين» الاستراتيجية العدائية الأمريكية، بل إن التصعيد ما يزال يتزايد باضطراد، وقد وصل مؤخراً إلى ذروته..

تغيير النظام في إيران

لعدة سنوات، كان ثمة انقسام في إدارة بوش بصدد سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران. فمن جانب، هنالك طرف المحافظين الجدد المتشددين بقيادة ديك تشيني مع رامسفيلد في البنتاغون، اللذين دفعا باتجاه مواجهة عسكرية مع إيران. ومن جانب آخر، هنالك كونداليزا رايس التي دفعتْ بوصفها وزيرة الخارجية باتجاه مقاربة دبلوماسية أو «لينة» مع إيران.

في شباط 2006، قدمت رايس استراتيجيةً جديدةً تخص إيران إلى مجلس الشيوخ على النحو التالي: «بالتشديد على ما يدعى بالدبلوماسية اللينة، دعت إلى رفع مستوى التمويل لمساعدة مجموعات مناصرة للديمقراطية ومبادرات دبلوماسية علنية، ومنح ثقافيةً وتعليمية، إضافةً إلى توسيع البثّ الإذاعي والتلفزيونيّ وعبر الإنترنت الذي تموله الولايات المتحدة، والتي تزايدت شعبيتها بين الشبان الإيرانيين». وأضافت: «سنعمل على مساندة طموحات الشعب الإيراني بالحرية في بلده». كان للبرنامج ثلاثة أوجه: «توسيع التلفزيون والإذاعة المستقلين»، و«تمويل المجموعات المناصرة للديمقراطية»، الذي «سيلغي حظر التمويل الأمريكي للمنظمات غير الحكومية ونقابات العمال ومجموعات حقوق الإنسان والمرشحين المعارضين في إيران»، و«تشجيع المنح الثقافية والتعليمية»، التي «ستساعد على دفع الطلاب والباحثين الإيرانيين للالتحاق بالجامعات الأمريكية».

أشار ذلك إلى تغيّر ذي دلالة في سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه إيران، مّا سيكون له أثرٌ في جعل الوضع الإيراني الداخلي أكثر تأزماً، أو كما قال أحد الخبراء، «على هذا النحو سيتفكك النظام». لكنّ خبيراً آخر أعلن أنه في حال إخفاق هذه الاستراتيجية، «سنكون قد بددنا الأموال، والأسوأ من ذلك، ساعدنا على وصم مجموعات المعارضة الشرعية بالخيانة لأنها تتلقى الأموال من العدو لتقويض مصالح إيران الوطنية».

في آذار 2006، تجمعت مجموعة العراق الدراسية بوصفها مجموعةً من كبار الدبلوماسيين والنخب الاستراتيجية لإعادة تفحص السياسة الأمريكية تجاه العراق، وقد غادرها أحد أعضائها، روبرت غيتس المدير السابق للـCIA في تشرين الثاني 2006 ليحل محل دونالد رامسفيلد كوزير للدفاع. كافح تشيني لإبقاء حليفه في البنتاغون، لكنه لم يفشل في ذلك فحسب، بل فشل في منع تعيين روبرت غيتس مكانه.

في شباط 2006، ذكرت صحيفة الغارديان أنّ إدارة بوش تلقت «زيادةً في التمويل مقدارها سبعة أضعاف لتصعيد أكبر حملة بروباغندا على حكومة إيران»، ونقلت عن وزيرة الخارجية قولها: «سنعمل على دعم طموحات الشعب الإيراني في سبيل الحرية والديمقراطية في بلده». و«ستضاعف الولايات المتحدة تمويل الهيئات الإيرانية غير الحكومية التي تروج للديمقراطية وحقوق الإنسان وعمل النقابات»، وقد بدأ التمويل في العام 2005 لأول مرة بعد توقفه منذ العام 1980، وأنّ «الولايات المتحدة ستسعى للمساعدة على بناء شبكات جديدة للمنشقين».

في نيسان 2006، ذكرت الفايننشال تايمز أنّ «الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تعملان على استراتيجية تشجع تغيراً ديمقراطياً في إيران»، لأنّ «تشجيع الديمقراطيةً عنوانٌ يدفع الأوروبيين لمساندة سياسة أكثر تشدداً دون أن يطلق عليها سياسة تغيير النظام». كما ذَكرت كريستيان ساينس مونيتور أنّ هدف الاستراتيجية «تغيير النظام من الداخل» على هيئة «ثورة مناصرة للديمقراطية».

بين «اللين» والشدة

في تموز 2007، ذكر أنّ البيت الأبيض قد بدّل موقفه لمصلحة عمل عسكري، تحت إصرار تشيني. وقد أكد جون بولتون، سفيرُ الولايات المتحدة السابق في الأمم المتحدة في أيار 2007: أنّ استراتيجية الولايات المتحدة تتضمن ثلاثة خيارات: أولها العقوبات الاقتصادية، وثانيها تغيير النظام، وثالثها العمل العسكري. أوضح بولتون: «في خيار تغيير النظام سيتم ذلك عبر مساندة مجموعات المعارضة وما شابه، لأنّ هذا الوضع سيجعل الحكومة الإيرانية تقرر أنّ عدم متابعة التسلح النووي أكثر سلامةً من متابعته. وإن أخفق ذلك كله، وإن كان الخيار بين إيران بقدرات نووية وبين استخدام القوة، أعتقد وقتها أنّ علينا النظر في استخدام القوة».. أخيراً، سيكون الهدف «إثارة ثورة شعبية».

في أيلول 2007، ذكر أنّ إدارة بوش تدفع الولايات المتحدة نحو حرب مع إيران لأنّ «مخططي البنتاغون طوروا قائمةً لما يزيد عن 2000 هدف للقصف في إيران». بل ذكر أنّ الوزيرة رايس كانت مستعدةً لتسوية خلافاتها مع نائب الرئيس ديك تشني والموافقة على عمل عسكري. وذكر أنّ رايس وتشيني يعملان معاً لإظهار جبهةٌ موحدة، وإيجاد أرضية تجمع بين دبلوماسية رايس اللينة وخيار تشيني المفضل باستخدام «قنابل نووية تكتيكية تخترق الأعماق» ضد إيران.

في العام نفسه، 2007، شنت الولايات المتحدة عمليات سرية ضد إيران. أذاعت محطة BBC الحكاية، ذاكرةً أنّ الـCIA تلقت موافقةً رئاسيةً للقيام بعملية سرّية 'شريرة' لزعزعة الحكومة الإيرانية. وقّع الرئيس أمراً يَضع مَوضع التنفيذ خطة الـCIA التي تتضمّن، بحسب ما ذكر، حملةً منسّقةً للبروباغندا والتضليل تتصل بالعملة الإيرانية والتبادلات المالية الدولية. ميزت الموافقة على هذه العمليات السرية تحركاً مؤقتاً بعيداً عن متابعة عمل عسكريٍّ علني.

وكما ذكرت صحيفة التلغراف في أيار 2007، فقد «وقّع الرئيس جورج بوش وثيقةً رسميةً تصادق على مخططات الـCIA لشنّ حملة تضليل وبروباغندا معدّة لزعزعة الحكم الديني للملالي، وفي النهاية للإطاحة به». وكجزء من الخطة، «للـCIA الحق في جمع المعلومات فوق التراب الوطنيّ، وهي منطقةٌ عادةً ما تكون حكراً على الـFBI، من اللاجئين والمنفيين الإيرانيين داخل الولايات المتحدة»، لأنّ «الإيرانيين في أمريكا لديهم صلاتٌ مع أسرهم في الوطن، وهم مصدرٌ جيدٌ للمعلومات بالاتجاهين». كذلك، «سيتاح للـCIA أيضاً تقديم أجهزة الاتصال التي ستمكّن مجموعات المعارضة في إيران من العمل مجتمعةً وتجنّب رقابة الإنترنت التي يقوم بها النظام الديني».

أصبحت القوة «اللينة» هي السياسة المفضّلة لتشجيع تغيير النظام في إيران. كان ديفيد دينهي، المستشار الأول لمكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية، مكلفاً بالإشراف على توزيع ملايين الدولارات ليدفع قدماً قضية إيران أكثر ديمقراطيةً. كان مسؤولاً عن إنفاق مبلغ 75 مليون دولار الذي طلبته رايس من مجلس الشيوخ في شباط 2006. تضمّنت المخصصات 36.1 مليون دولار لمواصلة بثّ برامج الإذاعة والتلفزيون في إيران، و10 مليون دولار لقاء دبلوماسية عامة وبرامج التبادل، ومن ضمنها مساعدة الإيرانيين الذين يتمنون الدراسة في الولايات المتحدة، و20 مليون دولار ستدعم جهود مجموعات المجتمع المدني - منظمات الإعلام وحقوق الإنسان والحقوق القانونية غير الحكومية - خارج إيران وداخلها. طلبت الإدارة 75 مليون دولار إضافية للعام 2008.

تصعيد العمليات السرية

في العام 2008، كشف الصحافي سايمور هيرش في النيويوركر أنّه في أواخر العام 2007، وافق الكونغرس على «طلب الرئيس بوش بتمويل تصعيد العمليات السرية على إيران، وفقاً لمصادر سابقة وحالية عسكرية واستخباراتية ومن داخل الكونغرس». وفي حين كان متشددو تشيني في إدارة بوش يدفعون باتجاه مواجهة عسكرية مباشرة مع إيران، كان لابد من إبعاد الجيش عن سيطرتهم، هكذا عيّن غيتس، المدير السابق للـCIA، وزيراً للدفاع بدل دونالد رامسفيلد، وبينما تجرد السيوف تجاه إيران، كان لابد من اتخاذ موقف أكثر استراتيجيةً، لأنّ العديد من قادة الجيش شعروا أنّ قصفَ إيران ليس رداً عملياً على مسألة انتشار التسلح النووي.

مضت العمليات السرية التي تمت الموافقة عليها بكلفة تقارب 400 مليون دولار، وقد صممت لزعزعة القيادة الدينيةً في البلاد. تضمنت الأنشطة السرية مساندة الأقليتين الأحوازية العربية والبالوشية وغيرها من التنظيمات المعارضة. كما تضمنت جمع المعلومات الاستخبارية حول برنامج التسلح النووي الإيراني المفترض. كان ينبغي توسيع العمليات بإشراف الـCIA والـJSOC (القيادة المشتركة للعمليات الخاصة). تم التركيز على تقويض طموحات إيران النووية ومحاولة تقويض الحكومة من خلال تغيير النظام، وكان الوجه الأبرز العمل مع المجموعات المعارضة وتسليم الأموال. وكما أوضح هيرش: «يمكن للمنشقين في إيران تولي تنفيذ العديد من الأنشطة على الأرض بدل الأمريكيين. إحدى مشكلات تسليم الأموال (باستخدام تعبير شخص مشهور بعمليات التمويل) في وضع سري هي صعوبة مراقبة أين تصبّ هذه الأموال ومن ينتفع بها. على الرغم من ذلك، قال مسؤولٌ كبيرٌ سابقٌ في الاستخبارات (انكشفنا بسبب نقل أسلحتنا وأجهزة اتصالاتنا. سيكون بوسع الإيرانيين تقديم الحجة أنّ المعارضة تعمل بوحي من الأمريكيين. كم من المرات حاولنا فعل ذلك دون طرح السؤال الصحيح؟ هل يستحق الأمر المخاطرة؟) ستكون إحدى عواقب هذه العمليات بطش الإيرانيين بواحدة من هذه المجموعات، ما يعطي إدارة بوش مبرراً للتدخل».

اشتملت الاستراتيجية على استخدام التوترات العرقية لتقويض الحكومة، على الرغم من خطل هذه الاستراتيجية. بخلاف باكستان ولبنان والعراق، فإيران بلادٌ قديمة، مثل فرنسا وألمانيا، ولسكانها حسٌ قومي. مع ذلك، بالغت الولايات المتحدة في تقدير التوتر العرقي في إيران. بدا ذلك مهماً في انتخابات صيف 2009.

دروس العام 1953..

لفهم جوهر «تشجيع الديمقراطية» الأمريكي البريطاني في إيران، فمن المهم تفحص ممارسات الطرفين التاريخية بصدد «الديمقراطية» في إيران. وعلى وجه الخصوص، قدمت أحداث العام 1953 لوحةً بالغة الأهمية، نظمت فيها الولايات المتحدة أول انقلاباتها العسكرية الخارجية بتوجيه وإرشاد البريطانيين، الذين لديهم مصالح نفطية واسعة في إيران. أعلنت أول حكومة منتخبة ديمقراطياً برئاسة محمد مصدق في العام 1951 تأميم شركة النفط الأنغلو - إيرانية (أطلق عليها لاحقاً اسم بريتيش بتروليوم)، التي كانت تحتكر حصرياً النفط الإيراني. بطبيعة الحال، أغضب ذلك الفعل البريطانيين الذين أقنعوا في العام 1952 الـCIA بمساعدتهم على وضع مكيدة تطيح بالحكومة الإيرانية.

ولدت فكرة إسقاط الحكومة الإيرانية في بريطانيا، ولم يكن صعباً إقناع الـCIA بالقيام بعملية مشتركة مع الـSIS. أظهرت الوثائق الحكومية التي صارت علنيةً أنّ «ضباط الـCIA نظّموا الانقلاب العسكري الإيراني بالعمل المباشر مع ضباط عسكريين إيرانيين ملكيين، اختاروا رئيس وزراء بديل، وأرسلوا قافلةً من المبعوثين لمساندة الشاه، وقادوا حملة تفجيرات قام بها إيرانيون تظاهروا بأنهم من الحزب الشيوعي، كما أتخموا الصحافة بالمقالات والرسوم الساخرة». استهدفت الاستراتيجية دعم جنرال إيراني ومساندة الشاه من خلال التمويل ومصادر قوة الـCIA لإسقاط مصدق. خاصةً وقد كان لزاماً على هذا المزيج أن يخرج حشوداً ضخمةً إلى الشوارع.

كان دور الشاه محورياً، لأنّ عليه أن يقف بثبات حين تستثير الـCIA اضطرابات شعبية، بعد ذلك، وحين تنزلّق البلاد إلى الفوضى، عليه أن يصدر مرسوماً ملكياً بإقالة مصدق وتعيين الجنرال زاهدي رئيساً للوزراء. ولّد عملاء الـCIA الضغوط بإظهار أنّ الشيوعيين الإيرانيين يهددون الزعماء المسلمين بـ«عقاب وحشي إذا ما عارضوا مصدق»، في محاولة لإثارة مشاعرً مناهضة للشيوعيين ولمصدق بين المسلمين. بل إنهم فجّروا بيت مسلم بارز. فضلاً عن مضي الـCIA في شنّ حملة بروباغندا من خلال دفعها مبلغ 45 ألف دولار لصاحب صحيفة واسعة الانتشار لدعم تلك الجهود، استخدمت الـCIA، حالماً حدث الانقلاب، وسائل الإعلام الأمريكية كأداة للبروباغندا، في محاولة لشرعنة الانقلابيين، حين أرسلت إلى الأسوشييتد برس تصريحًا صحفياً مفاده أنّ «تقارير غير رسمية تشير إلى أنّ قادة المؤامرة تسلحوا بمرسومين من الشاه، أحدهما بإقالة مصدق وثانيهما بتعيين الجنرال زاهدي مكانه». كما أشاعت الـCIA هذه البروباغندا في وسائل الإعلام الإيرانية.

بعد بدء الانقلاب، في الخامس عشر من آب، علّق مصدّق أعمال البرلمان، الذي امتثل أخيراً لرغبات الـCIA. بعد اعتقال العديد من المتآمرين، تخلّى عن حذره. بعد ذلك، خططت السفارة الأمريكية لهجوم معاكس في التاسع عشر من آب، مستخدمةً على نحو خاصّ القوى الدينية. في ذلك الوقت، حمّل الحزب الشيوعي مسؤوليّة الانقلاب لـ«مكيدة أنغلو - أمريكية». على أية حال، حالما ظنّت الـCIA أنها أخفقتْ، بدأت الصحف الإيرانية بطباعة مرسومي الشاه على نطاق واسع، وفجأةً انطلقت الحشود المؤيدة للشاه في الشوارع. صحافيٌ إيراني كان عميلاً هاماً للـCIA قاد حشداً نحو البرلمان، محرضاً الناس على إضرام النار في مكاتب صحيفة يملكها وزير خارجية مصدق. قاد عميلٌ آخر للـCIA حشداً لنهب مكاتب الصحف المؤيدة لحزب توده.

بدأ مؤيدو الانقلاب في الجيش باقتحام الشوارع، وسرعان ما بدأت الحشود تتلقى أوامر مباشرة من بضعة ضباط متورطين في المؤامرة وبعض ممن غير موقفه. في غضون ساعة، سقط مكتب البريد، وأرسلت البرقيات إلى الأقاليم محرّضةً على تمرد مؤيد للشاه. وبعد إطلاق نار محدود، سقط مقر قيادة الشرطة، إضافةً إلى وزارة الشؤون الخارجية. وعلى نحو لافت، وفقاً للوثائق السرية، فإنّ الـCIA أملت بزرع مقالاتٌ في الصحافة الأمريكية مفادها أن عودة الشاه محمد رضاً بهلوي كانت نتيجة ثورة محلية ضد حكومة موالية للشيوعية، لكن في المحصلة، حقّقَ عملاؤها نجاحاً محدوداً في التلاعب بالمراسلين الأمريكيين. زرعت الـCIA قصصاً في وسائل الإعلام الأمريكية، كتلك التي زرعت فيها وزارة الخارجية دراسة الـCIA في النيوزويك.

أحد الدروس الأساسية التي تعلمتها الـCIA من هذه العملية مفاده أنّها كشفت مواطن ضعف الوكالة أمام تلاعبات الصحافة الأمريكية. حتى أنها تلاعبت بأحد مراسلي النيويورك تايمز لنشر البروباغندا. وفي حين حمّلت وسائل الإعلام السوفييتية الولايات المتحدة مسؤولية الانقلاب، رفضت الإشارات الأمريكية في الإعلام هذه الاتهامات برمتها، ولم تتفحص جدياً هذه الاتهامات.

في نهاية عملية آجاكس، بحسب النعت الذي أطلق على انقلاب الـCIA، توفي حوالي 300 شخص في عمليات إطفاء الحرائق في شوارع طهران بسبب قيام الـCIA بإثارة العنف في الشوارع. أدى هذا الانقلاب إلى أكثر من عقدين من دكتاتورية الشاه، الذي اعتمد كلياً على المساعدة والأسلحة الأمريكية.

الغرب يرعى الإرهابيين في طهران

في العام 2005، ذكر سكوت ريتر، وهو مفتش أسلحة سابق لدى الأمم المتحدة، أنّ مجاهدي خلق، أو MEK، هم مجموعةٌ إيرانية معارضة أدارتها يوماً أجهزة استخبارات صدام حسين المخيفة، تعمل الآن لمصلحة الـCIA في إجراء تفجيرات إرهابية داخل إيران. فقد ذكرت التلغراف في شباط 2007 أنّ «أمريكا تموّل سراً مجموعات انفصالية عرقية مسلحة داخل إيران، في محاولة مراكمة الضغوط على النظام الإسلامي لجعله يتخلى عن برنامجه النووي».

عمليات الـCIA تتضمن التعامل مع مجموعات تلجأ إلى وسائل إرهابية، ولاحظت المقالة وجود موجة اضطراب في مناطق الأقليات الحدودية الإيرانية، ترافقها حملات تفجيرات واغتيالات لجنود ومسؤولين حكوميين، واللافت أنّ عمليات الـCIA تركّز على مساعدة الميليشيات المعارضة عبر مجموعات الأقليات العرقية المتجمعة في مناطق الحدود الإيرانية. ذكر عميلٌ سابقٌ في مكتب مكافحة الإرهاب التابع لوزارة الخارجية أنّ الهجمات الأخيرة داخل إيران توافقت مع جهود الولايات المتحدة لتدريب وتجهيز الأقليات العرقية الإيرانية لزعزعة النظام الإيراني.

كما ذكرت أخبار الـABC في نيسان 2007 أنّ مجموعةً قبائليةً باكستانيةً مسلحة مسؤولة عن سلسلة من هجمات الغوار العنيفة داخل إيران قد شجّعها مسؤولون أمريكيون منذ العام 2005.

تعمل المجموعة، واسمها جند الله، خارج إقليم بلوشستان الباكستاني على الحدود الإيرانية، وتحملت مسؤولية قتل وخطف أكثر من عشرة مسؤولين وجنود إيرانيين.

في العام 2008، قال قائد الجيش الباكستاني السابق إنّ «الولايات المتحدة تساند مجموعة جند الله الخارجة على القانون لزعزعة إيران»، وإنّ «الولايات المتحدة تزود مقاتلي جند الله بتسهيلات تدريبية - في مناطق تقع شرق إيران - لخلق اضطرابات في المنطقة والتأثير على الصلات الودية التي تربط إيران بجارتها باكستان».

- لم تتوقف الأنشطة والعمليات السرية الأمريكية العسكرية والاستخباراتية على إيران وتجاوزت كلفتها في العقد الأخير الـ ٤٠٠ مليون دولار، وقد صممت لزعزعة القيادة السياسية في البلاد عبر تأليب الأقليات وتسخين التوترات العرقية..

خلاصة غير مكتملة

حصلت تطورات دراماتيكية كثيرة في الآونة الأخيرة، سواء على الصعيد الداخلي الإيراني حيث لا يزال العمل على أشده في عمليات التخصيب التي قطعت أشواطاً واسعة، أو على صعيد السياسات الروسية – الصينية حيال الملف النووي الإيراني، التي تبدو ظاهرياً وكأنها تتماهى مع المواقف الأمريكية – الأوربية - الدولية، أو في منطقة آسيا الوسطى – الشرق الأوسط التي تزداد درجة سخونتها.. وبالتالي هل أصبح احتمال اشتعال الحرب أقرب الاحتمالات؟

❖أندرو غيفن مارشال: مشارك في مركز أبحاث العولمة. مدرّس الاقتصاد السياسي والتاريخ في جامعة سايمون فريزر.

«علمانية المشرق» في ورشة عمل مغلقة!!

◄ محمد سامي الكيال

نحن الآن في إحدى القاعات الدمشقية الفاخرة الواقعة في «بيت العقاد» الذي أصبح اليوم «المعهد الدنمركي بدمشق»، نجلس بين مجموعة صغيرة من الأشخاص الذين تبدو عليهم سمات الجدية و«النخبوية»، ونستمع إلى أحاديثهم الهامسة التي تدور بعدة لغات (فالأجانب كثرٌ في بيت العقاد)، وتشي بأن حدثاً جللاً سيقع بعد لحظات.

لا يفوتنا أن نختلس برهبة بعض النظرات إلى وجوه المفكرين الأجلاء الذين احتشدوا في تلك القاعة، فها هنا تجتمع أسماء براقة مثل: صادق جلال العظم، رجاء بن سلامة، فهمي جدعان، رشيد الخيون، لتحدثنا عن العلمانية في مشرقنا الحزين. هذا فضلاً عن المحاضرين الأجانب الذين بدت عليهم علامات الاستعداد لإمطارنا بوجبات معرفية دسمة... نضبط أجهزة الترجمة الفورية المعلقة بآذاننا استعداداً لما سيأتي، ونشحذ أذهاننا لتكون بمستوى ورشة العمل «المغلقة» التي ستنطلق بعد لحظات.

ورشة العمل هذه كان اسمها قبل أيام قليلة «مؤتمر العلمانية في المشرق العربي(٢)- الدولة العلمانية ومسألة الدين»، وكان مقرراً عقدها في «مركز رضا سعيد للمؤتمرات» بجامعة دمشق، إلا أن مجموعة من «المصادفات» التي لا تحدث إلا في بلداننا السعيدة مسختها إلى ورشة عمل مغلقة في بيت العقاد، فأجهزة الصوت تعطلت فجأة في مركز رضا سعيد، ووزارة الثقافة أبدت عجزها عن تأمين مكان بديل للمؤتمر، فما كان من القائمين على المؤتمر (صاحبا داري «بترا» و «أطلس») إلا أن وجها دعوات شبه سرية إلى عدد من سعيدي الحظ لحضور ورشتهم المغلقة. (فيما بعد علمنا أن عدداً من الأشخاص تجمهروا عند باب مركز رضا سعيد بانتظار بدء المؤتمر، دون أن يعلموا بخبر إلغائه الذي وزع فقط على بعض المختارين، مثله مثل دعوات حضور الورشة المغلقة!!).

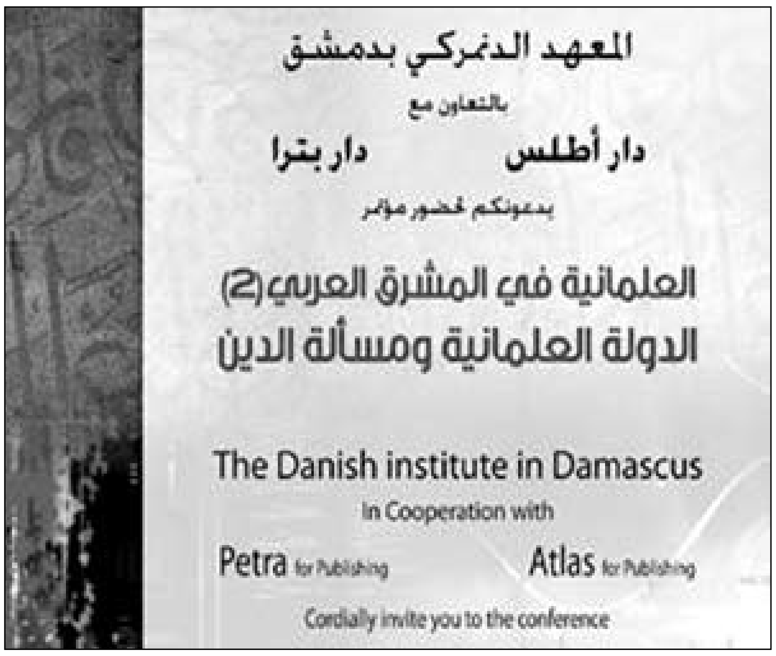
لن نناقش هنا العقلية التي عرقلت بذلك الأسلوب المبتذل قيام هذا المؤتمر الذي كان من شأنه (مهما كانت درجة خلافنا أو اتفاقنا مع وجهات نظر القائمين عليه) أن يبعث قليلاً من الحياة في حياتنا الثقافية والفكرية الراكدة، فلهذه العقلية تكتيكاتها وأساليب عملها التي باتت معروفة للجميع، ولا جدوى كبيرة من مناقشتها هنا، ولكن الذي يثير لدينا الكثير من التساؤلات هو عقلية القائمين على مثل هذه النشاطات والذين كثيراً ما ينصبون أنفسهم أبطالاً للعلمانية والتنوير في سياقاتنا الثقافية المعتمة؛ فإذا كان لا بد للعلمانية من مؤتمر، وإذا كان هناك من سعى لعرقلة هذا المؤتمر، فهل يكون الحل تحويله إلى ورشة عمل «مغلقة» إلى درجة الاختناق؟! (مع العلم أنه كان بإمكان المنظمين عقد المؤتمر بعيداً عن الأمكنة التي تقدمها المؤسسات الرسمية).

بعودة سريعة إلى تاريخنا القريب، نجد أن مجمل النشاط التنويري (الفكري والثقافي والاجتماعي والسياسي) الذي شهدته سورية منذ بدايات القرن الماضي، والذي علّمن مختلف نواحي الحياة سواء طرح قضية العلمانية بشكل مباشر أم لم يطرحها، هذا النشاط لم يلجأ أبداً إلى الانكماش في القاعات المغلقة أياً كانت الضغوط التي تعرض لها؛ فمن كتابات المفكرين النهضويين والنقديين، مروراً بنضال رواد العمل المدني والأهلي، وصولاً إلى نشاط الأحزاب السياسية التي كانت علمانية بأغلبيتها الساحقة، بل حتى نشاط بعض الأحزاب الدينية التي اضطرت إلى علمنة نشاطها وطروحاتها في ذلك الشرط التاريخي (عندما كانت هناك «سياسة» في سورية. ولا ننسى في هذا السياق «الجبهة الاشتراكية الإسلامية» التي أسسها الشيخ مصطفى السباعي في البرلمان السوري). خلال هذا النشاط التنويري كله كان العمل يجري على الأرض.. الأرض الرحيبة غير المسورة، وبين الناس.. الناس العاديين البسطاء، وليس بين النخب المحلقة في فضاء ورشات العمل المغلقة، مهما كان موقف السلطات وضغوطها وإزعاجاتها.

قد نجد جذور هذا الموقف «الانغلاقي» لدى منظمي المؤتمر في بنية خطابهم نفسه، فطرح قضية العلمانية مفصولةً عن بقية القضايا الجوهرية الملحة (الديموقراطية، مسألة المواطنة والوطن، الأزمة التاريخية الكبرى في تركيب البنى الاقتصادية- الاجتماعية، الوضع الاقتصادي والمعيشي للمواطن) وإعطاؤها الأولوية المطلقة بين تلك القضايا المترابطة عضوياً، يجعلنا أمام «علمانية» مجردة، دون سياق تاريخي أو سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي... «علمانية» ميتافيزيقية لا يمكن تصنيفها إلا كهوس ديني معكوس... فكرة طائفية جديدة تقسِّم الناس في ثنائيات ضدية عجائبية في أحاديتها وسطحيتها (إسلامي/ علماني، ظلامي/تنويري). عندها لن يجد أتباع الطائفة الجديدة ضيراً في الانسحاب من المجتمع «الضال» والالتجاء إلى ورشهم المغلقة. هكذا لم يبق لـ«علمانية المشرق» مكان سوى قاعات بيت العقاد الضيقة (رغم رحابتها التاريخية).

نعود إلى جلستنا المتحفزة في بيت العقاد، ونحن نراقب مخاض ذلك الجبل العظيم الذي تبدو لنا من على قمته القامات العالية لأساطين العلمانية المشرقية، وإذ بذلك الجبل ينجب لنا فأراً جميلاً كفئران التجارب البيضاء، فورشة العمل المغلقة كانت أشبه بحديث أصحاب في مقهى، وسادة الفكر النقدي أمطرونا بأحاديث عائمة لا رأس لها ولا ذيل، مع سطحية واضحة في الطرح وغياب البعد المعرفي (نستثني هنا محاضرة الدكتور فهمي جدعان «هل يمكن قيام علمانية إسلامية؟»)، وتسويق واضح لتجربة حزب «العدالة والتنمية» التركي (الذي يبدو أنه أصبح النموذج الذي تسعى دول المركز إلى الترويج له في العالم الإسلامي) دون أية دراسة جدية لمنطلقات هذا الحزب وتاريخه، أو لخصوصية الوضع التركي.

نغادر بيت العقاد وابتسامة المنظمين الجميلة تشيعنا، نمضي في دروب المدينة القديمة متأملين المواضع التي كانت فيما مضى الحاضن للنشاط المدني والثقافي والسياسي في سورية، قبل أن يصاب المثقفون بلعنة المقهى المغلق، والجماهير بداء الإبعاد عن الحياة العامة... وقبل أن تُفرَّغ مدننا من مدنيتها. ■


المعهد الدنمركي بدمشق
بالتعاون مع
دار أطلس دار بترا
يدعونكم لحضور مؤتمر
العلمانية في المشرق العربي (2)
الدولة العلمانية ومسألة الدين
The Danish institute in Damascus
In Cooperation with
Petra for Publishing Atlas for Publishing
Cordially invite you to the conference

ربما..!

تاجر الشنطة الأدبية

كل صباح، يجهّز حقيبته بقصائد موزعة على غرضين: وطني وغزلي، وبمقالات قديمة أعاد نسخها ليلة البارحة عن المناسبات الوطنية والدينية والقومية، وأخرى عن معالم أثرية خالدة من ربوع بلادنا الخضراء. يتفقد البضاعة في نظرة أخيرة ثم يخرج قاصداً «وجه الكريم»..

في الصحيفة المعنية بالسياحة يعرض ما لديه من مقالات حول الأوابد، وفي المجلة الإسلامية يضع قصيدة في المديح النبوي، وفي الصحيفة اليسارية يترك مقالاً عن ضرورة التغيير الثوري... وهكذا دواليك.. كل يوم ييمم وجهه شطر منبر ولديه ما يلزم، فهو يعرف ماذا يناسب هذه الدورية، وكيف تفكر تلك الجهة، وما هي اللغة التي يفضّلها مدير تحرير هذه المطبوعة، ونظيره - عدو الكار - في مطبوعة أخرى، إضافة إلى اطلاعه التام على روزنامة الأعياد والمناسبات وتولّي العروش، واليوبيلات المتنوعة.. هذا ما يفعله تاجر الشنطة الأدبية دائماً، والذي قد يشكو لأصحابه في المقهى اليوم أن شجاره مع زوجته قد كسر ميزانية هذا الشهر كونه عطّله عن إتمام مقالة عن «الجامع الأموي»، وسيطلب تضامنهم معه غداً لأن قصيدته عن عيد المرأة قد تم إهمالها .. وسينصح شاباً غرّاً بعد غد أن يكتب قدر ما يستطيع لأن «مادة على مادة... تلم»...

أما في ما يخص الكتابة، الموقف، الرأي... فهذا ما لا يمكن مطالبة تاجر الشنطة به، فهو مجرد تاجر صغير محترف، لا فرق لديه بين الشِّعر و(حفّارة الكوسا) مثلاً، أو بين رأي من يمين اليمين مع رأي من شمال الشمال، لأن الثقافة مجرد باب رزق.. وحلال ع الشاطر!

ما أكثر توالد تجار (الشنطة) هذه الأيام، وما أتعس الثقافة!

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

ربع قرن ومازال يرعد بصوته: هبوا للنضال..
معين بسيسو.. جئت لأدعوك باسمك

جهاد أبو غياضة

قبل ست وعشرين سنة، وفي مثل هذه الأيام تقريباً، وضعت أزمة قلبية مفاجئة (طبياً) حداً لحياة أحد أكبر القامات الشعرية الفارهة، ولمناضل أساسي من مكونات النسيج الثوري الفلسطيني والعربي، وحتى الأممي، إنه الشاعر الفلسطيني معين بسيسو الذي توفي في لندن، منهية بذلك غربة مرة، وتنقلاً محموماً شابه الكثير من المطاردات والاعتقالات والنفي في أكثر من دولة أصعب مميزاتها أنها عربية.



معين بسيسو الاسم الحركي للحركة الشيوعية الفلسطينية، وسفيرها الذي رتل فلسطين نشيداً أممياً في كل أرجاء الدنيا، وكلمة السر: للمعركة والنضال في سبيل الاستقلال والتحرر الوطني والعدالة الاجتماعية.

عرفته غزة التي أخرجته للعالم في طليعة الناس يتقدّم المظاهرات، بقميص مفكوك الأزرار عن الصدر، مرحباً بالموت، هاتفاً بشعره ومن خلفه الجموع رفضاً لمشروع التوطين في سيناء مصر، والمطالبة بالسلاح. لكنه حين غادرها ليلتحم بالمعركة التي استنسخ اسمها وضروراتها عنواناً لديوانه الأول خلجته النبوءة التي عبر عنها بقوله: «أخاف أن أموت تحت علم أجنبي»، وربما هي من سخرية القدر أن يموت تحت علم الدولة التي جلبت الاحتلال بوعدها المشؤوم على أرض فلسطين.

بين لحظتي الخروج والموت ثمة عمر زاخر بخوض معارك الثورة، وتأريخها شعراً يكاد يشكل في فهم «أبي توفيق» لوظيفة الشعر البنيوية دعماً لوجستياً للمقاتلين، كالذخيرة والتموين، قدمه على شكل دفقات من الشعارات الهتافية التي مازالت ترددها حناجر الثوار حتى اليوم كـ«قد اقبلوا فلا مساومة.. المجد للمقاومة»، و« أنا أن سقطت فخذ مكاني يا رفيقي في السلاح»، وبأسلوب وجداني يقوم على مبدأ السهل الممتنع؛ مما أكسب قصيدته الأشبه بترتيلة حزن لحالة الفلسطيني المشرد، والمحاصر، والمقاتل من أجل العودة والعيش بحرية وكرامة مثل بقية شعوب العالم، ونثره الذي تميز بالجمل القصيرة القاطعة الدالة، ومسرحياته الخالدة جمالية وخطاباً فكرياً وشعبية أغنت الأدب الفلسطيني بزخم هائل من القيم الإنسانية النضالية، في أعمال شعرية مثل: «المعركة»، «المسافر»، «حينما تمطر الحجار»، «مارد من السنابل»، «الأردن على الصليب»، «فلسطين في القلب»، «الأشجار تموت واقفة»، «قصائد على زجاج النوافذ»، «جئت لأدعوك باسمك»، «آخر القراصنة من العصافير»، «الآن خذي جسدي كيساً من رمل»، «القصيدة»، والأعمال النثرية: كـ«نماذج من الرواية الإسرائيلية المعاصرة»، « يوميات غزة - غزة مقاومة دائمة»، « أدب القفز بالمظلات»، «دفاتر فلسطينية»، «مات الجبل، عاش الجبل»، «الاتحاد السوفيتي لي»، «الشهيد البطل باجس أبو عطوان»، « ٨٨ يوماً خلف متاريس بيروت»، والعديد من المسرحيات منها: «ثورة الزنج»«شمشون ودليلة»، «تشي غيفارا»«العصافير تبني أعشاشها بين الأصابع»، «كليلة ودمنة». بالإضافة للكثير من المقالات في الصحف والمجلات العربية وخصوصاً الزوايا وأسماؤها التي حملت خلاصة بنيته الفكرية وحاضنته الثقافية كـ«من شوارع العالم» في جريدة الثورة السورية، و«نحن من عالم واحد» في جريدة فلسطين الثورة، و أجملها وأشرسها «متاريس» في صحيفة «المعركة» التي صدرت خلال الاجتياح الإسرائيلي لبيروت ١٩٨٣.

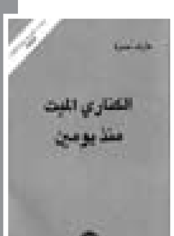
معين بسيسو كان في أصغر صغائر الإنسان قدوة ومثلاً للقائد الشيوعي والإنسان الذي ترجم قناعاته الإيديولوجية، والشاعر والمناضل الذي ربط أقواله بالفعل الثوري، هو الرجل الذي ما تصلب فكره رفضاً للآخر المغاير بالعقيدة أو بالإيديولوجيا طالما هو في خندق النضال؛ حيث كان مؤمناً بأن الوحدة الوطنية الفلسطينية هي الحصن الراد لكل المؤامرات التي تهدف لضرب الثورة. فهو القائل: «فلنختلف ولتتسع كل الدوائر.. وإذا انقسمنا كل دائرة هي القبرُ الذي يلدُ المقابر».

معين بسيسو ما يزال كحال ملايين المترقبين العودة من أبناء شعبه فهو مدفون في القاهرة عاصمة إحدى الدول التي سجنته ونفته.. ينتظر تحقيق وصيته الباقية بعد بكل ما قدمه في حياته «الآن خذي جسدي كيساً من رمل».

Jihad-ag@hotmal.com

ركن الوراقين

الكناري الميت منذ يومين



تحت هذا العنوان الفاجع يقدم الشاعر السوري عارف حمزة مجموعته الشعرية الأخيرة التي صدرت عن دار «النهضة العربية» في بيروت، وفي المجموعة نلاحظ السمات الخاصة التي تتميز بها تجربة حمزة من اتكاء كامل على الألم كطريقة لرؤية العالم، والمنحى الرثائي، والجملة القصيرة المكثفة، والعناية الفائقة بالدراما الداخلية للنص الشعري. يقول: «رغم أنني ما عدت أشعر بالألم/ إلا أنني أتألم» ص ٨٢، أو: «سأتسول عيناً ترى الحياة التي فقدتها/ سأتسول أيدي/ الأقدام/ الكلى/ وحتى/ حباً بالعائلة/ مرض السل القديم» ص ٣٦.

يذكر أن هذه هي المجموعة الخامسة لحمزة بعد: «حياة مكشوفة للقنص»، «كنت صغيراً على الهجران»، «قدم مبتورة»، «كيدي محتاج».

بقع على هامش روح الحياة



كانت الطفلة ورود الرجب في السابعة من عمرها حين أصدرت باكورتها الشعرية «لوحات الطبيعة» التي تضمنت قصائدها شديدة الإحكام كما لو كانت شاعرة متمرسة، وها هي ذي في الحادية عشرة من عمرها تختار إصدار مجموعة قصصية بعنوان« بقع على هامش روح الحياة» ـ «دار نينوى».

تشد الكاتبة رحالها باتجاه الحكاية لتروي كشهرزاد صغيرة حكاياتها بعفوية مذهلة.

تقول ورود في المقدمة «هذه القصص الخيالية سميتها « بقع على هامش روح الحياة» لأنها لا تحدث في الواقع، ولأن شخصياتها ليس موجودة، وحتى الناس الذين في هذه القصص ليس لهم أثر في هذا الزمن».

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2010/2/17) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

«كما قال الشاعر» تركيب المبهم على العادي

◄ **منذر جوابرة**

يعد الفيلم التسجيلي عن حياة الشاعر محمود درويش «كما قال الشاعر» للمخرج الفلسطيني نصري حجاج ذا بعد تعبيري رمزي. وقد فاجأنا المخرج بالتحولات البصرية الرمزية التي يحملها مضمون شريطه، وكان ذلك واضحا من خلال الأماكن والمدن التي صور بها كالبروة مكان ميلاد الشاعر، أو مركز خليل السكاكيني، أو مكتبه الأخير في رام الله، أو غرفته الأخيرة في فرنسا في فندق ماديسون، أو شقته لآخر مرة في عمان.. إلخ، وربما هذا ما حمل معه المفارقة والخط الفاصل ما بين التعبير من جهة، والرمز من الجهة الأخرى، إذ يراودك الشعور للوهلة الأولى أنك تعيد ذاكرة المكان وكذلك اللحظات الأخيرة من حياة هذا الشاعر، وهذه التنقلات المفاجئة من مكان أخير لمحطة أخيرة، ألغى حياة ملأى بالتفوق والتفاعل الإنساني والجمالي كأثر الفراشات وزهر اللوز.. ربما لم ينجح المخرج في توفيق الحس البصري عبر التنقلات المفاجئة في الإطار (البرواز) المحدد للصورة، بما يعني أن هناك تكرارا رتيبا لشكل المقطع الصوري، يمكنه الاستغناء عن جزء كبير بدل تكرارها.

في إطار هذا الاختزال المرحلي من حياة الشاعر وعبر ما سبق ذكره، كان هناك عمق روحي منعكس في صورة الموت، تجاوز إشكالية الوجود التي خلقها درويش بشعره، وحب الحياة في أحيان أخرى، وبالرغم من ذلك كله استطاع صاحب «ظل الغياب» أن ينقذ فيلمه وينقذنا أيضا من العاطفة الشبحية تجاه الشاعر، اذ لم يحضر شكل محمود درويش الفيزيائي إطلاقا في الفيلم، وهذا بحدٍ ذاته خلق موضوعية أكثر لمصلحة الفيلم، متحررا من كاريزما محمود درويش الشاعر والإنسان. وأخذ في استحضار مخيلتنا وموروث شعر درويش فينا بالنهوض والحضور.

من خلال التأمل البصري، وربط المكان بموضوع الزمن للشاعر، وكذلك بالتخلص من استغلال أو استثمار محمود درويش بحضوره والدفع بعجلة التأثير للقيمة الزمانية والمكانية الخالصة ما بين الشاعر والحضور، نجد أن هناك شعورا شفافا يتجاوز الصورة النمطية من الفيلم التسجيلي إلى رؤية إخراجية لولبية تأخذك رويدا رويدا نحوها، ويلغي أثر المقارنة والموارية للتجسد داخل المشهد منتظرا فانتازية معاصرة. وربما هذا ليس بالجديد أن تكون مثل هذه الحالة، ولكن الجديد هو تخليص المشهد البصري في الفيلم من الحركة الإنسانية والشعرية المنتمية للفنان ذاته، بل بدأت تأخذ بعد إنسانيا شبه ميثولوجي، واعتقاد راسخ لدى شريحة مهمة من شعراء العالم، استطاع المخرج أن يُشركهم بهذه العملية الإبداعية الإنسانية عامة والفلسطينية خاصة، وهذا يولد اعتقادا ذهنيا بأثر محمود درويش حيا وميتا.

في المشاهد المصورة، لا شاعر، ولا جمهور، ولا إضاءات أو كاميرات، سوى كاميرا المخرج تصور آثار المعارك والحروب الشعرية التي خلفها درويش بعده، ومازال يصدح ليس بالمكان فقط، وإنما داخلنا أيضا، وليتذكر كل شخص جملة ما أو قصيدة ما قالها هذا الشاعر.

من تركيبية الفيلم أيضا، هو الابتعاد عن الحرفية والتقليد في الأفلام التسجيلية، والتميز الإنساني رغم قلته في التصوير، لكنه استنتاج مؤكد في إعادة استحضاره ذهنيا من خلال المشاهد المصورة، وإعادة مسرحته تحت إضاءة مفتعلة أو مُتَخَيلة أيضا، إن كان على مسارح مهمة في فرنسا أو اسبانيا أو رام الله أو بيروت أو دمشق... الخ، وارتباط هذه الأماكن بالبعد الوطني والقضية الفلسطينية المرتبطة بشخص محمود درويش ذاته، وتنقلاته لهذه الأماكن أو غرفته المفضلة، كل ذلك يعيد للمشاهد رؤية محمود درويش من زاوية أخرى، هي محمود الإنسان والشاعر الذي ينتمي للكون.

كان واضحا على الفيلم الذي قام بإخراجه وتمويل جزء منه المخرج نصري حجاج، الفلسطيني المقيم في بيروت، أكبر الأثر على إعادة الحيوية لتاريخ السينما الفلسطينية وإعادة بصيرتها لفترة أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، ليس لشيء إلا لأنه مخضرم وهو الذي كان أيضا مع منظمة التحرير، ومازال يحافظ على مبادئه الإنسانية والوطنية في البحث والإصرار لبناء مكوناته السينمائية بجهده الخاص، وبدعم مشتت كما هو الحال الطبيعي، لإعادة هيكلة الحضور السينمائي على الساحة العربية والعالمية.

montherjawabreh@gmail.com



الأغنية السورية تحيا على أوكسجين الدراما

◄ **رائد وحش**

في خضم الحديث المستمر عن النهضة الدرامية التي تعيشها سورية بات هناك من يتحدث كثيرا جدا عن أغاني شارات المسلسلات التلفزيونية بوصفها مساحة جديدة لارتقاء الغناء، خاصة وأن مشروع الأغنية السورية متعثر لأسباب ذاتية إبداعية تتعلق بشحّ في النصوص والألحان، وأسباب موضوعية، مالية بالدرجة الأولى، حيث يكاد يغيب الإنتاج الغنائي السوري غيابا تاما، في حين تطغى سطوة الرأسمالية الخطيرة كما في حال مجموعة «روتانا» التي تصر على تقديم شكل معين من الغناء على أنه الغناء. لكن المستغرب حقا هو أن هذا الحديث عن أغاني الشارات يأتي ليؤكد أنها المجال الغنائي الوحيد في البلد، حتى أن الفكرة لاقت رواجا حتى في الأوساط الثقافية والفنية.

تطورت الشارة في المسلسل السوري تطورا كبيرا من حيث تصميمها وأغنيتها، وصارت مكونا من مكونات العمل الدرامي، وصارت فرصة للشباب يتبادلونها على موبايلاتهم..

يمكننا القول إن هذا المجال، أو الحيز، هو الأوفر حظاً وحسب، لأن هناك تجارب غنائية وموسيقية تخوض صراعا ضاريا لإثبات وجودها، ويستطيع المتابع الحاذق أن يضرب على ذلك أمثلة عديدة لفنانين شباب، وفرق فنية كثيرة تحاول ما استطاعت إلى المحاولة سبيلاً، ما يعني، بالضرورة، أن أغاني المسلسلات ليست الوحيدة ولا الأفضل!

ولو جئنا نفحص الحالة المذكورة نجد أن شعبية أغاني الدراما التلفزيونية تنبع من كونها تولد محمولة على كفوف راحات الصورة، تماما كما هي شعبية أغاني الفيديو كليب، على أن الفارق الذي يجب ألا يغيب عن البال هو أن تميز الأولى يتأتى من المضامين النوعية التي تفرضها الحالة الدرامية لتواكب القصة ومناخاتها، من هنا تقصد هذه الأغاني هدفا محددا لدى المتلقي هو التأكيد على الفكرة العامة للمسلسل، أو على أحد أبرز جوانبه، في حين أن أغاني الفيديو كليب منذورة للتشابه شكلاً ومضمونا، لأن المطلوب هو إثارة المشاهد وشده بكافة السبل الممكنة.

هكذا ستكون الأغاني الدرامية، أو أغاني المسلسلات، الأكثر جودة لأنها تطرح ما لا تطرحه الأغنية السائدة من مواضيع تلامس قضايا العيش: «يا حيف يا حيف.. المال صاير سيف» (مسلسل خلف القضبان)، أو: راحت على الدرويش.. يللي ما بيعرف يعيش» (مسلسل بكرا أحلى)، أو أسئلة الحياة: «هي الحياة كل شيء فيها ممكن.. ولا شيء فيها يمكن أن يكون» (مسلسل وشاء الهوى).

لا يمكن نكران التاريخ الطويل الذي سمح بكثير من التجريب في هذا المجال، حتى باتت هناك تجارب شديدة الخصوصية كتجربة الموسيقي طاهر ماملي التي اختمرت في هذه البوتقة حتى استطاعت أن تكتسب ملامحها الخاصة. وفي الوقت نفسه هناك أغان ظلت علامات فارقة: «هجرة القلوب» و«نهاية رجل شجاع» و«بقعة ضوء»...

ما يهم قوله إن المال المبذول على هذه الأغاني جعلها تتطور كماً ونوعا، فالحصة الإنتاجية لأغنية الشارة لا يمكن تجاوزها من ميزانية عمل درامي ما، وأحياناً كثيرة صارت أغنية الشارة مجالا لتسويق العمل باسم مغنيها كما حدث في مسلسل «زهرة النرجس» الذي غنت شارته ميادة الحناوي، أو «الشام العدية» التي غناها عاصي الحلاني.. إضافة إلى ارتباط مطربين عديدين بأغاني شارات كديمة أورشو ورشا رزق... حتى باتت هناك أغنية سورية تنمو على هامش الدراما لأنها لم تجد فضاءها الخاص لتنمو مفردةً.

بين كل ذلك ظل المخذول هو مشروع الأغنية، فهل ستصبح الأغنية ملحقة بالمسلسل؟ وهل لم يعد من الضروري أن تعود إلى سابق عهدها وتستقل؟



بين قوسين



ثقافة المربع الأول!

◄ **خليل صويلح**

فجأة وجدنا أنفسنا في المربع الأول. هناك من يسعى من دون هوادة لإغلاق الدائرة على مفاهيم ثقافية كالهوية والمقاومة والغزو الثقافي، كنا نعتقد أن الأسئلة حولها وعنها قد انتهت منذ نصف قرن بحثا وكتابة. وفقا لهؤلاء، مطلوب من الثقافة العربية أن تغلق الحدود بوجه ثقافة الآخر باعتبارها ثقافة مشبوهة، وكأن المأمون لم يؤسس دار الحكمة قبل قرون بترجمة ثقافة الآخر، وكأن محمد عبده وطه حسين لم يناقشا أسئلة التنوير والحداثة، وكأن الجغرافيا السياسية لم تختل منذ مطلع التسعينيات. علينا حسب ما يرتئي هؤلاء أن نتمترس تحت خيمة أسئلة قديمة، وألا نواجه التحديات الثقافية المستجدة. هل ننام على تراثنا ونكتفي به، أم نصنع ثقافة جديدة موازية لتحولات شارع اليوم؟ حالة فقدان الذاكرة لدى البعض، لا تخولهم تفصيل ثقافة تتناسب مع مصالحهم الضيقة عبر خطاب استغاثي تحت بند حماية ثقافة الأمة وهويتها المهددة. أمام الثقافة العربية اليوم تحديات تفوق ثقافات الآخرين، وذلك نظرا لغياب الخطط الإستراتيجية، والاكتفاء ببرامج مرتجلة تنتج خطابات لفظية ليس لها تأثير ملموس على الأرض. المانشيتات وحدها ستتبخر مع أول هبوب ريح مضادة. هكذا دخلنا العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بأيد فارغة، من دون أن نفكر بمصير ثقافة لم تنتج خطابا مختلفا منذ نصف قرن على الأقل، عدا التمركز المستمر حول أصولية ثقافية ترغب بنسف كل ما لا يشبهها أو يسير على خطاها. ثقافة أصولية تسللت من فضائيات شعبوية إلى متن النص المكتوب، ورفعت راياتها في أكثر من مكان، مستغلة غياب الخطاب التنويري والعلماني، وإذا بها تحتل المنابر في غفلة من الآخرين وتتمترس في خنادق تقطع الطريق على أسئلة الجدل والسجال. تعالوا نتذكر متى كانت آخر معركة ثقافية شهدتها الساحة المحلية؟ الجواب لا معارك ثقافية على الإطلاق، هناك نميمة ثقافية، تصفية حسابات شخصية، إقصاء، إلغاء، تحطيم، تنفيس دواليب، أما الحوار الثقافي الخلّاق، وثقافة التجاور، واحترام الرأي الآخر، فلم يعد لمثل هذه المصطلحات أية صفحة في القاموس، وحين تتسلل عبارة من هذا النوع إلى القاموس، فإن فؤوسا كثيرة تترصد أعناقها عند أول منعطف!

khalil.s@scs-net.org

أهل الراية 2: تغييرات في الوجوه

◄ **عتاب لباد**

تجري عمليات تصوير الجزء الثاني من مسلسل «أهل الراية» بإدارة المخرج سيف الدين سبيعي، وذلك بعد أن استلم دفة إخراج العمل من المخرج المخضرم علاء الدين كوكش الذي اشتغل الجزء الأول.

«أهل الراية» من تأليف الكاتب أحمد حامد، وبطولة عباس النوري، قصي خولي، رفيق سبيعي، تاج حيدر، كاريس بشار، سلافة معمار.

تدور الأحداث ضمن السياقات ذاتها، مع تغير في شخصيات العمل حيث ستتغير الشخصية الرئيسة (أبو الحسن) التي قدمها جمال سليمان، لتسند للفنان عباس النوري، ومن الشخصيات التي تغير مجسدوها شخصية (أم رضا) التي قدمتها الفنانة سمر سامي، لتقدمها في هذا الجزء الفنانة صباح الجزائري..

جريدة «قاسيون» زارت موقع التصوير فرصدت أجواءه والتقت فريق العمل.

المخرج سيف سبيعي قال: «أحاول تقديم شيء مختلف على الصعيد الفني، لشكل العمل البيئي الشامي، أما على صعيد الحتوتة فهي القصة نفسها، لأن هذه القصة لها شروطها وأنا وافقت عليها من الأساس، وما جعلني أوافق على هذا العمل، هي فكرة الجماهيرية التي حرمت منها في مسلسل «الحصرم الشامي» بسبب التشفير».

أما الفنان عباس النوري فرأى أن «الجزء الثاني من «أهل الراية» سيساهم في تحقيق جذب أكبر للمشاهد بسبب النص وشروط الرؤية الإخراجية الجريئة والمختلفة لسيف الدين سبيعي».. ولدى سؤالنا ما الجديد على مستوى شخصية أبو الحسن؟ أجاب «لا يمكن تحقيق ما هو جديد من خلال شخصية واحدة، فهناك ذاكرة ومرجعية في ذهن الجمهور، وبالتالي فإن ما أحاول أن أقدمه هو النكهة المختلفة بيني وبين جمال، وهذا ما سيلمسه الجمهور.



معرض أحمد جمعة

تقيم صالة «عشتار» معرضاً للفنان أحمد جمعة، حيث سيقدم مجموعة من الأعمال المتنوعة، وسيستمر لغاية ٢٧ من الشهر الجاري. يذكر أن جمعة من مواليد اللاذقية ١٩٦١، وهو خريج كلية الفنون الجميلة بدمشق يعمل في مجال التصميم و الديكور، وقد شارك في العديد من المعارض.

